دورية دولية محكمة

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

ISSN 2698-6159
ISSN (Print) 2699-2604

مجلة التخطيط العمراني والمجالي

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Urban and Territorial Planning

international scientific periodical journal

JUTP

Journal of Urban and Territorial Planning

NATIONALES ISSN-ZENTRUM FÜR DEUTSCHLAND ISSN 2698-6159

Email: jutp@democraticac.de
Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

مجلة التخطيط العمراني و المجالي

Journal of Urban and Territorial Planning

مجلة فصلية محكّمة ذات طابع دولي، تعنى بالدراسات و البحوث في مجال التخطيط العمراني و المجالي

الناشر

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

The journal is concerned with research studies and research papers in the urban and territorial planning

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

Is an international scientific periodical journal issued by the **D**emocratic **A**rabic **c**enter –**G**ermany- **B**erlin

Germany:
Berlin 10315 Gensinger- Str: 112 Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail : jutp@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين – ألمانيا –

أ . عمار شرعان

رئيس التحرير واللجنة العلمية

د. صيد أحمد سفيان، أستاذ محاضر جامعة باجي مختار عنابة

هيئة التحرير:

ا.د رجب هشام جامعة سوسة تونس

ا.د اليزيد حمدوني علمي كلية الادب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس

د. حركات محمد الامين قسم التهيئة جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. وديع عثماني جامعة ليون2 فرنسا

د. سهام قواسمية، أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر

د. صيد صالح، أستاذ محاضر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

د. مصطفى قنقورة الوكالة الحضرية بمكناس المغرب

الهيئة العلمية:.

أ. د ناجم ظاهر – المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير – جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد – جامعة وهران 2 الجزائر

أ.د سيلفيا سرلي – جامعة ساساري ايطاليا

أ.د انجل غونزاليس مورال – جامعة سيفيل اسبانيا

أ.د فاطمة جبراتي – جامعة القاضي عياظ مراكش المغرب

أ.د ناتلي كاركود جامعة انجر- فرنسا

أ. د الصادق قرفية قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر

أ. د جمال الدين قسوم قسم التهيئة – جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر

د. نورة قليان المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية- باريس فرنسا

د . مراد بن جلول – جامعة تونس

د. احمد بوسماحة معهد تسير التقنيات الحضرية – جامعة ام البواقي الجزائر

د. أسماء قواسمية،أستاذ محاضر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر.

د. محي الدين أحمد محمد الهواري، أستاذ محاضر، الاكاديمية الحديثة للهندسة و التكنولوجيا – مصر.

د .اورورا لوباز اكونا جامعة زاراقوزا -اسبانيا

ا.د سمود بوزيان جامعة باريس8 فرنسا

ا.د عادل الدورساوي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن السعودية

أ.م.د. أحمد الشحات محمود المنشاوي – جامعة الزقازيق – مصر.

ا.د ثريا بلحسيني ادريس المعهد الوطني للتهيئة والتعمير الرباط المغرب

د امال يوسفي قسم علم الآثار بكلية العلوم انسانية و إجتماعية جامعة تلمسان ،الجزائر

التعريف بالمجلة ، أهدافها و مجالاتها:

مجلة التخطيط العمراني و المجالي ، مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في علوم التخطيط العمراني و الحضري والإقليمي و تخطيط المدن، وكل ما له علاقة بالبعد التخطيطي بالاعتماد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية ، كما تهتم المجلة بتطبيق الهندسة المدنية على جوانب التخطيط الحضري مثل النقل والمنشات القاعدية ، تخطيط المرافق وحماية الأنسجة العمرانية وموقع التراث ،تخطيط المناطق السياحية والمدن الجديدة ، تحسين المناطق الحضرية وإعادة تنميتها وتأهيلها ،الهندسة المعمارية والتنمية المحلية ، الاعتبارات الجمالية ، تخطيط استخدام الأراضي ، المرافق ، إدارة البنية التحتية ، تشريعات البناء والتعمير ، تخطيط النقل , البيئة والتخطيط ألمجالي.

و تهدف هذه المجلة إلى توفير منصة للباحثين العرب والدوليين ، وخاصة أولئك الذين يعملون في العالم العربي ، لنشر البحوث المتعلقة بالمسائل المتعلقة بالتغيرات السريعة التي تؤثر على البيئة المبنية والقضايا المتعلقة ببرامج التخطيط واستدامة هذه التطورات وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والمادية ،كما تهدف أيضا بشكل خاص إلى فهم الدوافع وتوضيح التحديات والعوائق التي تواجهها المجالات الحضرية ، مما يشكل تحديات كبيرة بالنسبة للدراسة والبحث وجمع البيانات ووضع خطط للتنمية واستدامة هذه المجتمعات وفق مخططات عمرانية ومعمارية تراعي خصوصيات المجال وهوية المجتمع.

شروط و قواعد النشر:

المجلة متفتحة على جميع البحوث في مجالات التخطيط العمراني و المجالي، و كذا الهندسة المعمارية ونظم المعلومات الجغرافية و البيئية، المؤلفة باللغات العربية ، الانجليزية ، الفرنسية، التركية، الألمانية،الإيطالية و الإسبانية.

إلتزام الموضوعية واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي.

أن يكون الباحث حاصلا على درجة علمية، و يرفق مشروع مقاله ببيان سيرته الذاتية.

يعبّر المقال عن رأي صاحبه الذي يتحمل المسؤولية عنه، و لا يعبر عن رأي المجلة .

أن يكون مشروع المقال أصيلا و جديدا لم ينشر سابقا .

أن يكون المقال غير مقدم للنشر في مجلة أخرى، مع التزامه بعدم تقديمه للنشر في مجلة أخرى مستقبلا قبل أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلة بذلك .

ضرورة ادراج العنوان و كذلك الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية.

يزوّد المقال بملخصين أولهما بلغة المقال و الثاني باللغة الإنجليزية، أما إذا كان المقال باللغة الإنجليزية ،يدرج ملخص بالإنجليزية و الآخر بالعربية و ذلك في حدود صفحة واحدة .

ضرورة إدراج المراجع (**références**) باللغة الإنجليزية في آخر المقال.

ترسل مادة النشر في شكل ملف مرفق عبر البريد الالكتروني مكتوب ببرنامج **Microsoft Word**) نوع الخط بالعربية **Traditional Arabic** مقاسه **15** بالنسبة للمتن و **13** بالنسبة للهوامش، أما اللغة الأجنبية فنوع الخط **Times New Roman** مقاسه **13** بالنسبة للمتن و **11** بالنسبة للهوامش.(

يراعى في حجم المقال كحد أقصى **20** صفحة من النوع العادي (**A4**)بما فيها المصادر و المراجع.

بالنسبة لهوامش الصفحة **2.00** سم بالنسبة لكل الجوانب، التباعد بين الأسطر **1.15**.

توضع الإحالات و المراجع و المصادر (الهوامش) في أخر المقال أوتوماتيكيا و ترقم بالتسلسل حسب ظهورها في المتن (إستعمال طريقة **APA**).

على الباحث إجراء كافة التعديلات المطلوبة من الهيئة العلمية أو من هيئة الخبراء أو من فريق التحرير و ذلك للسماح بنشر المقال.

يلغى المشروع في حال عدم رد الباحث في الآجال المحددة من تاريخ آخر مراسلة الكترونية له من المجلة.

لا تنشر المجلة إلا المقال الذي تكتمل فيه جميع الشروط و لفريق التحرير الحق في تأجيل نشره إلى عدد لاحق عند الضرورة.

المقالات التي ترسل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

يمنح للباحث الذي تم نشر مقاله في المجلة نسخة إلكترونية من العدد، و كذا شهادة معتمدة من المجلة تفيد قبول بحثه للنشر بالمجلة و تاريخ النشر و العدد الذي نشر به.

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

-يجب أن يرسل البحث عن طريق البريد الإلكتروني التالي jutp@democraticac.de :

الأمانة:

د. اسماء قواسمية

د. باسكال جانين

التنفيذ و الإخراج الفني :الباحث هاني تورغي –هاني بلال

JUTP
Journal of Urban and Territorial Planning
مجلة التخطيط العمراني والمجالي
ISSN 2698-6159 / ISSN (Print) 2699-2604

محتويات العدد

الرقم	الباحث	عنوان المقال	الصفحة
01	د.م محمد محمد المغير م. مي رفعت أبو شاب	مدى ملائمة الخطط التنموية للبلديات مع مبادئ المدن التي نحتاجها حالة دراسية: بلدية خان يونس	01
02	شعبان محمد	الدينامية السكانية وتشكل المجال الحضري لمدينة تازة	26
03	أحمد مختار لنصاري سيد أحمد بـــلال	الديناميكية العمرانية بالمناطق الحدودية في أقصى الجنوب الجزائري،حالة المحور برج باجي مختار–تمنراست	44
04	د. أمير حسن عبد الله محمد	النمو السكانيوأثره علي التنمية العمرانية لمدينة الأبيض السودان	63
05	د. خاليد الحاضري د. حاميد اعنيبر	السكن الريفي بدكالة(المغرب): التحولات ومشاكل الاعداد والتهيئة	87
06	د.عبدالسلام محمد أحمد الحاج	الضوابط الجغرافية لأداء المؤسسات الخدمية في ليبيا	106
07	د. بن عمارة محمد	"مؤشرات جودة الحياة الحضرية و سياسة الاسكان في الجزائر"	123
08	Asma Belhassine	Tourisme et patrimoine : cas de la ville de Sousse ,Tunisie	139
09	Youness JBARA	Des solutions innovantes pour une gestion intercommunale de la décharge controlee d'Oum Azza au Maroc	158

مدى ملائمة الخطط التنموية للبلديات مع مبادئ المدن التي نحتاجها

حالة دراسية: بلدية خان يونس

Proportion of developmental plans adaptation for municipalities to principles of cities we need.(Case study: Khan Younis municipality)

د.م محمد محمد المغير(01) م. مي رفعت أبو شاب (02)

(01)برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث الجامعة الإسلامية، غزة،كلية الهندسة – جامعة فلسطين – غزة

(02) ماجستير هندسة معمارية الجامعة الاسلامية – غزة Master Of Architecture (IUG)

Mayaboshab20@gmail.com

ملخّص:

هدفت الدراسة إلى تقييم ملائمة الخطة التنموية الاستراتيجية لبلدية خان يونس للأعوام 2018 م – 2021 م لمبادئ المدن التي نحتاجها وفق دليل منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، وذلك بغرض الوصول إلى نقاط الالتقاء مع ما ورد في الدليل، ولتحقيق الأهداف سوف تعتمد الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الخطة التنموية الاستراتيجية ووصف مبادئ المدن التي نحتاجها وتحليل مدى ملائمة كل مبدأ لمجالات التنمية المحلية في الاستراتيجية المقترحة ولتطبيق هذه المنهج سوف تعتمد الباحثة نموذج عملي محكم لتقييم التطبيق من قبل مهندسي بلدية خان يونس.

الكلمات المفتاحية :الخطة، الخطط التنموية،البلديات، المبادئ، المدن، مبادئ المدن، بلدية خان يونس

Abstract

The study aimed to evaluation strategic developmental plans for Khan Younis municipality in (2018-2021) to principles of cities we need due to guide of UN Habitat Organization, to access the agreements points in that guide.

To achieve aims, the researcher used analytical and descriptive approach to describe strategic developmental plan and principles of cities we need, and analysis adaptation every principle to with local development domains in the

proposed strategy and to implement that, the researcher used a practical and tight model for implementation by the engineers of Khan Younis municipality.

Keywords: Plan, Developmental Plans, Municipalities, Principles, Cities, Principles of Cities, Khan Younis Municipality,

I الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

ظهر التخطيط التنموي الاستراتيجي كمنهج حديث بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الغربية ثم انتقل الى الدول النامية، إذ أنه متطلب مهم في رسم سياسات الدولة التنموية والتطويرية بهدف تحقيق تنمية مجتمعية ضمن رؤية واضحة وأهداف محددة ومنهجيات علميةتساهم في تحسين المجالات التنموية ذات الأولية على مستوى الهيئة المحلية،بما يضمن أن تكون عملية التطوير والتنمية وفق الأساليب التنظيمية والتخطيطيةبما يتوافق مع تنمية المصادر المتاحة وأن ترتكز على مبادئ الإدارة الحكم الرشيد(Kantorovich، 1960).

تحتاج الأراضي الفلسطينية إلى عمليات التخطيط التنموي الاستراتيجي على الصعيد المحلي نظرًا لمحدودية الموارد الذاتية وكبر حجم التحديات والاحتياجات مما يؤثر سلبًاومزيدًا من الضغوط على متطلبات التنمية الحضرية والعمرانية ويهدد استدامة الموارد للأجيال القادمة، إذ يقع على عاتق الهيئات المحلية إعادة تنظيم وتوزيع الموارد في نطاقها الجغرافي بما يحث عدالة اجتماعية للمجتمع الحالي والأجيال القادمة ويحد من التحديات التي تواجه التنمية بمختلف توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإدارة البنى التحتية ويوازن بين مؤشرات الضغوط الحالية وتلبية احتياجات النمو العمراني والسكاني. (عياد، 2016).

يساعدالتخطيط التنموي المواطنون على تنمية مدينتهم تنمية مستدامة مبنية على قراراتهم ومشاركتهم بالتخطيط بحيث تكون هذه المدن مخططه بشكل تشاركي وفق دليلمبادئ المدن التي نحتاجها وهم عبارة عن 10 مبادئ وضعهم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشريةبغية تخطط المدن بدقة ولتطوير وتحسين فرص العيش في حياة آمنه وصحية ومنتجة، وتوفر لهم فرص محورية لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاهتمام بالبنية التحتية لتكون ملائمة ومتعددة الوسائط ووفق التخطيط السليم مما يساهم بأن تتحول مدننا لمدن متجددة قادرة على الصمود ومحققةللرخاء وتستطيع من خلالهاإدارة المدن بشكل جيدوبذلك نوفرفرص للعمل والأمل والنمو وتحقيق الاستدامة (وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2016)،

اختارالباحثون الخطة التنموية الاستراتيجية الجديدة لبلدية خان يونس للأعوام 2018–2021م لما تتمتع به خان يونس بأنها (مدينة عصرية جاذبة للسياحة والاستثمار ذات أصالة وترنو إلى التنمية المستدامة)، وكانت الفكرة الرئيسية من الخطة الاستراتيجية الحفاظ على الأراضي الزراعية للأجيال المستقبلية مع الاهتمام بالسياحة والبنية التحتية وذلك بأن تكون الشوارع بيئة آمنة للمشاة وأيضا الحفاظ على الأماكن الأثرية، (بلدية خانيونس، 2018)، وفي هذه الدراسة البحثية سيدرس الباحثون مدى ملائمة الخطة التنموية لبلدية خان يونس مع مبادئ المدن التي نحتاجها والتي تطبق المعايير العالمية تخطيط المدن.

1.2المشكلة البحثية: تبرز مشكلة الدراسة من خلال ملاحظة الباحثون أثناء اعداد الخطط الإستراتيجية التنموية أن عمليات التخطيط التنموي لا تراعي مبادئ المدن التي نحتاجها، ومن هنا برز التساؤل الرئيس التالي: هل تم التجاوب مع دليل مبادئ المدن التي نحتاجها أثناء اعداد الخطة التنموية الإستراتيجية كمعيار للتخطيط التنموي؟ ومنه برز للباحثة التساؤلات التالية:

1. ما هي مبادئ المدن التى نحتاجها في ظل الظروق غير المستقرة؟
2. ما هي المبادئ التي طبقتها بلدية خان يونس أثناء اعداد الخطط التنموية؟
3. كيف يمكن المساهمة في تطوير تطبيق معايير المدن التي نحتاجها؟

1.3الفرضيات:الخطة التنموية الاستراتيجية لبلدية خان يونس تتناغم مع مبادئ المدن التي نحتاجها والتي أعدها برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل.

1.4أهمية البحث:تكمن أهمية البحث فيما يلي:

1. تطوير قدرات الباحثين في الربط بين المعايير الدولية والخطط الاستراتيجية التنموية للهيئات المحلية مما يشكل حالة من التناغم بين التخطيط الاستراتيجي التنموي والمعايير العالمية.
2. تقديم توصيات للمجلس البلدي في خان يونس مما يساهم في تطوير الأفاق المستقبلية للتخطيط التنموي المستدام وفق المعايير الدولية.
3. إثراء المكتبة العربية والمحلية بالدراسات البحثية التي تأخذ الطابع التحليلي وفق منهج المعايير الدولية ومدى ملائمتها للتخطيط المحلي مما يساعد الباحثين على تطوير أفكارهم البحثية.
4. نشر الوعي بأهمية تخطيط المدن بما يتناسب مع معايير المدن التي يحتاجونها وترسم لم ملامح سبل العيش الأمن والمساهم في حماية الموارد.

1.5أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان مدى تناغم الخطة التنموية الإستراتيجيةلبلدية خان يونس مع مبادئ المدن التي نحتاجها والتي أعدها برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل، ويتفرع منه الأهداف التالية:

1. دراسة منهجية اعداد الخطة التنموية الإستراتيجية لبلدية خان يونس
2. التعرف على مبادئ المدن التي نحتاجها وفق دليل الأمم المتحدة
3. تحليل مدى التكامل بين مبادئ المدن التي نحتاجها ومجالات الخطة التنموية الاستراتيجية لبلدية خان يونس.

6.1المنهجية:اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لوصف مراحل اعداد الخطة الاستراتيجية التنموية في قطاع غزة وذلك من خلال تحليل المنهجية المتبعة في اعداد الخطة التنموية الاستراتيجية ومنهج المعايير العالمية لوصف مبادئ المدن التي نحتاجها وموائمة تطبيق مبادئ المدن التي نحتاجها ووفق المجالات والقضايا التنموية في الخطة التنموية الاستراتيجية لبلدية خان يونس من خلال النموذج والذي أعده الباحثون.

7.1حدود الدراسة:

- الحد الموضوعي: موائمة التخطيط الاستراتيجي لمدينة خان يونس مع مبادئ الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال المدن التى نحتاجها.
- الحد البشري: مهندسي قسم التخطيط الحضري في بلدية خان يونس
- الحد المكاني: مدينة خان يونس
- الحد الزماني: مدة الخطة التنموية 4 سنوات 2018-2021م

8.1 الإطار المفاهيمي للدراسة

1.8.1الخطة: هي مجموعة من القرارات يمكن من خلال معرفة الاستخدام الأمثل للمصادر التي تتمثل بعدة نشاطات، وأيضا تتضمن الخطة الأساليب والطرق التي ستستخدم، والتكاليف، والمسؤوليات، وجدولة النشاطات والأهداف المتفق عليها(المغير، 2016).

2.8.1الخطط التنموية: هو نوع من أنواع التخطيط المحلي الذي من خلاله تحقيق التنمية في منطقة معينه مستهدفة ومن خلال هذه الخطة يتم تحقيق أهداف تنموية في المجتمع على شكل برامج ومشاريع وهي تكون ضمن برنامج تنفيذي بموازنة مالية وإطار زمني محدد(عبد الحميد و الرمحي، 2015).

3.8.1 البلديات: هي دائرة حكومية يتم من خلالها تطوير المدن والقرى المحيطة بها وتحسين البنية التحتية وتنفيذ المخططات للمواطنين وتنظيم المدن وتحسين مظهرها من جميع النواحي(وزارة الحكم المحلي، 2017).

4.8.1المبادئ: هي النقطة التي من خلالها ينطلق منها الانسان للتفكير ويحدد ما هو الصواب او الخطأ وبالتالي يمكن عن طريقها أن نتخذ القرارات للوصول الي النتائج المراد بها(وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2016).

5.8.1المدن: هي مساحة جغرافية واسعة تتسم بأنها ذات كثافة سكانية عالية، وذات أنظمة اقتصادية متنوعة، ويتوفر بها خدمات عديدة للمواطنين من إسكان، وخدمات تجارية، وخدمات صحية والعديد من الخدمات الأخرى (جامعة الملك عبد العزيز، 1428هـ).

6.8.1مبادئ المدن: هي معايير دولية يمكن من خلالها تخطيط المدن بشكل صحيح ومستدام (وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2016).

7.8.1بلدية خان يونس: هي هيئة محلية تقع في مدينة خان يونس وتعمل على تقديم الخدمات الأساسية والتخطيط العام للمدينة وتصميم وشق وتعبيد الطرق وصيانتها وإنارة الشوارع والمحافظة على نظافتها وتمديد شبكات المياه والصرف الصحي، وتشجير الطرقات وإنشاء الأسواق العامة والحدائق والمتنزهات والمكتبات العامة والمراكز الثقافية والمنشآت الرياضية(بلدية خانيونس، 2018).

2. الدراسات السابقة

1.2 دراسة (المغير و صالحة، 2019)، بعنوان: آليات الربط بين الخطط الاستراتيجية الوطنية والخطط الاستراتيجية للهيئات المحلية، دراسة حالة خطط إدارة مخاطرالأزمات والكوارث في فلسطين

هدفت الدراسة إلى تحليل آليات الربط بين التخطيط الاستراتيجي الوطني في مجال مخاطر الأزمات والكوارث والخطط الاستراتيجية للهيئات المحلية في قضية الأمن والكوارث، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي عبر تحليل المحتوى للخطط الاستراتيجية التنموية والوطنية في مجال الحد من مخاطر الأزمات والكوارث وتحليل المخاطر المتوقعة لمدينة عبسان كنموذج وذلك في إطار تطبيق منهج التنبؤ بسياسات إدارة المخاطر، ومنهج الحالات الدراسية. توصلت الدراسة إلى ضعف الاهتمام في خطة إدارة مخاطر الأزمات والكوارث، لمتتطرق الخطط التنموية الاستراتيجية للهيئات المحلية والخطط الوطنية لمخاطر استنزاف الاحتلال الاسرائيلي للمواردالطبيعية والبيئية والسيطرة على المصادرالمائية، تتطلب عمليات التخطيط لمواجهة المخاطر وقضايا الأمن والكوارث أن تندرج ضمن مشاريع مجال البيئة والبنية التحتية، والتأهيل المجتمعي ضمن مجال التنمية الاجتماعية، وإدارة المخاطر ضمن مجال الإدارة والحكم الرشيد وعمليات التأهيل والاعمار والبناء بشكل أفضل ضمن تنمية الاقتصاد المحلي وعمليات التشغيل والحد من البطالة، وأوصت الدراسة بأن تتماشي خطط مواجهة مخاطر الكوارث والأزمات مع خطط التنمية الوطنية والمحلية، والاستفادة من الكوارث لتكون فرص لتحسين التخطيط التنموي والعمراني للمناطق التي تتطلب اعادة تأهيل و إعمار بعد الكوارث والأزمات، ومراعاة الخطط لنشاطات الحد من استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية واستدامة الموارد الاقتصادية للمساهمة في حلال مشكلاتالاقتصادية، وأن يعتمد المجلس المحلي نشاطا تتعزز دور الهيئات المحلية في توعية المجتمع بالمخاطر وتحليل آثارها وذلك بم ايساهم في تعزيز الجبهة الداخلية.

2.2 دراسة (محمود، 2016)، بعنوان: صياغة منظومة آليات إعداد المخططات الاستراتيجية العمرانية للمدن المصرية دراسة حالة محافظتي الإسماعيلية والفيوم.

هدفت الدراسة لاستكشاف رأي عينة من المشاركين في عملية صنع القرار في القطاعات التنموية العمرانية واعداد المخططات الاستراتيجية للمدن بغية الوقوف على الاستفادة من اعداد المخططات الاستراتيجية العمرانية في بناء الخطط التنموية، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والتحليلي بمراجعة دليل العمل المرجعي لإعداد المخطط الاستراتيجي والتفصيلي للمدن المصرية حتى 2027م. توصلت الدراسة إلى عدم توافق مخرجات المخططات الاستراتيجية مع الخطط الاستثمارية الخمسية، وغياب التنسيق بين القطاعات والأجهزة التنفيذية على المستوى الأفقي، وضعف القدرات التأهيلية للأطراف المشاركة في إعداد المخططات، واقتراح منظومة من الأليات كمدخل تطبيقي لتنفيذ المخططات الاستراتيجية العمرانية. أوصت الدراسة بإجراء تعديلات على الأدلة المرجعية لأعداد المخططات الاستراتيجية، ودمج استراتيجية تنمية المدينة مع خططها العمرانية، وتفعيل المرصد الحضري لبناء منظومة معلومات تخطيطية عمرانية متكاملة، والتركيز على الوعي والتنسيق والتفاعل بين الجهات التنفيذية ذات العلاقة بالعمليات التخطيطية، وتبنى نهج التخطيط التشاركي.

3.2 دراسة (القيق، 2015)، بعنوان: دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة – الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية.

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في بناء الخطط الاستراتيجية التنموية للمدن الفلسطينية، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع المشاركة المجتمعية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية. توصلت الدراسة إلى أن التخطيط التنموي الاستراتيجي يرتكز على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك مشاركة الفئات المختلفة من المجتمع (الفئات الهشة، الشباب، النساء، ذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرهم)، ظهر دور البلديات في دعم سبل نجاح تطبيق الخطط الاستراتيجية التنموية، وساهم تفاعل ممثلي المجتمع المدني في نجاح العمليات التخطيطية. أوصت الدراسة بالعمل على التنوع في اختيار ممثلي المجتمع المدني وإشراك أكبر قدر ممكن منهم في التخطيط التنموي، وتعزيز مهارات المشاركين بمنحهم المعلومات المساهمة في تطوير العملية التخطيطية، وتفعيل سبل التواصل غير المباشر مع باقي فئات المجتمع، وتطوير دور العلاقات العامة لوجان الأحياء في توسيع عمليات المشاركة المجتمعية لتشمل كل المجتمع.

4.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

تطرقت الدراسات السابقة إلى التخطيط التنموي الاستراتيجي ومستوى الربط بينها وبين الخطط الوطنية أو المخططات العمرانية ودور المشاركة المجتمعية في تطبيقها، أما الدراسة الحالية فإنها تعالج فجوة بحثية قائمة حول مدى تطبيق الخطط الاستراتيجية التنموية لمبادئ المدن التي نحتاجها وفق المعايير التي حددتها منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وذلك في إطار إيجاد دراسة تساهم في تنبيه القائمة على التخطيط الاستراتيجي للهيئات المحلية للاستفادة من المبادئ

والمحاولة في تطبيقها لتطوير أليات استدامة الخطط المستقبلية كتطبيقات تساعد في نشر ثقافة العدالة الاجتماعية في التعامل مع الموارد.

3. الإطار النظري للدراسة

شهد التخطيط التنموي تطورًا ملموسًا في آليات الوعي بأهميته والمشاركة المجتمعية لكافة الفئات المختلفة فيه وذلك من خلال رسم السياسات التنموية التي تراعي التعامل الآمن مع الموارد البيئية والطبيعية بما يحقق أعلى مؤشرات للتنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع العادل لكافة الموارد والحد من التلوث البيئي من أجل عدالة مناخية وبيئية تؤثر إيجابًا على بناء منظومة اقتصادية وطنية ومحلية بشكل متكامل، إن التخطيط التنموي يغطى الفجوات القائمة في استنزاف الموارد في المناطق المحلية وبين احتياجات المجتمعات الفعلية من تلك الموارد(المرواني، 2019).

1.3المدن التي نحتاجها

دليل تم إنشاءه من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) UN Habitat 2016م، وذلك لتطوير آليات الربط بين التخطيط الذي يتماشى مع احتياجات الواقع وتلبية متطلبات المستقبل، بغية الحصول على مستقبل مستدام للمدن، وهذه الطرق تتمحور في عشرة مبادئ وهي:(وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2016)

1.1.3 المدينة التي نحتاجها تتصف بالإدماج الاجتماعي والمشاركة: وذلك من خلال المساواة والعدالة بين كل فئات المجتمع، وإدراك اهتمامات السكان من خلال التخطيط المدني والتشاركي الفعال.

2.1.3المدينة التي نحتاجها تتسم بالتكلفة الميسورة وسهولة الوصول إليها ومراعاة الإنصاف: مراعاة احتياجات السكان من موارد والبنية التحتية وتوفر فرص تشغيل للجميع خصوصًا الفئات الهشة.

3.1.3 المدينة التي نحتاجها تتصف بالفاعلية الاقتصادية والشمولية:أي اكتمال الدورة الاقتصادية وتوفيرالسيولة ودعم الاقتصاد المحلي والمشاريع بجميع أنواعها بما فيه الاقتصاد غير الرسمي.

4.1.3 المدينة التي نحتاجها تتميز بالإدارة الجماعية والحكم الديمقراطي: وذلك بتكامل أدوار الأطراف الثلاثة ذوي الاختصاص (المجتمع، المؤسسات المحلية، المؤسسات الحكومية) وتعزيز المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات وخصوصًا المرأة وتطوير القدرات المحلية.

5.1.3المدينة التي نحتاجها تعزز من التنمية الإقليمية المترابطة: وذلك بالتشجيع على القيام بالتنمية الاقليمية المترابطة بين (قطاع البيئي، الاقتصادي، البنية التحتية) لتجنب الزحف العمراني وحماية الموارد الطبيعية وتوفير إسكان لائق لجميع السكان بما تتضمنه من خدمات، وصناعات، ومؤسسات تعليمية، ومنع المنافسات غير الصحية بين السلطات المحلية.

6.1.3 المدينة التي نحتاجها تكون متجددة قادرة على الصمود: تكون مخططة تخطيطًا مستدام وقادرة على الصمود ضد الكوارث الطبيعية والبشرية،ويساهم المجتمع في أيضا أن تكون قادرة على حل الأزمات والكوارث بشكل مرن، وتكون لدينا مدن مزدهرة في جميع نطاقات الحياة.

7.1.3المدينة التي نحتاجها تتمتع بصعوبات مشتركة والإحساس بالمكان: وذلك عبر إدراك المحفزات الحسية لتطوير الشعور بالمكان ويتحقق الرفاه والأمان، والحفاظ على التراث واستغلاله ليخدم الواقع والتكنولوجيا.

8.1.3المدينة التي نحتاجها جيدة التخطيط ومن الممكن السير فيها ومراعية لوسائل الانتقال:إذ تتسم مخططات المدن بالمرونة مع التحديث الدوري لمكوناتها الرئيسية.

9.1.3 المدينة التي نحتاجها تتسم بالأمان وتعزز الرفاه: وذلك بتوفير أماكن تساعد على الراحة النفسية، والحد من التلوث بجميع أنواعه بهدف توفير الحياة الصحية والجيدة للسكان.

10.1.3 المدينة التي نحتاجها تحتضن التعلم والابتكار: تتضمن المناهج الدراسية الجديدة تعتمد على الحوكمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والادارة المحلية والمالية، وذلك من خلال تطويع التكنولوجيا لتحسين من كفاءة العمليات والحد من البصمة الكربونية.

4. تحليل محتوى الخطط الإستراتيجية التنموية لبلدية خان يونس

1.4المخطط الهيكليسنة 2001-2004م(دائرة التخطيط الحضري، 2001):

تأسست بلدية خان يونس عام 1917م، وقد عملت منذ ذلك الحين على تقديم الخدمات الأساسية واعداد خطط التطوير والمخططات الهيكلية للمدينة وإنشاء الطرق وصيانتها وبناء المرافق العامة والاهتمام فيها وحماية المباني التاريخية وتعزيز التطوير المستمر لمركز المدينة التجاري، وإنشاء الأسواق الدائمة والموسمية والعديد من المباني الثقافية والرياضية والحدائق.

عملت بلدية خان يونس على أعداد العديد من المخططات الهيكلية والتي كان أبرزها المخطط الذي أنشأ بعد الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة في العام 2005م والذي أضاف العديد من الأراضي لصالح بلدية خان يونس مما أصبح مساحتها الاجمالية نحو (54,516) دونم،وبذلكتعتبرأكبرمدنمحافظاتغزةمنحيثالمساحة،وتمثل الأراضي الحكومية فيها 47.5% من إجمالي مساحة المدينة. (بلدية خانيونس، 2018) وثاني أكبر مدينة من حيث عدد السكان إذ يسكنها 17% من اجمالي سكان القطاع إذ بلغ عدد سكانها (370638 نسمة)، (المركز الفلسطيني للاحصاء، 2018).

1.1.4 فكرة المخطط

- المحررات والمواصي مناطق زراعية، بدون شبكة طرق.
- تسلسل هرمي للمناطق السكنية أ و ب و ج

- المنطقة الحرفية الهامة في قاع القرين.
- توسع عمراني سكني محيط بالمعسكر

2.1.4 تطبيق وتنفيذ المخطط

- الخلط الوظيفي في منطقة المحررات والتوسع السكني.
- إلغاء المنطقة الحرفية الهامة في قاع القرين.
- التوسع العمراني تم ولكن بطريقتين أحدهما العشوائيات والثانية مشاريع الإسكان
- تنفيذ أكثر من 50% من شبكة الطرق

3.1.4 الأسباب فشل المخطط

- غياب التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة
- تحديث مخطط 2013 بعد 5 سنوات وعدم إتمام اعتماده

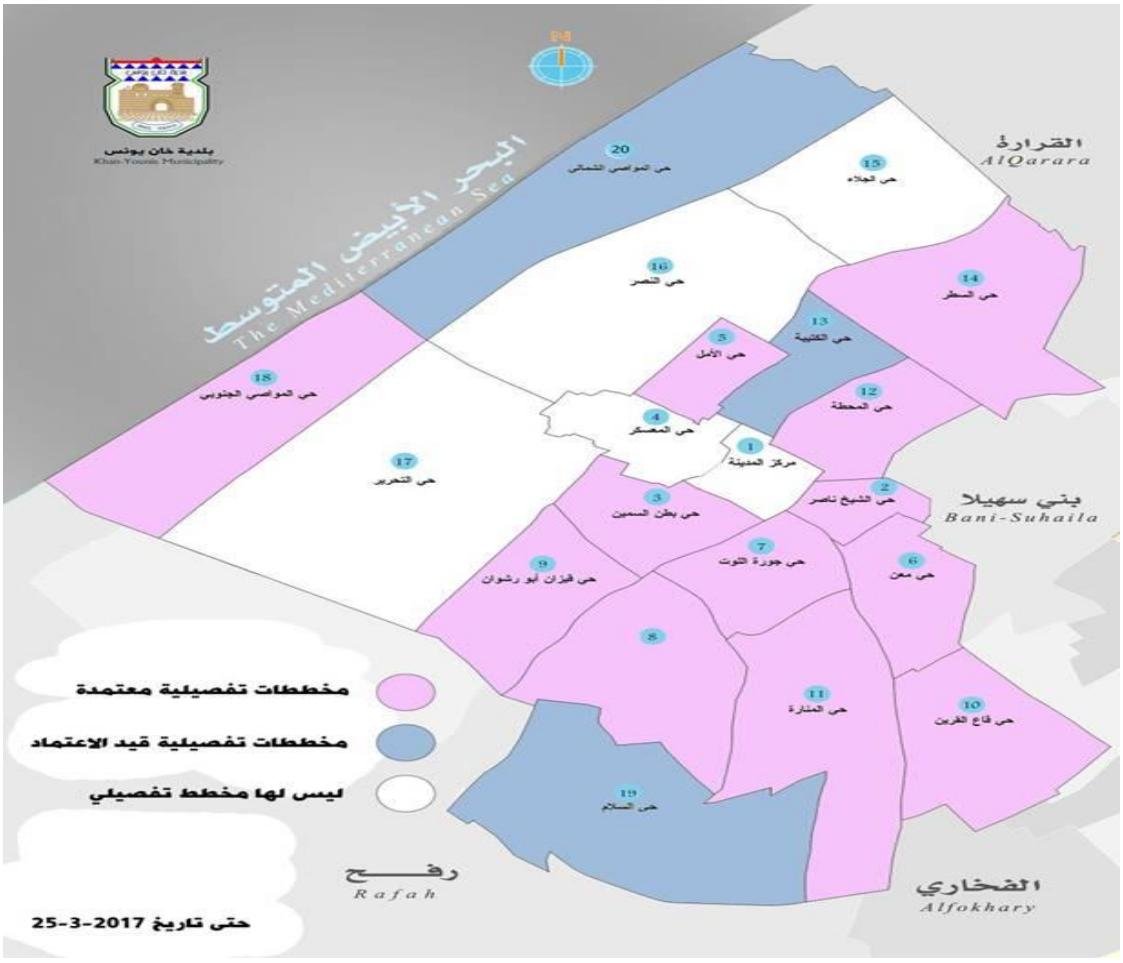

شكل رقم (1) يوضح المخطط الهيكلي لبلدية خان يونس (دائرة التخطيط الحضري، 2001)

2.4 الخطة التنموية الاستراتيجية لبلدية خان يونس 2018 – 2021م: تتميز مدينة خان يونس انها الأولى على القطاع من حيث المساحة والثانية على القطاع من حيث عدد السكان، (المركز الفلسطيني للاحصاء، 2018)وتقع خان يونس جنوب غرب فلسطين على ساحل البحر المتوسط، حيث تقع في الجزء الجنوبي من الساحل، وترتفع 50م عن سطح البحر، ويحدها شمالا القرارة، وشرقا بني سهيلة وعبسان، وغربا البحر الأبيض المتوسط.

1.2.4منهجية اعداد الخطط الاستراتيجية: اعتمدت بلدية خان يونس أثناء اعداد الخطة التنموية الاستراتيجية على دليل اعداد الخطط التنموية للبلدات والقرى الفلسطينية الصادر في عام 2017 م، لينتج لديهم منهجية متكاملة، حيث اعتمدت المنهجية إعداد الخطةالتنمويةالاستراتيجية لمدينةخان يونس على عدةمراحل استناداً إلى دليل التخطيط التنموي المحلي للبلد ات و المدنا لفلسطينية للعام 2017م المعد من قبل وزارة الحكم المحلي ووكالة التنمية الألمانية بالتعاون مع صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية، وتمر عملية التخطيط بخمس مراحل رئيسية ،تمتن في ذثلاث مراحل منهاعلىمدار ستة شهور وتطبيقها من خلال مشاركة مجتمعية واسعة من قطاع حكومي، وقطاع خاص، وقطاع المجتمع المحلي،

عبرعقدالعديدمنالاجتماعاتوورشالعملواللقاءات، والمجموعات البؤرية،وذلك لمشاركتهم في عملية رسمالسياسات التنموية واتخاذ القرارات بما يضمن المصلحة العامة (بلدية خانيونس، 2018).

2.2.4 القضايا التنموية: قسم فريق التخطيط الأساسي الخطة التنموية إلى أربعة مجالات رئيسية (بلدية خانيونس، 2018):

1. مجال البيئة البنى التحتية:يشمل تطوير البنية التحتية للطرق والمواصلات والطاقة والاتصالات والمياه والصرف الصحي وتطوير النفايات الصلبة والخطرة وتعزيز الوعي بالخدمات الصحية.
2. مجال التنمية الاجتماعية: يهتم بتحسين الخدمات التعليمة والصحية والسياحية والثقافية والتراثية وتوفير مشاريع للمجموعات المهمشة وذوي الاعاقة.
3. مجال تنمية الاقتصاد المحلي: الذي يشمل تعزيز الفاعلية الاقتصادية من خلال الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وصولا الى المشاريع الكبيرة وتعزيز تنمية مهارات الشباب.
4. مجال الادارة والحكم المحلي: من خلال تطوير ادارة الأزمات والكوارث وتقوية البناء المؤسسي للهيئة المحلية والتزام المؤسسات بمعايير الحكم المحلي.

3.4 مدى مطابقة مبادئ المدن التي نحتاجها مع الخطة الإستراتيجية التنموية

استخدم الباحثون اسلوب المقابلة مع العاملين في قسم التخطيط الحضري ببلدية خان يونس لتقييم المبادئ وذلك وفق النموذج المقترح والذي يتوائم مع مبادئ المدن التي نحتاجها الموضوع من قبل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

1.3.4 المدينة التي نحتاجها تتصف بالإدماج الاجتماعي والمشاركة

جدول رقم (1) يوضح مستوى تطبيق مبدأ المدينة التي تتصف بالإدماج الاجتماعي والمشاركة.

م	البنود الواجب توافرها لتحقيق المبدأ	نسبة توافقه مع الخطة %	كيفية تطبيقه بالخطة التنموية
1	تحقيق تنمية مجتمعية عادلة	%80	• إعداد أنظمة جديدة لتحسين وتطوير المظهر العمراني للمدينة. • مشروع التعويضات وانعكاسه على فتح الشوارع وتوفير بيئة آمنة للمواطن. • تشجيع الزراعة الحضرية. • إيجاد الخدمات والمرافق لكل حي وقطاع سكني وعلى مستوى المدينة.

2	حقوق متساوية في المدينة	%70	• إيجاد الخدمات والمرافق لكل حي وقطاع سكني وعلى مستوى المدينة. • 61% من مشكلة البطالة عن طريق المشاريع المقترحة. • مشاركة ما يقارب 200 شخص من المجتمع المحلي في اعداد الخطة التنموية
3	إسكان لائق بالجميع	%80	• توفيرمشاريع إسكانيةلذويالدخل المحدود مثل: توفير البنية التحتية لمشروع الإسراء 1 و2، وإعداد مخطط تفصيلي لحل مشكلة العشوائيات جنوب مقبرة النمساوي.
4	توفر الخدمات في جميع أنحاء المدينة	60%	• تعبيد وتطوير الطرق من خلال 3 مراحل أول مرحلة سيتم تعبيد وتطوير 23.64 كم وفي المرحلة الثانية 19.27كم والمرحلة الثالثة 22.27 كم. • تحسينمصادر المياهوتطوير المرافقوالشبكات مثل: (استكمال انشاء خزان الأمل وخزان السطر، وانشاء خزان في منطقة النمساوي وخطوط ناقلة، اعادةتأهيلشبكةالمياهفيشوارعمتفرقةمنالمدينة، تغييرواستبدالالعداداتالعطلانةعدد(300) عداد، إنشاءشبكات مياه جديدة، تغيير واستبدال المحابس بأقطارمختلفةعدد (50) محبس، صيانةابار ومولدات والمرافق • تحسين مستوى الخدمات الصحية مثل تطوير مستشفى ناصر، انشاء مستشفى تخصصي. • تحسين البيئة التعليمية للمدارس ورياض الأطفال مثل انشاء مدارس وفق احتياجات المدينة ومدارس للتعليم الموازي
5	مشاركة المجتمع في صناعة القرار	%50	• مشاركة ما يقارب 200 شخص من المجتمع المحلي في اعداد الخطة التنموية.
6	إشراك مدني فعال أثناء مراحل التخطيط وصولا لتنفيذ المشاريع الشاملة	%50	• مشاركة ما يقارب 200 شخص من المجتمع المحلي في اعداد الخطة التنموية.

	والمحلية		
7	دعم ثقافة التضامن من خلال المشاورات ووضع الميزانيات بشكل تشاركي	%0	لم يطبق
8	توفر مجلات تعاونية تتصف بالإدماج الاجتماعي	%30	• تحسين بيئة ذوي الاعاقة عن طريق اعادة تأهيل طرق المدينة الرئيسيةلتكون امنة لعبور ذوي الاعاقة

يلاحظ من جدول (1):

أنه لم يطبق معيار دعم ثقافة التضامن بالتخطيط التشاركي لوضع الموازنات المالية، وتدني نسبة المجالات التعاونية المتصفة بالإدماج، ويعزو ذلك الباحثون إلى أن الموازنات المالية التفصيلية من صلاحيات الهيئات المحلية وهي مرتبطة بسياسات التمويل الخارجي، أما الدمج الاجتماعي فهو يتم وذلك وفق المتغيرات الخاصة بالتعامل مع كل الفئات الهشة وذلك لارتفاع متطلبات التأهيل الخاصة بهم.

4.3.2 المدينة التي نحتاجها تتسم بالتكلفة الميسورة وسهولة الوصول إليها ومراعاة الإنصاف

جدول رقم (2) يوضح مستوى تطبيق التكاليف الميسورة مراعاة الانصاف.

م	البنود الواجب توافرها لتحقيق المبدأ	نسبة توافقه مع الخطة %	كيفية تطبيقه بالخطة التنموية
م	توفر الموارد في المدينة بشكل متساو وتتوفر فرص للجميع	%0	لم يطبق
1	تحسين في فرص الوصول للأراضي، البنية التحتية، مرافق الإسكان، وسائل النقل، والخدمات الأساسية للتخطيط والتشغيل لكل من المرأة ومنخفضي الدخل والمجموعات المحرومة	%80	• وجود شبكة طرق وبنية تحتية مقترحة. • وخطة مرورية جاهزة (موقف سيارات مركزي وفرعي). • توسعات سكينة مناسبة. • تمكينالقطاعاتالشبابيةوالمهمشة(كبارالسن،المرأة، ومنخفضي الدخل)
2	اعتبار كل فرد مواطن بغض	%100	• التعامل في البلدية يتم على هذا الأساس

	النظر عن وصفه القانوني		
3	بتحسين جودة حياة سكان الأحياء العشوائية ومعرفة الأسباب الجذرية للطابع غير النظامي	%20	• هناك خمس عشوائيات في خان يونس وسيتم خلال أول عام 2019م سيتم حل أول عشوائية وتم إعداد مخطط تفصيلي لحل مشكلة العشوائيات جنوب مقبرة النمساوي.
4	تصميم الأماكن العامة بمشاركة كافة السكان	%0	لم يطبق
5	استمرارية القيام بترتيبات الملكية الشرعية	%80	• تسوية الأراضي وإزالة الشيوع من خلال الدمجوالإفراز المساحيوهذه المرحلة جاريالعمل بها وهي بحاجة لقاضي مختص منقبل وزارة العدل ليتم استكمالها والوصول لتحديث الملكية الفردية في المدينة.

يتضح من جدول (2):

توفر الموارد في المدينة بشكل متساو وتتوفر فرص للجميع، وأن تصميم الأماكن العامة بمشاركة كافة السكان غير مطبقات، ويرجع ذلك إلى ضعف توفر الموارد في محافظة خان يونس والاعتماد على الاعانات الخارجية، وتدني تطبيق جودة حياة سكان الأحياء العشوائية ويعزو الباحثون ذلك لأن التخطيط العشوائي أحد مخرجات الاحتلال والتي نجم عنها المخيمات والتمدد العشوائي حولها.

4.3.3 المدينة التي نحتاجها تتصف بالفاعلية الاقتصادية والشمولية

جدول رقم (3) يوضح مستوى تطبيق الفاعلية الاقتصادية وشموليتها

م	البنود الواجب توافرها لتحقيق المبدأ	نسبة توافقه مع الخطة %	كيفية تطبيقه بالخطة التنموية
1	تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بدءًا من أصغر رواد للمشاريع إلى أكبر الشركات	%80	• وحدة تنمية اقتصادية في البلدية والخارطة الاستثمارية تهتم بالتنمية الاقتصادية المحلية • تم وضع في الخطة اماكن لأصغر المشاريع واكبرها
2	تكافؤ بالفرص خصوصا للمشاريع المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر	%0	لم يطبق

3	اعتبار الأجندة الحضرية الجديدة أن القطاع الغير رسمي للاقتصاد يوفر مصدرا هاما في سبل العيش من أجل الفقراء الحضر خصوصا المرأة	%100	• كانت الخطه مع بقاء القطاع غير الرسمي (الباعة المتجولة) لكن بطريقة منظمة. • انشاء سوق شعبي للبسطات.
4	تعزيز تنمية المهارات وتدريب الشباب وتوفير السياسات التي تعزز التوظيف غير التميزي	%40	• تأهيلكوادرثقافيةورياضية عن طريق عقد دورات تدريبية للمراكز الثقافية والرياضية، وعقد ندوات التوعية المجتمعية للرياضة المجتمعية. • تدريب الخريجين حيث أنه يتم تدريب 500 خريج وخريجة سنويا، وعقد دورات تدريبية لتأهيل كوادر من الخريجين. • إعادة تأهيل مركز التدريب المهني.

يلاحظ من جدول (3):

عدم تطبيق تكافؤ الفرص وخاصة بالمشاريع المتوسطة والصغيرة ويعزى ذلك إلى طبيعة الظروف غير المستقرة التي يمر بها قطاع غزة من حصار وندرة للموارد واعتماد الاقتصاد المحلي على اقتصاد الاحتلال وفق اتفاقية باريس الاقتصادية، وتدني تنمية مهارات الشباب، على الرغم من توفر العديد من المراكز الشبابية لوكن إدارتها ومتابعتها لا يتبع للهيئة المحلية، ويمكن أن يتم تشكيل مجلس شبابي محلي موازي للمجلس البلدي القائم، وتعزيز التعليم والتدريب المهني والصناعات التقليدية.

4.3.4 المدينة التي نحتاجها تتميز بالإدارة الجماعية والحكم الديمقراطي

جدول رقم (4) يوضح مستوى تطبيق مبادئ الإدارة الجماعية والحكم الديمقراطي.

م	البنود الواجب توافرها لتحقيق المبدأ	نسبة توافقه مع الخطة %	كيفية تطبيقه بالخطة التنموية
1	التشجيع على المشاركة والشفافية والمساءلة	%0	لم يطبق
2	تتمكن المجتمعات المحلية من الدعم الذاتي وتطوير القدرات المحلية	%40	• تأهيلكوادرثقافيةورياضية عن طريق عقد دورات تدريبية للمراكز الثقافية والرياضية، وعقد ندوات التوعية المجتمعية للرياضة المجتمعية.

			• اعادة تأهيل مركز التدريب المهني.
3	الاهتمام بدور المرأة في القرارات الحضرية والمحلية	%0	لم يطبق

يلاحظ من جدول (4):

عدم تطبيق مبدأ التشجيععلىالمشاركةوالشفافيةوالمساءلة ومبدأ الاهتمام بالمرأة في القرارات الحضرية المحلية، ويعزى ذلك لطبيعة المتغيرات المتعلقة بالعادات والتقاليد المجتمعية، وأن الحالة العامة نتيجة الاحتلال تتطلب عدم كشف كل ما يتعلق بإمكانيات وموارد المؤسسات لحمايتها من الاستهداف أو الاستنزاف الممنهج.

4.3.5 المدينة التي نحتاجها تعزز من التنمية الإقليمية المترابطة

جدول رقم (5) يوضح مستوى تطبيق مبادئ تعزيز التنمية الاقليمية المترابطة

م	البنود الواجب توافرها لتحقيق المبدأ	نسبة توافقه مع الخطة %	كيفية تطبيقه بالخطة التنموية
1	تنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالقطاعات المختلفة ضمن إطار اقليمي مترابط	%100	• حيث أن هناك ترابط وتوافق بين المخطط وطني اقليمي والمخطط هيكلي وباقي المخططات.
2	وجود حافز للتخطيط من أجل الاستدامة	%50	• توفير شوارع للمشاه مثل شارع رقم 7 أحمد ياسين، وشارع رقم 106. • الحفاظ على المحمية الطبيعية (المواصي). • الحفاظ على المناطق الزراعية. • تطوير شاطئ البحر من خلال تطوير المنتزه البحري.
3	وجود تنسيق وتعاون بين القطاعات	%0	لم يطبق
4	توفر تجمعات ملائمة للسكان والصناعات والخدمات والمؤسسات التعليمية	%50	• توفير بيئة استثمارية من خلال: انشاء مجمعات تجارية واستثمارية مناسبة، وتطوير المنتزه الاقليمي، انشاء منطقة حرفية، انشاء منطقة انتاج حيواني، وتطوير وتوسعة مرسى الصيادين. • مشروع الاسراء السكني.

يلاحظ من جدول (5):

عدم تطبيق مبدأ التنسيق والتعاون بين القطاعات، ويرجع ذلك لضعف المشاركات من قبل العاملين في الهيئات المحلية في إعداد الأطر الوطنية وأجندة السياسات الوطنية، ويضاف لذلك الانقسام الفلسطيني بين المؤسسات ومدى اختلاف السياسات والاستراتيجيات القطاعية بين الإدارة الحاكمة في غزة والإدارة الحاكمة في الضفة الغربية

4.3.6 المدينة التي نحتاجها تكون متجددة قادرة على الصمود

جدول رقم (6) يوضح مستوى تطبيق مبادئ تعزيز التنمية الاقليمية المترابطة

م	البنود الواجب توافرها لتحقيق المبدأ	نسبة توافقه مع الخطة %	كيفية تطبيقه بالخطة التنموية
1	الاستمرارية في تقييم المخاطر	%60	• تطوير ادارة الأزمات والكوارث وذلك من خلال: دورة اعداد مدربين في مجال ا دارةالازمات والكوارث، وعقد 5 دوارت تدريبية في 5 أحياء في المدينة، وتدريب لجان الأحياء على إدارة الأزمات والكوارث، وتطوير قدرات كوادر الدفاع المدني، وعقد دورتي نحو لاساليب الت دخلوالانقاذ في حالات الطواريء. • رفع إمكانيات ومواردالمؤسسات ذات العلاقة بمجال ادارةالازمات والكوارث من خلال: تزويد المؤسسات ذات العلاقة بالمعدات والآلياتا للازمة، وتوفير نقطة دفاع مدني بمنطقةالساحل.
3	العمل على تجنب المخاطر وحماية المجموعات السكنية الضعيفة	%40	• تطوير نظام جمع مياه الأمطار في المناطق المعرضة للغرق مثل: أنشاءشبكةمياهأمطارفيمنطقةشارعجمالعبدالناصر، ومنطقة أبو حليب، ومنطقة الكتيبة الى منطقة المطاوعة، الوفيهإلشارعالحمامية، توفيرمعداتوادواتوملابسوعدةلطوارئالشتاء،

			انشاءبركةأمطاروادأبوحليب.
5	انخفاض بنسبة الكربون وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة	%30	• استخدام الطاقة الشمسية في بعض المشاريع مثل: انارة الشوارع عن طريق الطاقة الشمسية، تركيب طاقة شمسية لمحطةالمعالجة، تركيب طاقةشمسية للمدارس، تركيب طاقة شمسية للمبنى الرئيسي للبلدية، تركيب طاقة شمسية لغرفة العمليات والحاضنات والعنايةالمركزة
6	القيام باعادة تدوير النفايات واعادة استخدامها	%30	• تطوير نظام ادارة النفايات الصلبةمن خلال: ترحيل ثانوي 1000 طن نفايات عن طريق القطاع الخاص، ترحيل 30 ألف كوبردميات، توفير 3حاويات سعة 23 كوب، توريد 70 حاويةسعة 1 كوب.
8	الاصلاح في النظام البيئي وأنظمة الغذاء الإقليمية وعلى مستوى المدينة	%40	• حماية المحمية البيئة (منطقة المواصي) • تشجيع الزراعة المكثفة والزراعات التخصصية من خلال: زراعة 200 شجرة كينيا، انشاء مشتل للزراعات التخصصية. • الارتقاء بمستوى المنتجات الزراعية. • دعم المزارع الفلسطيني.
9	اتصاف البنية التحتية بأنها متعددة المهام وقابلة للتكييف	%0	لم يطبق
10	توفر المساحات العامة التي تحسن من مستوى جودة الحياة	%50	• زيادة الاهتمام بالمناطق الخضراء والمنتزهات مثل: تطويرالمنتزهات القائمة في حي الامل وحي الاسكان وحي الاماراتي والحي الياباني، التطوير الحضري لشارع السكة من البلدية حتى شارع عمر المختار وشارع احمدياسين. • توفير مراكز ثقافية.

يلاحظ من جدول (6):

عدم تطبيق مبدأ اتصاف البنية التحتية بتعدد المهام والتكييف مع المتغيرات ويرجع ذلك لتدني كفاءة البنية التحتية وهناك العديد من المناطق السكنية تغرق في فصل الشتاء وتهالك جودة أداء البنية التحتية، ويضاف لذلك الاستهداف المتكرر الاحتلال الاسرائيلي للبنية التحتية في قطاع غزة وبط عمليات الاعمار مما أثر عليها. وتدني تجنب المخاطر وحماية المجموعات السكنية ويرجع ذلك لعدم وجود مشاريع لإعادة تأهيل التجمعات العمرانية الهشة وخاصة المخيمات، وارتفاع معدلات التلوث والاعتماد على موارد الطاقة التقليدية، وأن عمليات تدوير النفايات لا تتم بسبب عدم وجود أنظمة واضحة لمعالجتها بدأ من فرزها بالمنازل حتى التخلص الآمن منها.

4.3.7 المدينة التي نحتاجها تتمتع بهويات مشتركة والاحساس بالمكان

جدول رقم (7) يوضح مستوى تطبيق التمتع بالهوية المشتركة والاحساس بالمكان

م	البنود الواجب توافرها لتحقيق المبدأ	نسبة توافقه مع الخطة %	كيفية تطبيقه بالخطة التنموية
1	قيام المدينة بتقوية علاقتها مع الأقاليم الريفية المحيطة ادراكا منها للموارد القيمة التي توفرها المناطق الريفية من أجل السكان الحضريين	%50	• من خلال شبكة الطرق تربط بينهم والاهتمام بالمناطق الزراعية والعمرانية
2	استخدام الثقافة والتراث المحليين والمهارات في تطوير حلول محلية للتحديات الحضرية	%30	• إنشاءمتحف مركزي • والاهتمام بالمتحف الوطني وسيكون متحف شهوان ومتحف عقاد جزء من المتحفين المركزي والوطني
3	تصميم الأماكن الطبيعية والعامة الحضرية حتى تعزز بفاعلية من التجارب الجمالية	%20	• شوارع المشاه شارع 7 احمد ياسين وشارع 106 تم اقتراح انه تكون شوارع مجملة ومزينة بالأشجار

يلاحظ من جدول (7):

تدني تطبيق مبدأ تسخير الثقافة والتراث المحلي لتنمية وتطوير الحلول الحضرية ومبدأ تصميم الأماكن الطبيعية العامة وتعزيز جمالها، ويرجع ذلك لمستوى اهتمامات الجهات الممولة في توفير تمويل مشاريع تتعلق بالمياه والصرف الصحي كأحد الأولويات التي حددها خلال السنوات الماضية، وقد لوحظ عدم وجود أي مشروع يتطلب إعادة تأهيل مركز خان يونس

التاريخي والذي يحتوى على قلعة برقوق كأحد المعالم الأثرية في القطاع، يضاف لذلك انعدام الهوية العمرانية والثقافية الحضرية للواجهات المعمارية والعمرانية للمركز المدينة أو البيئة المحيطة به، فأصبح الاحساس بالمكان والقيمة التاريخية والحضارية شبه معدومة في مدينة خان يونس ويرجع ذلك لضعف الاهتمام الحكومي في إعادة احياء المراكز التاريخية للمدن.

4.3.8 المدينة التي نحتاجها جيدة التخطيط ومن الممكن السير فيها ومراعية لوسائل الانتقال

جدول رقم (8) يوضح مستوى تطبيق التخطيط الجيد المراعي لوسائل الانتقال

م	البنود الواجب توافرها لتحقيق المبدأ	نسبة توافقه مع الخطة %	كيفية تطبيقه بالخطة التنموية
1	مدينتنا متراصة من حيث يدعم الوصول إليها شبكة دقيقة من الطرق والمباني	%80	• تم تصميم شبكة طرق بشكل صحيح ومناسب للجميع
2	مراعاة عند التصميم كثافة المدينة عملية الاتساع العمراني مع الأخذ باعتبار البصمة البيئية والزحف العمراني	%50	• تم مراعاة اثناء التصميم المناطق الخضراء للاستثمار وللتوسع العمراني.
3	وقوع المدارس ومكاتب العمل وأماكن التسوق ومحطات وسائل النقل العام بأماكن محيطة بالمنازل	%100	• تم مراعاة اثناء وضع الخدمات ان تكون قريبة من المنازل.
4	تواجد أمكان مفتوحة للترفيه بالقرب من المدارس وأماكن العمل والمنازل	%100	• تم مراعاة اثناء وضع الاماكن المفتوحة ان تكون قريبة من المنازل والمدارس واماكن العمل.

يلاحظ من جدول (8):

أن هناك اهتمام في هذا المجال وشرعت بلدية خان يونس لإنشاء شبكة مكن المشاريع المتعلقة بتأهيل الطرق وتصميم الحدائق العامة والتي كان أهمها منتزه خان يونس الإقليمي في الأراضي المحررة بمنطقة المواصي، وبالتالي سهولة وصول المجتمع للخدمات والتحرك بأريحية وكما وأن هناك مجموعة من المجاورات السكنية يتضمنها حدائق عامة تشبه المفروكة الاسلامية في حي الأمل والأحياء حي مدينة حمد.

4.3.9 المدينة التي نحتاجها تتسم بالأمان وتعزز الرفاه

جدول رقم (9) يوضح مستوى تطبيق تميز المدينة بالأمان تعزيز الرفاه

م	البنود الواجب توافرها لتحقيق المبدأ	نسبة توافقه مع الخطة %	كيفية تطبيقه بالخطة التنموية
1	توفير حدائق ومنتزهات لكافة السكان بما فيهم كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة	%60	• إعادة تأهيل طرق المدينة الرئيسية لتكون امنة لعبور ذوي الاعاقة. • مراعاة ان تكون الأماكن العامة تراعي كبار السن وذوي الاعاقة.
2	مواجهة الزيادة المرتفعة في الأمراض غير المنقولة والتي تصاحب حالات السمنة والأنظمة الغذائية غير لبصحية وتعاطي المخدرات	%0	لم يطبق
3	المراعاة الفعلية للآثار الصحية الضارة بالصحة الناتجة عن تلوث المياه والهواء والتربة والضوضاء	%0	لم يطبق

يلاحظ من جدول (9):

عدم تطبيق مبدأ مواجهة الزيادة المرتفعة للأمراض غير المنقولة والأنظمة غير الغذائية وتعاطي المخدرات ويرجع ذلك لأن نطاق تنفيذ هذه المشاريع ليس للهيئات المحلية علاقة مباشرة بها وفق طبيعة النظام الإداري الذي يتم التعامل به في الأراضي الفلسطينية، أما مبدأ مراعاة الآثار الصحية الضارة بالصحة والناتجة عن تلوث المياه والهواء والتربة والضوضاء فلم

يطبق ولا توجد مشاريع له في الخطة الاستراتيجية رغم الاهتمام به في مواطن أخرى ويتابعه أجهزة أخرى من خلال اللجان المشتركة، ويضاف لذلك أن هناك توجهات من قبل سطلة جودة البيئة الفلسطينية لحماية المجتمع من التلوث وهذا الجانب كان يحتاج لمزيد من المشاريع المباشرة والتي تعتمد على المشاركة المجتمعية وزيادة الوعي الثقافي المجتمعي.

4.3.10 المدينة التي نحتاجها تحتضن التعلم والابتكار

جدول رقم (10) يوضح مستوى تطبيق احتضان الابداع والابتكار

م	البنود الواجب توافرها لتحقيق المبدأ	نسبة توافقه مع الخطة %	كيفية تطبيقه بالخطة التنموية
1	مناهج جديدة ومبتكرة للحوكمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية	%0	لم يطبق
2	مناهج جديدة ومبتكرة للإدارة المحلية والمالية	%0	لم يطبق
3	الانفتاح على الأفكار الجديدة والعمل عن كثب من المدن والمجتمعات المحلية الأخرى	%0	لم يطبق
4	تطويع للإمكانات الكاملة للتكنولوجيات للتحسين من كفاءة العمليات وللحد من البصمة الكربونية	%0	لم يطبق

يلاحظ من جدول (10):

عدم تطبيق كافة المبادئ المتعلقة بهذا الجانب وخاصة في مجال الابتكار والتعلم المنهج ويرجع ذلك لقلة المشاريع والمارد المادية الداعمة لهذا المجال وتدنى تفعيل المشاركة المؤسساتية وخاصة التعليمية والثقافية والمؤسسات الدولية كاليونيسف والأونروا وغيرها من المؤسسات المختصة في مجال دعم الابداع وتشجيع المجتمع على بنا المبادرات التي تتسم بالإبداع.

مما سبق يتضح أن عمليات التطبيق كانت بشكل نسبي ولكنها عفوية دون أن يتم التطرق للدليل في العمليات التخطيطية المتعلقة بالتخطيط التنموي الاستراتيجي ويرجع ذلك لأن أغلب المشاريع ممولة من الخارج ومن المنظمات الدولية وبالتالي تعمل بشكل غير مباشر على تطبيق السياسات العالمية لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وحمايتها من الاستنزاف.

5. الخلاصة:

من خلال عرض الباحثين للإطار النظري والعملي تبين ما يلي:

- أن عمليات التطبيق للمبادئ لم تكن بالشكل المطلوب وأنه أثناء عمليات التخطيط لم يتم النظر إلى دليل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بل تم الاعتماد على منهج التخطيط بالأهداف والمشاركة المجتمعية ومشاركة ذو الخبرات والكفاءات التخصصية ويرجع ذلك إلى ضعف الإمكانيات والموارد البشرية المتاحة والتخصصية، إضافة إلى اختلاف القدرات البشرية والمجتمعية في فهم الاحتياجات الواقعية للمجتمع المحلي.
- تعتبر مدينة خان يونس أرضية خصبة لتطبيق المبادئ والمعايير الدولية لما لها أثر واضح في ترتيب التنمية والتخطيط واستدامة الموارد وإعادة البناء بشكل أفضل بما يتلاءم مع التحديات والعقبات التي تواجه التنمية العمرانية الحديثة والتي تراعي الاهتمام بجودة الحياة البشرية والبيئة المحيطة بهم.
- ضعف الاعتماد على التنمية التكنولوجية رغم الاهتمام الواضح في حاجة المجتمع لها في ظل الانفتاح اللامحدود على التكنولوجيا المتقدمة في كافة مجالات الحياة، وهذه بدوره يستدعي الاهتمام في الابتكارات غير التقليدية في التنمية العمرانية والتخطيط المستدام للمناطق التي تواجه التحديات الطبيعية والبشرية وتزاد الضغط على المؤشرات التنموية في ظل انعدام الموارد وتقلص الدورة الاقتصادية المحلية.
- واجهت الباحثون العديد من المعوقات منها عدم توفر المعلومات الكافية عن الخطط الاستراتيجية السابقة.
- ضرورة إضافة مبدأ الحد من المخاطر ضمن مشاريع البنية التحتية والخطط التنموية على الصعيد الوطني والمحلي.
- أن تتسم السياسات بالمرونة وذلك بما يتماشى مع أعادة ترتيبها وفق الظروف غير المستقرة التي يمر بها قطاع غزة.

6.المراجع العلمية والمصادر:

- L .Kantorovich .(1960) .*Mathematical Methods of Organizing and Planning Production.*USA: Management Science, Vol. 6, No. 4 (Jul., 1960), pp. 366.–422.
- بلدية خان يونس. (2018). *الخطة الاستراتيجية التنموية لبلدية خان يونس 2018-2021*. خان يونس: صندوق اقراض البلديات.
- جامعة الملك عبد العزيز. (1428هـ). *التخطيط العمراني الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية – التخطيط الاستراتيجي لأمانة العاصمة المقدسة بما ينعكس أثره على العاصمة المقدسة*. السعودية: نحو مجتمع المعرفة سلسة دراسات يصدرها مركز الانتاج الأعلامي التابع لجامعة الملك عبد العزيز.
- دائرة التخطيط الحضري. (2001). *المخطط الهيكلي لبلدية خان يونس 2014-2018م*. خان يونس: بلدية خان يونس.

- عبد الله بن علي المرواني. (2019). *تطور منهجية التخطيط التنموية ومؤسساته- تجارب دولية إقليمية مختارة*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- علي عبد الحميد، و أحمد الرمحي. (2015). *إدماج مفهوم ونهج التخطيط التنموي الاستراتيجي في التعليم الجامعي تجربة كلية الهندسة بجامعة النجاح الوطنية/ فلسطين*. الشارقة: المنتدي الدولي السابع حول التعليم الهندسي (The joint 7th IFEE2015) جامعة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة 17-19 آذار 2015.
- فريد صبح القيق. (2015). *دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة – الخطط التنموية الاستراتيجية الفلسطينية كحالة دراسية*. الزهراء: مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات العدد الثامن يناير 2015 الجزء الأول.
- محمد المغير. (2016). *خطة الحماية البيئية بقطاع غزة*. القاهرة: رسالة دكتوراه – جامعة الأزهر.
- محمد محمد المغير، و رائد طه صالحة. (2019). *آليات الرباط بين الخطط الاستراتيجية الوطنية والخطط الاستراتيجية للهيئات المحلية، دراسة حالة خطط إدارة مخاطر الأزمات والكوارث في فلسطين*. عمان: مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (31)، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح).
- محمود فؤاد محمود. (2016). *صياغة منظومة آليات إعداد المخططات الاستراتيجية العمرانية للمدن المصرية دراسة حالة محافظتي الإسماعيلية والفيوم*. أسيوط: مجلة العلوم الهندسية بكلية الهندسة جامعة أسيوط، الملجد (44) العدد(6) صص774-791.
- نبيل محمود عياد. (2016). *التخطيط المكاني كمنهج لتحقيق التنمية المستدامة حالة دراسية إقليم غزة*. القاهرة: رسالة دكتورة غير منشورة جامعة الأزهر الشريف مصر.
- وزارة الحكم المحلي. (2017). *الخطة الاستراتيجية للحكم المحلي 2017-2020*. رام الله: مركز المعلومات الفلسطيني.
- وزارة الحكم المحلي. (2017). *دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية*. فلسطين: وزارة الحكم المحلي.
- وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (2016). *المدن التي نحتاجها*. وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – UNHABITAT.

المقابلات الحكومية:

- المهندسة/ سميرة الأستاذ مهندسة في قسم التخطيط في بلدية خان يونس، بلدية خان يونس يوم السبت الموافق 17/11/2018 الساعة 01:10 مساءا.
- المهندس/ اسماعيل الأسطل مدير قسم التخطيط في بلدية خان يونس، بلدية خان يونس يوم الثلاثاء الموافق 20/11/2018 الساعة 11:20 صباحا.

- المهندس/ احمد عاشور مهندس في قسم التخطيط في بلدية خان يونس، بلدية خان يونس يوم الأربعاء الموافق 28/11/2018 الساعة 12:45 مساءا.

الدينامية السكانية وتشكل المجال الحضري لمدينة تازة

The dynamic population and how the urban lands formed of Taza's area

شعبان محمد

باحث في الدكتوراه، جامعة بن طفيل كلية الاداب والعلوم الإنسانية القنيطرة المغرب

الايميل mohamedchaabane28@gmail.com

ملخّص:

يتخذ النمو الحضري مظهرين أساسين، الأول عددي والثاني جغرافي مجالي، يتجلى الأول في الزيادة الطبيعية والهجرة السكانية نحو المدن والثاني يظهر في التوسع المجالي للمدن عن طريق إدماج ضواحي سكنية أو تجمعات ريفية ضمن المجال الحضري، ويشكل هذا قفزة كمية في مجال التوسع. من هذا المنطلق سوف نحاول في هذا المقال التطرق في المحور الأول الى الدينامية السكانية لمدينة تازة من خلال محددات النمو السكاني، البنية الديمغرافية ثم في المحور الثاني سنتطرق الى التطور التاريخي ومراحل تشكل المجال الحضري لمدينة خلال فترة ما قبل الاستعمار، فترة الحماية، فترة الاستقلال والتوسع المجالي للمدينة ثم أخيرا مرحلة ما بعد 2013: تمدين متسارع على حساب الأراضي الفلاحية.

الكلمات المفتاحية: الدينامية السكانية، البنية الديمغرافية، التوسع المجالي، التمدين المتمركز.

Abstract

The urban growth takes two essential manifestation. Bothnumerical and geographic field,so the first is center on the natural increase and the population's migration around cities, the second is present the expansion of land for cities through the integration of outskirts accommodation or the rural aggregation in the urban land, so that forms a quantum rebound in the expansion of land, according to that we are going to talk about the first side, which is the dynamic's population of taza's area by determinants of growth housing.Moreover,we have to discuss the demographic structure. In other hand, for the second side,we have to shift to talk about historical development through steps which forms the urban areas of taza's city during the period before the colonization, the period of protection,without forget the interval 's autonomy. Also, the expansion of land for cities.The last step is after 2013 which aims to accelerate the urbanization that depend on agricultural lands.

Key words: Dynamic's population, Demographic structure,land's expansion, the centered urbanization.

تقديم مجال الدراسة

تقع مدينة تازة بالممر الذي يصل الممر المغرب الشرقي بالمغرب الغربي، ويشكل هذا الموقع نقطة تحول بين نهر ملوية الشبه جاف من جهة الشرق، وحوض إناون الخصب، من جهة الغرب الدي يمتد في اتجاه الحوض الأسفل سهل سايس، كما يمكن اعتبارها منطقة وصل بين اقصى شمال الاطلس المتوسط وجبال الريف ونظرا لهذا الموقع المتميز الذي يرتفع عن سطح البحر ب 585م فإن الهدف وراء نشأتها، منذ القديم والى بداية الفترة المعاصرة، كانت وظيفة عسكرية امنية حمائية في المقام الأول. وهي مدينة يغلب عليها الطابع الجبلي باردة شتاء وحارة صيفا، وتقع مدينة تازة بالضبط في المغرب الشمالي الشرقي، بين خطي عرض 34 و 34.15 شمال خط الاستواء وبين خطي الطول 4 و 4.15، غرب خط غرينتش، على المحور الطريق السيار فاس–وجدة.

I. تازة: مدينة متميزة بقوة ديناميتها السكانية

نهضة كل مدينة أو جهة تقوم أساسا على ساكنتها، فكلما كانت هده الساكنة نشيطة وواعية ومواطنة، كلما ازدهرت المنطقة ونمت اقتصاديا واجتماعيا.[i] وتعتبر إحدى الركائز الأساسية التي يجب الاطلاع عليها في أي دراسة ذات طبيعة جغرافية أو مجالية، وهي أيضا معيار علمي ورئيسي في قياس المستوى الإداري والاقتصادي والمجالي للمدينة. وإذا كان التحضر عبارة عن عملية تركيز سكاني يتم إما بزيادة عدد أماكن التجمع أو بنمو التجمعات السكانية. فقد عرفت مدينة تازة تزايدا سكانيا منذ فجر الاستقلال إلى وقتنا الحاضر .فتازة كمدينة مغربية لم تحد عن القاعدة وعرفت هي الأخرى زيادة هامة في عدد سكانها منذ مطلع القرن 20 كما يتضح من خلالالجدول الموالي.

جدول رقم 01: تطور السكان الحضري بمدينة تازة ما بين 1914و 2014.

السنة	1936	1952	1960	1971	1982	1994	2004	2014
عدد السكان	14973	21966	31966	55157	77216	120971	139686	147033
معدل النمو	3.2	2.4	4.6	5.1	3.1	3.8	1.4	0.6

المصدر: مندوبية السامية للتخطيط بتازة2018

من خلال الجدول رقم: 01 أعلاه نلاحظ أن مدينة تازة شهدت منذ بداية القرن نموا ديمغرافيا ضعيفا الى حد ما بالمقارنة مع ما عرفته في السنوات المقبلة حيث قدرت الساكنة الحضرية ب 4400 نسمة 1914، لتتضاعف بعد ذلك مرتين في مدة اثني عشرة سنة بحيث انتقلت من 4400 نسمة الى 9606 نسمة سنة 1936. بعد دلك انتقلت من 14963

نسمة سنة 1936، الى 31966 نسمة ثم 55157 نسمة على التوالي سنتي 1960و1971.ثم تأتي سنة 1982 والتي ستعرف فيها مدينة تازة نموا ديمغرافيا سريعا بحيث سينتقل عدد سكانها من 77216 نسمة الى 120971 نسمة حسب إحصاء 1982و 1994 على التوالي ثم الى 139686 نسمة سنة 2004 لتصل الى 147033 نسمة سنة 2014، أي أنه تقريبا خلال النصف الأخير من القرن تضاعف عدد السكان أربعة مرات ونصف وهدا راجع من طبيعة الحال الى الزيادة الطبيعية ثم الى توافد سكان الأرياف المجاورة الى المدينة.

من خلال الجدول أعلاه كدلك نستخلص أن نسبة النمو السكاني عرف تطورا مطردا من سنة لأخرى فقد قدر 4.68% ما بين 1952 و1960، ليصل إلى 5.17% سنة 1971 ثم سجل تراجعا بنسبة 2.6% ما بين 1971 و1982 ليعاود الارتفاع من جديد بشكل طفيف 3.8% سنة 1994 ثم بدأ في التراجع مجددا حيت وصل % 1.45 سنة 2004 ليستمر في التراجع سنة 2014 حيت سجلت 0.6% كنسبة نمو حسب إحصاء 2014.

تعكس القفزة الديمغرافية التي سجلتها مدينة تازة منذ بداية القرن 20 مدى تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالوسط الحضري للمدينة مقارنة مع أريافها مما جعلها منطقة جدب قوية لتيارات السكان ثم التطور الكبير في الطب الوقائي والعلاجي الدي أدى الى السيطرة على كثير من الامراض ليس في مدينة تازة فقط بل في جميع المدن المغربية ، بالإضافة إلى جانب عامل الزيادة الطبيعية الراجعة الدي يؤدي الى ارتفاع معدل الخصوبة اما في السنوات الأخيرة خصوصا من 2004 الى 2014 فتراجع نسبة النمو في مدينة تازة راجع بالأساس الى انخفاض معدل الخصوبة وخروج المدينة من النظام الديمغرافي التقليدي والدي يتميز بارتفاع الولادات والوفيات الى النظام الديمغرافي العصري والدي يتميز بانخفاض معدل الولادات والوفيات معا نتيجة تبني السلوكات الزواجية العصرية، بالإضافة الى البرامج والسياسات والإجراءات التي تنهجها الدولة لتحديد النسل والتحكم فيه.

1 محددات النمو السكاني بمدينة تازة

يتأثر النمو الديمغرافي بمجموعة من العوامل، لعل أبرزها السلوكات الزواجية والخصوبة[ii].

1 1 السلوكات الزواجية.

تتحدد هده السلوكات من خلال مؤشرين اثنين: الحالة العائلية ومتوسط السن عند اول ازواج. ومعلوم ان للمؤشرين ارتباط بمحددات أخرى دات طبيعة اجتماعية واقتصادية وثقافية.

أ –الحالة العائلية

تشير المعطيات التي توفرها الاحصاءات العامة للسكان والسكنى حول الحالة الزواجية في بلادنا، ان هناك تفاوتا واضحا بين الوسطين الحضري والقروي، كما ان تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للساكنة من بين الأهم الأسباب الأساسية في الارتفاع الدي تعرفة ظاهرة العزوف عن الزواج[iii].

جدول رقم : 02 الحالة العائلية لساكنة مدينة تازة (2014)

الحالة العائلية		سنة 2014		
		ذكور	إناث	مجموع
عازب	مدينة تازة	57.5	48.1	52.7
	المعدل الوطني	57.9	48.4	53.2
متزوج	مدينة تازة	41.4	41.4	41.3
	المعدل الوطني	40.8	42	41.4
حالات أخرى	مدينة تازة	1.3	10.5	6.1
	المعدل الوطني	1.3	9.5	5.5
المجموع		100	100	100

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

تعتبر ظاهرة العزوبة من الظواهر الاجتماعية التي تتميز بها اغلب المدن المغربية ان لم نقل جميعها نظرا لصعوبة الحياة في المدينة وكثرة متطلباتها مقارنة بالوسط القروي ونفس الشيء بالنسبة لمدينة تازة فقد وصلت نسبتها حسب إحصاء 2014 الى 52.7% وهي نسبة منخفضة قليلا مع النسبة المسجلة على المستوى الوطني 53.2%، وتزداد هده النسبة ارتفاعا في أوساط الذكور مقارنة مع الإناث 57.5% و48.1% على التوالي في مدينة تازة ونفس الشيء تقريبا حتى على المستوى الوطني.

اما نسبة الزواج في مدينة تازة فقد بلغت 41.3% وهي نسبة تقريبا متساوية مع النسبة المسجلة على المستوى الوطني 41.4% وتبقى نفس النسبة تقريبا لا سواء بالنسبة للذكور ولا الاناث لا سواء في مدينة تازة او على المستوى الوطني.

اما الحالات الأخرى (الارامل والمطلقات) فتمثل نسبة 6.1% وهي نسبة منخفضة قليلا مقارنة مع النسبة المسجلة على المستوى الوطني 5.5% وتزداد هده النسبة ارتفاعا في صفوف الإناث مقارنة مع الذكور10.5% و1.3% على التوالي.

ب – متوسط السن عند الزواج الأول.

وغم ان الامر لا يتعلق بحدث ديمغرافي محض، فان الزواج الأول يعد من أحسن الأمثلة لتطبيق الطرق الرئيسية للتحليل الديمغرافي. دلك ان المبادئ المستخلصة من دراسة الزواج ستمكننا بسهولة من تحليل الخصوبة والولادات والوفيات[iv]. يتأثر بدوره سن الزواج في المغرب خصوصا بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في

المجتمع، وتشير مختلف الاحصائيات بالمغرب (الإحصاءات العامة للسكان والسكنى) الى ان هدا المعدل يعرف تفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي، بل انه يتنامى بسبب التحولات الاقتصادية العميقة التي تعرفها بلادنا[v].

جدول رقم :03 متوسط السن عند الزواج الأول بمدينة تازة (2014)

الجنس	سنة 2014	
	مدينة تازة	المعدل الوطني
ذكور	33.8	31.3
إناث	28.2	25.7
المتوسط	30.9	28.5

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى .2014

تعتبر ظاهرة الزواج المتأخر من العوامل الأساسية لتغيير السلوك الانجابي لدى النساء المغربيات بشكل عام، وبالفعل فظاهرة تأخر الزواج لدى النساء والرجال خلال الخمسين سنة الأخيرة يعد من مظاهر التغير داخل المجتمع المغربي، فقد كان معدل الزواج الأول سنة 1960في 24 سنة بالنسبة للرجال و17.5 سنة بالنسبة للنساء وقد انتقل هدا المعدل الى 31.2 بالنسبة للرجال 26.3 سنة بالنسبة للنساء سنة 2004[vi]. اما فيما يخص مدينة تازة فمتوسط السن عند الزواج الأول مرتفع بالنسبة للرجال والنساء معا مقارنة مع المعدل المسجل على المستوى الوطني بحيث بلغ هدا المعدل في مدينة تازة للرجال والنساء على التوالي 33.8 و28.2 سنة على التوالي، في حين سجل على المستوى الوطني 31.3 بالنسبة للرجال و25.7 سنة بالنسبة للنساء حسب إحصاء 2014 ومن المؤكد ان هدا الاختلاف بين معدلات السن عند الزواج الأول بين مدينة تازة وعلى صعيد المغرب ككل راجع ارتفاع مستوى البطالة في المدينة وارتفاع مستوى التعليم داخل المدينة.

1 2 الخصوبة: تراجع المعامل التركيبي للخصوبة

خصوبة السكان لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الانجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الاحياء بشكل عام. تعتبر الخصوبة احدى الوسائل التي تتحكم في النمو الديمغرافي وتتعلق هده الظاهرة بالمعامل التركيبي للخصوبة، وكدا نسبة الولادات الخام. فالمؤشر الأول يتعلق بالنساء اللواتي هن في سن الانجاب، واللواتي تتراوح اعمارهن بين 15 و49 سنة ويعني معدل عدد الأطفال بالنسبة لكل امرأة، أما الثاني فيتعلق بمجموع الولادات الحية سنويا.

وقد كان المغرب في بداية الاستقلال يعرف معدل خصوبة مرتفع في الوسطين الحضري والقروي، وقد أخذ هدا المعدل يتراجع بوتيرة سريعة مند عقد الستينات من القرن الماضي، حيث انتقل متوسط الأطفال لدى المرأة الواحدة من سبعة أطفال في بداية الستينات الى 2.5 أطفال سنة 2004[vii] ثم الى 2.2أطفال سنة 2014[viii].

جدول رقم: 04 تطور المعامل التركيبي للخصوبة بمدينة تازة (2004-2014)

السنة	سنة 2004	سنة 2014
المعامل التركيبي للخصوبة تازة	1.6	1.8
على المستوى الوطني	2.5	2.2

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004-2014.

في سنة 1962كان المعامل التركيبي للخصوبة في المغرب يقدر ب 7.2 أطفال لكل امرأة وفي سنة 1994 كان يقدر 3.3 أطفال لكل امرأة وتراجع الى 2.5 حسب احصاء 2004[ix]، ليستمر في التراجع حسب إحصاء 2014 بحيث سجل 2.2 أطفال لكل امرأة.

اما بالنسبة لمدينة تازة و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدل الخصوبة انتقل من 1.6 طفل لكل امرأة حسب إحصاء 2004 الى 1.8 طفل لكل امرأة ، بارتفاع طفيف 0.2 وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع المعدل المسجل على المستوى الوطني 2.2 أطفال لكل امرأة هدا التراجع على المستوى الوطني يرجع الى ان المغرب يعيش المرحلة الأخيرة من الانتقال الديمغرافي والتي تتميز بالتراجع المستمر في المعامل التركيبي للخصوبة وهنا نسجل بأن المغرب يعد من البلدان التي عرفت انتقالات اسرع على مستوى هدا المعدل، اما بالنسبة لمدينة تازة كما سبقت الإشارة الى دلك فانخفاض المعامل التركيبي للخصوبة راجع الى تبني السلوكات الزواجية العصرية وما يسمى بالتخطيط العائلي المتبنى من طرف الاسر وباعتبارها مجال حضري بامتياز .

2 -البنية الديمغرافية

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان لأنها توضح الملامح الديمغرافية للمجتمع ذكورا واناثا، كما تحدد الفئات المنتجة والتي يقع على عاتقا عبئ الاعالة، كما يعتبران نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة. اما بالنسبة لمدينة تازة فتعتبر تركيبتها الديمغرافية نتاج لما يميز ساكنتها خصوصا وثيرة النمو الديمغرافي والسلوكات الزواجية والمعامل التركيبي الخصوبة.

2-1 تركيبة سكانية تهيمن عليها فئة الشباب.

تحظى بيانات التركيب العمري بأهمية كبيرة عند متخذي القرارات وصناع الاستراتيجيات والسياسات التنموية، او الباحثين المتخصصين في الدراسات السكانية وغيرها من الدراسات، ودلك لتحديد حجم الخدمات التي ينبغي توفيرها لشباب وكبار السن مثل التعليم والصحة والشغل. ويحتل أهمية كبيرة في الدراسات الديموغرافية لأنه يعطي فكرة عن الماضي وصورة عن الحاضر ورؤية عن المستقبل وهو شكل بياني يوضح الحجم العددي المطلق للسكان حسب الفئات العمرية او نسبهم حسب العمر والجنس.

رسم رقم: 01 هرم الاعمار سكان مدينة تازة حسب إحصاء 2014

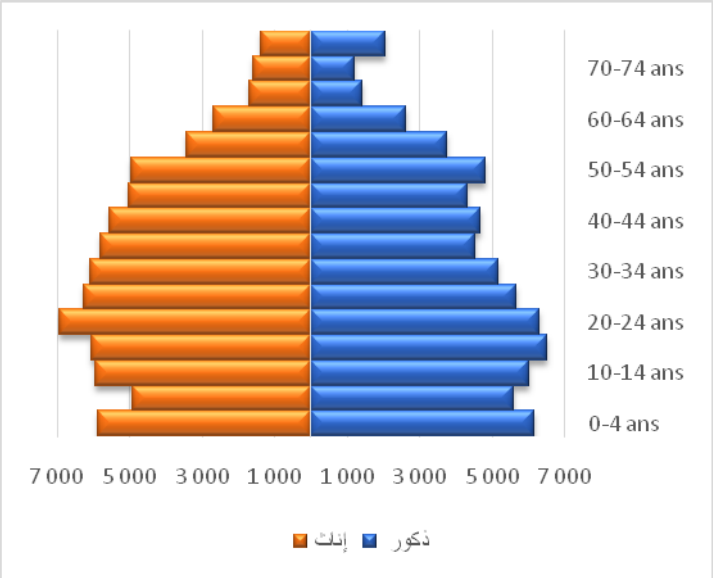

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

من خلال الرسم أعلاه يتضح ان التركيبة العمرية لسكان مدينة تازة تتميز بالفتوة بحيث ان هرم الاعمار بمدينة تازة كما هم مبين أعلاه يمتاز بقاعدة عريضة وقمة حادة بحيث ان فئة الأطفال اقل من 14 سنة والفئة النشيطة 15و65 سنة هي المهيمنة على التركيبة العمرية لسكان مدينة تازة مع هيمنة بنسبة قليلة لجنس الاناث على حساب الذكور وهدا راجع الى ارتفاع نسبة الخصوبة والى انخفاض وفيات الاطفال.

2-2 أسر متوسطة الحجم.

تعتبر الاسر المغربية من بين الاسر التي تميل الى الاحتفاظ على التقاليد والعيش في الاسر المتوسطة والكبيرة الحجم، ونفس الشيء بالنسبة لمدينة تازة فهي لا زالت تحافظ على هدا الموروث الثقافي ولو ان دالك بدأ ينخفض خصوصا في الوسط الحضري كما يوضح دالك الجدول اسفله.

جدول رقم: 05 تطور حجم الأسر بمدينة تازة 2004-2014

السنة	سنة 2004		سنة 2014	
	مينة تازة	المستوى الوطني	مدينة تازة	المستوى الوطني
حجم الأسر	5	5	4.3	4.6
عدد الأسر	27798	5665264	34425	7313806

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004-2014

من خلال الجدول أعلاه يمكن رصد تطور حجم الاسر بمدينة تازة بحيث حسب إحصاء 2004 بلغ حجم الاسر 5 أفراد وهي نفس النسبة المسجلة حتى على المستوى الوطني، وتراجع هدا المعدل بسبة 0.7 افرادا حيث سجل 4.3 افراد حسب إحصاء 2014 وتراجع كدلك على المستوى الوطني بنسبة 0.4 حيث سجل 4.6 افراد. ويكن تفسير هدا الانخفاض في حجم الاسر في مدينة تازة الى تحسن مستوى عيش الاسر واستقلال الشباب عن اسرهم والتخلي عن التقاليد والعادات والسلوكات الاجتماعية المحافظة.

3 انعكاسات النمو السكاني

كما هو الشأن من الناحية المجالية لأغلب مدن المغرب، فإن مدينة تازة تعرف تزايد قوة الضغط السكاني على الأرضي الفلاحية بالمنطقة.

3-1-كثافة سكانية متوسطة

جدول رقم: 06 تطور الكثافة السكانية بمدينة إقليم تازة 2004 -2014

المنطقة	سنة 2004	سنة 2014
إقليم تازة	77.5	74.2
المغرب	42	47.6

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004-2014.

تعرف الكثافة السكانية لإقليم تازة ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع المعدل المسجل على المستوى الوطني لا سواء حسب إحصاء 2004 او 2014.في سنة 2004 كان معدل هده الكثافة يقدر 77.5 نسمة/كلم 2 وفي المقابل يقدر هدا المعدل على المستوى الوطني ب 42 نسمة/كلم2، وانخفض هدا المعدل بنسبة 3.3 نسمة/كلم 2 في إقليم تازة حيث قدر في 2014 ب 74.2 نسمة/كلم 2 عكس المعدل المسجل على المستوى الوطني والدي ارتفع بزيادة تقدر 5.4 نسمة/كلم2 حيث قدر معدل الكثافة السكانية بالمغرب حسب إحصاء 2014 ب 47.6 نسمة/كلم 2. هدا

الارتفاع النسبي في معدل الكثافة السكانية في إقليم تازة مقارنة مع المستوى الوطني راجع الى الدينامية السكانية التي يعرفها الإقليم.

2-3 – نوعية السكن

يعرف السكن توزيعا متجمعا يغلب عليه الطابع العصري، وغالبا ما يستعمل في بنائه الإسمنت والحديد، بحيث يظهر من خلال توزيع الأسر حسب نوعية السكن سيادة "الدور المغربية العصرية".

جدول رقم 07: توزيع الاسر بمدينة تازة حسب نوعية السكن

نوعية السكن	فيلا	شقة	دار مغربية عصرية	سكن غيرلائق	سكن قروي	اخر
النسبة %	3.7	15.6	75.7	3.7	0.3	1

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

يظهر لنا من خلال توزيع الأسر حسب نوعية السكن سيادة الدور المغربية العصرية، وذلك باستحواذها على حوالي 75,7% من مجموع المساكن بالمنطقة، تليها في المرتبة الثانية الشقق بنسبة 15.6% ثم الفيلا والسكن الغير اللائق بنسبة 3.3%، أما بالنسبة للسكن القروي، فلا تتجاوز نسبته0,3%.

II. التطور التاريخي وتشكل المجال الحضري لمدينة تازة.

أصبح الامتداد الحضري الغير مراقب صفة تميز أغلب المدن المغربية واصبح ينظر اليه على انه التعبير لعدم وجود تنظيم في المناطق الحضرية ، الى درجة ان صورة المدن طبعت بعدم الانتظام والاضطرابات في الهوامش ، وقد أدى هدا التوسع الى ضم العديد من المجالات الريفية بدون دراسة مما أدى الى بروز اشكال جديدة من التميز الاجتماعي والمجالي [x].ونفس الشيء بالنسبة لمدينة مدينة تازة فهي بدورها عرفت مجموعة من التحولات المجالية منذ تأسيسها، لكونها مسرحا لأحداث سياسية متوالية بحكم موقعها الاستراتيجي الهام الذي جعلها محط اهتمام كل الفاتحين والدول التي توالت عليها من أجل فرض سيطرتها على الممر الرابط بين المغرب الأقصى والمغرب الأوسط.

1. مرحلة ما قبل الاستعمار: المدينة العتيقة نسيج متناسق

تميز مغرب ما قبل الحماية بهيمنة نمط العيش القروي، فحتى بداية القرن العشرين لم يتجاوز عدد المدن 27 مدينة من بينهم مدينة كبيرة و 3 مدن متوسطة و 18 مدينة صغيرة[xi]، كما جاء على لسان جون فرنسوا تروان " التمدين في المغرب ظاهرة قديمة ... مع وجود تراتبية بين المدن: إذ هناك مدن حضرية فاس، الرباط، تطوان، سلا ومدن مخزنية بالإضافة الى بعض المدن دات التاريخ العريق الصويرة، طنجة وتازة" [xii]. ومدينة تازة كإحدى هذه المدن استطاعت أن تحافظ على انسجامها من حيث نظامها الحضري ونوعية هيكلها العام، إذ تميزت بوحدتها المحاطة بسور يبلغ طوله 2850 متر تقدر

الأراضي الموجودة داخله من حيث المساحة ب 55 هكتار أقيمت المدينة على 22 هكتار منها في حين أن الباقي خصص للبساتين وأشجار الزيتون وكانت المدينة آنذاك تتوفر على جميع الخصوصيات والصفات الحضرية كدار المشور والمحلى ودار المخزن وغيرها، بالإضافة إلى المراكز الثقافية والاجتماعية الأخرى المختلفة[xiii].

2. فترة الحماية: تمدين متمركز مجاليا ومرتبط بالاستعمار

تعد وثيرة الاحداث التي شهدها المغرب في مجال اعداد المجال الحضري من اهم القضايا المستعصية التي واجهها المغرب الحديث خلال عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات، وكان لتدخل الزولة بكل تقلها في المسالة الحضرية وقع كبير لم يسبق للمغرب ان عرف مثله منذ مطلع الاستقلال [xiv]. هده المرحلة من تاريخ المدينة المغربية تميزت بتغيير كبير في تنظيم المجال المغربي وبإنشاء العديد من المدن [xv]، بحيث " ان الهيمنة السياسية والاقتصادية على المغرب ،انتجت أنواعا جديدة من التنظيم المجالي مرفوقة بتجهيزات وبنيات تحتية مدن جديدة زعزعت العلاقات التقليدية التي كانت تربط المدينة بالبادية وبدلك وفرت الشروط لخلق تنظيم حضري يخدم المشروع الاستعماري بحيث ان المراكز الحضرية والمدن الجديدة كان توطينهم في المجال المغربي محددا بغاية الاستغلال الأمثل للبلاد " [xvi].نفس الشيء ينطبق على مدينة تازة حيت عرفت منظومتها العمرانية عند احتلالها تحولات مجالية كبيرة ابرزها هو انشاء المدينة الجديدة جارج اسوار المدينة العتيقة.

في بداية هذه الفترة كان المجال الحضري يقتصر على المدينة القديمة " تازة العليا" على مساحة 22 هكتار بساكنة تقدر ب 3000 نسمة ومنذ 1913 أصبحت المدينة نقطة عبور للجنود الفرنسيين وفي إطار عملياتهم لإخضاع قبائل المنطقة من أجل بسط سيطرتها وتحقيق مخططاتهم الاستعمارية عملت على إصدار مجموعة من القوانين تهدف إلى تثبيت دعائم الوجود الفرنسي عسكريا واجتماعيا كان أهمها ظهير 6 ابريل 1914 لتنظيم قطاع التعمير وفي نفس السنة تم إنشاء ثكنتين داخل أسوار المدينة القديمة لمراقبة الأبواب الرئيسية مما شكل حاجزا يمنع أي توسع أو امتداد للمدينة في حين تم إنشاء" مخيم جيراردو" وناحية الشمال تجاوزت مساحته مساحة المدينة القديمة ب 34 هكتار وبجنوبه الشرقي تم إنشاء القيادة العسكرية ومطار على مقربة منها بالمكان المسمى حاليا ساحة الطيران [xvii] وهي في معظمها على أراضي الأحباس والخواص. في نفس الوقت استمر الدور العسكري للمدينة حيث نجد ظهور ما يعرف بالمدينة الأوربية في موضع يقع على مستوى اقل ارتفاعا من المدينة القديمة قرب الطريق الرئيسية رقم 1 والسكك الحديدية، وعلى بعد 3 كيلومترات منها (المدينة العتيقة) يتمثل بالأساس في حي درع اللوز أو المركز العصري دو الوظيفة التجارية والخدماتية كنواة أولى للمدينة الأوربية وحي جيراردو المخصص للسكن الأوروبي. ثم سيتم إصدار أول تصميم للهيئة الحضرية" plan Labasse" سنة 1919 الذي كانت له انعكاسات سلبية على النسيج الحضري لتازة، تلاه تصميم " plan landis "سنة 1920 الذي رسخ ما جاء به سابقه وتجاوز الدينامية الديمغرافية للمدينة مما أدى إلى ظهور النواة الأولى للأحياء العشوائية بجوار المدينة الجديدة كانت أولاها "بيت غلام" و"دوار الرايز" ومع ارتفاع وثيرة انتشار الأحياء الهامشية عملت السلطات

الامبريالية على إصدار ظهير 1922 القاضي بإحداث منطقة غير سكنية حول المدينة العتيقة على مساحة 250 م، وهو ما سيتم تكريسه من خلال تصميم التهيئة لسنة 1934 "plan courtois" الذي كان يهدف إلى خنق الساكنة داخل أسوار المدينة العتيقة ومنعها من البناء في أماكن صالحة لهذا الغرض فتم تجميد % 40[xviii] من تراب البلدية على شكل منطقة محرمة البناء، مما أدى إلى توسيع هامش السكن الغير اللائق في أماكن غير صالحة للبناء خاصة دوار "بيت غلام"و "الربايز" مع ظهور دواوير جديدة(دوار المحطة، دوار الرحى...).و قبل وضع تصميم إكوشارسنة 1955عملت سلطات الحماية على تغيير سياستها العمرانية حيث فتحت منطقة المدينة الوسطى للتعمير أي المنطقة الواقعة بين المدينة العتيقة والمدينة الجديدة وهكذا كانت الفترة الأولى للتخطيط الحضري بمدينة تازة خلال هذه المرحلة أدت إلى خلق اختلالات مجالية وتوسع المدينة بشكل غير منظم فإن مرحلة المهندس المعماري مشيل إكوشار M.Ecouchard ستعمل على تصحيح الأوضاع السابقة باقتراح تنطيق جديد للمدينة وهيكلتها بوضع تصميم جديد للتهيئة سنة 1955 يقضي بإقامة مشاريع السكن الاقتصادي والتجهيزات الأساسية [xix] إذ تمثلت في% 16 من المؤسسات التعليمة، % 9 من مؤسسات صحية % 30 من الخدمات الإدارية. وقد رافق دالك ظهور الحي الصناعي وتحويل الثكنات العسكرية إلى السكن المغربي الذي كان يمتاز بخليط من السكن الصفيحي واللاقانوني ضمن برنامج إكوشار كما تم إدماج حي" بيت غلام" ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي في المجال الحضري. أما الملاحظة التي يمكن تسجيلها هي أن المدينة الأوربية لم تشهد توسعا مهما مقارنة مع الاحياء الصفيحية التي ستعرف استفحالا ندرجها كالآتي خصوصا بالقطاعات الثلاث، سيدي عيسى مولاي يوسف المدينة العتيقة.

لا يجادل أحد في أن التعمير قد شكل أحد القضايا الأولى التي حظيت بعناية السلطات الاستعمارية إلى أن التعمير الذي جاءت به لم يكن أداة للتنمية الاجتماعية بقدر ما كان أداة لخدمة مصالحها وتكريس التفرقة. فباشرت بفتح أوراش للتعمير العصري تجلت مراميه في:

– فصل المدن الجديدة عن المدن العتيقة ومعاصرة توسع هذه الأخيرة، فصل أحياء المغاربة عن الأحياء الأوربية داخل المدن الجديدة، إبراز تفوق التعمير الغربي، ترسيخ التهميش والازدواجية، ترسيخ تبعية الهوامش للمركز.

3. مرحلة الاستقلال والتوسع المجالي للمدينة

ظلت عملية التوسع المجالي لمدينة تازة خلال بداية هذه الفترة والى حدود الستينيات شبه مستقر لتشهد اتساع حركة البناء وتمدد المجال المبني منذ منتصف هذا العقد، فحمى البناء أصابت المجال الوظيفي القروي منه والحضري فساهمت في ظهور موجة أخرى من أحياء الصفيح كدوار المسبح، الجيارين، سي طيب فوق أراضي تابعة للأحباس ودوار ولاد أونان وسيدي عيسى بالوحدة المجالية مولاي يوسف فوق أراضي خاصة. [xx] تميزت هذه الدواوير بخصائص مشتركة من حيث غياب الخدمات الاجتماعية كالتطهير والكهرباء في الوقت الذي يبقى فيه التزود بالماء مقتصر على النفورات الجماعية. [xxi] إذا

كان السكن الصفيحي هو النمط المميز لفترة الاستعمار فإن السكن اللاقانوني تزامن ظهوره مع الاستقلال خاصة مع بداية الستينات والسبعينات إذ أصبح رمزا لانحراف التمدين ببلادنا [xxii] خاصة على هوامش المدار الحضري كما هو الشأن لدوار عياد (حي النهضة) على أراضي تابعة إداريا للجماعة القروية "باب مرزوقة" إلى حدود 1992على ضفاف واد تازة بالشمال الغربي للمدينة يتوفر على مباني غير منظمة ذات كثافة عالية تتزود بالماء الشروب انطلاقا من النافورة العمومية.

بالموازاة مع دالك عملت الدولة على تجهيز وتجزئة أراضي في ملكيتها على شكل بقع أرضية موجهة للبناء، كانت أولى محاولتها للامتصاص الفائض السكاني تجزئة باب مرزوقة كأول تجزئة جهزتها البلدية بتازة العليا ثم تجزئة وريدة سنة 1968 كنواة للسكن الاقتصادي. هذا التطور العمراني أدى إلى إفراز ثنائية مجالية تتجلى في بروز مجالات منظمة تخضع لتعمير عقلاني ومحكم إلى جانب مجلات تتسم بالتلقائية والعشوائية في التدبير ستحاول الدولة تجاوزها خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. إذ سجلت بداية السبعينيات منعطف جديد في حركة البناء في العديد من المدن المغربية الصغرى والمتوسطة. تمثل في تزايد سريع بسبب الهجرة القروية والجدب الذي تمارسه هذه المدن مما ادي الى تفاقم العجز السكني الدي يقدر ب 800الف وحدة سكنية ، كما ادي الى بروز انوع جديدة من السكن كالسك العشوائي ومدن الصفيح والتي تفتقر الى ابسط الشروط الضرورية لحياة كريمة ، حيث ان 2.5 فرد يعيشون في غرفة واحدة ونحو 27 % من السكان يعيشون في احياء ناقصة التجهيز او دور الصفيح [xxiii].ومدينة تازة لم تخلو من هده المشاكل ما فرض على الدولة تبني استراتيجية جديدة في ميدان السكن والتعمير مغايرة لسابقتها وقادرة على مواكبة التوسع المجالي الذي شهدته هذه الفترة المتمظهر في بروز أحياء لاقانونية جديدة كحجرة كناوة(حي الرشاد حاليا) على مساحة 16.5 هكتار شمال غرب المدينة، دوار الملحة على 7.5 هكتار ثم دوار البحرة(حي السلام) ذو مساحة 11 هكتار على أراضي ذات ملكيات خاصة على طول الطريق الوطنية رقم 6 تمتاز بافتقارها للتجهيزات والبنيات التحتية الأساسية حيث أنها لم تكن تتوفر قبل التسعينات إلا على محلات لبيع المواد الغذائية، مسجد، مدارس للتعليم الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة كذلك ستعرف انبثاق أحياء صفيحية جديدة.

لقد أدت ظروف نشأة وتطور البناء الغير قانوني إلى ضرورة إعادة هيكلته لتفادي جميع أشكال التردي الناتجة عن انعدام التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية والإشكاليات العقارية. فقد انتهجت السلطات العمومية المحلية بشراكة مع صندوق النقد الدولي منذ بداية 80 سياسات ومقاربات مختلفة لاحتواء الظاهرة والقضاء عليها بشكل نهائي تمظهرت على مستوى المدينة بداية في انجاز عدة تجزيئات كثيرة ومتعددة بداية من المجازر سنة 1978 وصولا الى الكوشة والقدس 2 سنة 1990.

تميزت هذه التجزئات بتنوعها من حيث طبيعة ونمط السكن ما بين السكن الاقتصادي والعمارات ذات 3 وابق (قرب بيت غلام) 4 طوابق (وسط المدينة) وكذا الفيلات كنموذج للسكن الراقي بمولاي يوسف على الخصوص [xxiv] كما تم تجهيزها بمجموعة من المرافق والبنيات الأساسية من طرف وإنارة وماء شروب حيث خصصت لهذا الأخير ميزانية تفاوت من تجزئة لأخرى.

وعلى العموم إذا كان البرنامج قد أقيم على أساس القضاء النهائي على دور الصفيح فإن ساكنة هذه الأحياء لم تكن الوحيدة المستفيدة من البرنامج الذي شمل أشكال أخرى من السكن الاجتماعي والاقتصادي لفائدة الشرائح الاجتماعية الأخرى من متوسطي الدخل والعمال بالخارج وأصحاب الفيلات بحي المسيرة 2. وبالموازاة مع هذه التجزئات سيتم الشروع في إعادة الهيكلة وتأهيل الأحياء اللاقانونية بتجهيزها استعدادا لإدماجها في النسيج الحضري بالاعتماد على مؤهلات وظروف كل دوار على حدى من أهمها دوار عياد في الشمال الغربي (بطول 600وعرض150متر) على مساحة 9ha وحجرة كناوة بالجنوب الشرقي (110m طولا و150mعرضا) على مساحة 165 ha [xxv] فقد قام قسم التعمير بالعمالة بوضع تصميم لإعادة تأهيل الحيي وتحديث بنيتها بما في دالك الماء الصالح للشرب والذي قدرة تكلفته ما بين 2و3 مليون درهم من حجم الاستثمارات الكلية.[xxvi]

4 –**ما بعد 2013**: تمدين متسارع على حساب الأراضي الفلاحية : شجعت السياسات العامة في مجال الاسكان التي نهجتها الدولة، القطاع الخاص في البناء على الأراضي الزراعية. ودلك بداية من مذكرة الاستثناء التي تبيح البناء فوق المجالات الفلاحية تحت دريعة تشجيع الاستثمار متجاوزة بدلك اختيارات تصاميم التهيئة بسماحها بالبناء فوق المساحات الخضراء والمناطق المحرمة الغير صالحة للبناء [xxvii]. "إن ظاهرة توسع المدن على حساب محيطاتها الريفية ظاهرة معروفة وغير جديدة فكل المدن تنمو وتتوسع على حساب البوادي المجاورة لها "[xxviii]. على غرار مدينة تازة فان الانتشار المفرط والعشوائي للتجزيئات والمباني على طول الطريق رقم 06 في المدينة قد ادي الى التوسع الكبير للمجال الحضري على حساب الأراضي الفلاحية بحيث يتم إنجاز مجموعة من التجزيئات السكنية بغرب الطريقالوطنيةرقم 06،كما عرفت المدينة توسعا أيضا في اتجاه شرق الطريق الوطنية رقم 06. إن هدا التوسع هو في نفس الوقت مجالي وإج قطاعي بحيث ان مدينة تازة وريفها تتوفر على امكانيات فلاحية مهمة سواء على مستوى المساحات الصالحة للزراعة وانتاجية الاراضي المزروعة.لكن هدا الاجتياح والتوسع الحضري لمدينة تازة أصبح يهدد عدد كبير من التعاونيات الفلاحية المتواجدة بالجماعات القروية القريبة من المجال الحضري لتازة، نخص هنا بالدكر جماعة كلدمان والتي لا تبعد عن مدينة تازة سوى بضع كلومترات بالجهة الشرقية للمدينة. هكذا يعتبر نفاذ المخزون العقاري بمدينة تازة خلال عمليات سابقة، خاصة فيمل يتعلق بعملية إعادة الإسكان بالجهة الشمالية الشرقية والشرقية، على عشرات الهيكتارات من أبرز التحديات التي يواجهها المجال الحضري داخل هده المدينة بسبب الطلب المتزايد عليه من طرف الساكنة والتي تعرف تزايدا ملموسا خلال

العشرية الأخيرة[xxix].من هذا المنطلق تبرر الجهات المسؤولة عن القطاع هذا التوسع الحضري في المنطقة الشرقية لمدينة تازة على حساب الأراضي الفلاحية من خلال الدوافع والمرتكزات التالية:

غياب عرض عقاري في مستوى التراكمات المسجلة والاحتياجات المتجددة في ميدان العقار؛ مما جعل السوق العقارية ظلت تتسم بالمحدودية في تلبية الرغبات الاجتماعية في ميدان الاستهلاك العقاري، بروز وعي جماعي في التعبير عن رغبة جماعية في الاستهلاك العقاري بعيدا عن أي قيدأو إكراه تمليه محدودية السوق العقاري، انخراط المجتمع المدني من خلال الوداديات والجمعيات والتعاونيات كفاعل في عملية الاستثمار العقاري بغرض الاستهلاك الذاتي، سيخفف من الخلل البنيوي الذي يعرفه المشهد العقاري الذي ينتج عنه حتما ارتفاع فاحش في سومة العقار وصعوبة كبيرة في الولوج إلى السوق العقارية، تركيز البعد الاستباقي لأهداف وغايات الدراسات في مجال التعمير حتى لا تأتي وثائق التعمير الموجودة في طور الانجاز لتصحيح اختلالات الماضي. وكانت المصادقة على مشروع المخطط الهيكلي من طرف المجالس الجماعية المعنية (تازة وكلدمان)، وذلك خلال الدورة العادية لشهر فبراير 2012 بالنسبة للمجلس الجماعي لتازة. أما بالنسبة لكلدمان فقد تمت المصادقة على المشروع خلال الدورة الاستثنائية لشهر مارس 2012.وخلال هذه الدورات أبدت المجالس المعنية بعض الملاحظات بخصوص توقعات مشروع الدراسة. انطلاقا من كل هده الاعتبارات السالفة الذكر، وبناء على توصية اللجنة المركزية التي أوصت بالإدماج الكلي للمخطط الهيكلي للمنطقة الشرقية ضمن توجهات بمشروع مخطط توجيه التهيئة العمرانية لمدينة تازة والمنطقة المحيطة بها.

خريطة رقم 01: مراحل تشكل المجال الحضري لمدينة تازة

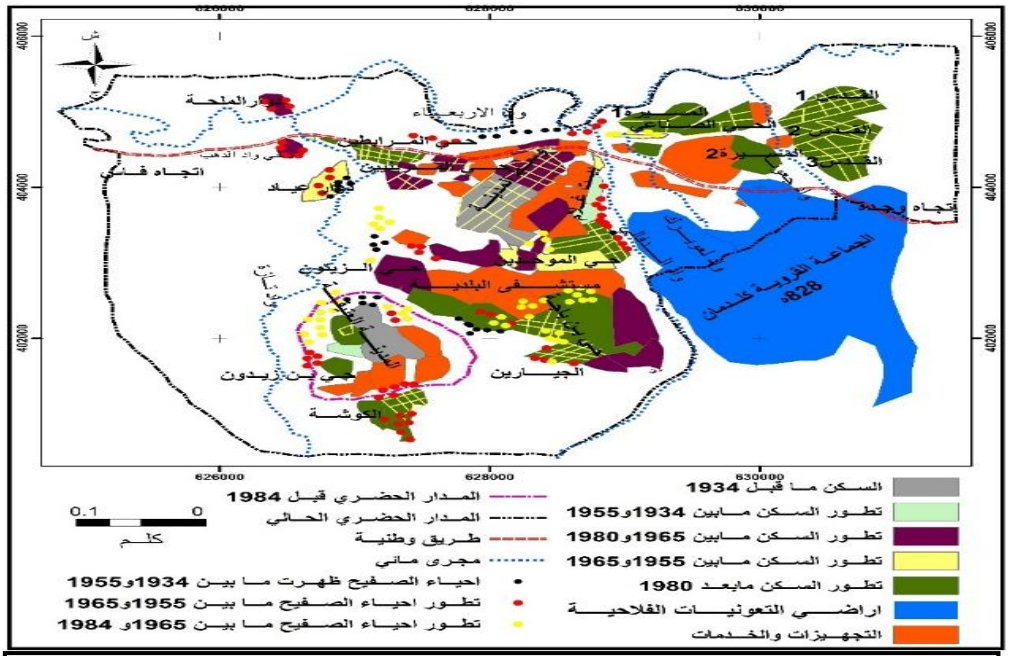

المصدر: الوكالة الحضرية تازة 2018

أصبح من الممكن اعتماده كإطار مرجعي في دراسة ملفات طلبات الترخيص بالبناء والتجزيئي والتقسيم وإقامة المجموعات السكنية بالمنطقة الشرقية حيث تم تخصيص 1224 هـ من الأراضي الفلاحية للتعمير 828 هـ كلها تابعة لجماعة كلدمان و396هـ تابع للجماعة الحضرية تازة كما توضح دلك الخريطة رقم 01.

جدول رقم08: الوضع العقاري للأراضي الفلاحية حسب الوداديات

اسم الوادية	المساحة	اسم الوادية	المساحة
النخلة	4ha 14a	ياسمين 2	5ha 10a
الهناء	6ha 86a	النجاح	3ha 54a
الفردوس	7ha 51a	الريان	4ha 16a
النسيم	5ha 32a	الرياض	23ha 30a
ياسمين 1	11ha 09a	المستقبل	26ha 00a
الأطلس	3ha 71a	السلام	18ha 61a
الرياض	23ha 30a	النرجس	23ha 08a
بسم الله	22ha 71a	الزهور	20ha 23a
		الثريا	4ha 08a
المجموع		213ha28a	

المصدر: الوكالة الحضرية تازة 2018

اما بالنسبة للمنطقة الجنوبية فتم الاتفاق على:خلق أربع محاور طرقية مهمة تربط الطريق الوطنية بوسط المدينة، تهيئة واد الغويرك، خلق منتزه بالمنطقة، خلق مركب رياضي وترفيهي، خلق طريق بعرض 40 متر تربط النواة الجامعية والمركب الرياضي، الحفاظ عن المناطق المحيطة بالأودية كمجالات بيئية، إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز وإدماجها بالمدينة، خلق مستشفى جامعي ومجموعة من مرافق وادارات وملاعب القرب.

خلاصة:

تعتبرالقفزة الديمغرافية التي سجلتها مدينة تازة منذ بداية القرن 20 مدى تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالوسط الحضري للمدينة مقارنة مع أريافها مما جعلها منطقة جدب قوية لتيارات السكان ثم التطور الكبير في الطب الوقائي والعلاجي الدي أدى الى السيطرة على كثير من الامراض ليس في مدينة تازة فقط بل في جميع المدن المغربية ، بالإضافة

إلى جانب عامل الزيادة الطبيعية الراجعة الدي يؤدي الى ارتفاع معدل الخصوبة مما جعلالمدينة تعرف تطورا مجاليا مهما، كانت بدايته الأولى مرتبطة بخدمة المصالح الأمنية والعسكرية مند فترة الحماية، لكن سرعان ما تغير شكل المدينة ومرفلوجيتها وتحولت الى عاصمة الإقليم وعاصمة الجهة حسب التقطيع الترابي القديم بعد الاستقلال. وهي المرحلة التي عرفت فيها المدينة توسعا هاما في اتجاهات مختلفة ودلك بفعل الضغط الدي تمت ممارسته على المجال بفعل النمو الديموغرافي والهجرة القروية.

المراجع

-محمد عبد الرحمان برادة (2017): دفاتر الجهوية، جهة فاس مكناس مطبعة إديال الدار البيضاء الطبعة الأولى ص 36.

- عبد الله صدقي (2007): اعداد التراب والتنمية المحلية بجماعتي المناصرة وبمنصور إقليم القنيطرة، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة بن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة ص 62.

- عبد الله صدقي (2007): نفس المرجع.62

- محمد بو معيز (1992): مدخل لدراسة الديمغرافية وجغرافية السكان، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى ص 22.

- عبد الله صدقي (2007): نفس المرجع.

- المغرب الممكن ص 29

- عبد الله صدقي (2007) مرجع سابق ص 65.

- الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

- عبد الله صدقي (2007) مرجع سابق ص 66.

- الطاهر بنكي (2015): سياسات المدينة السياق والاكراهات، ضمن اعمال ومنشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو «التأهيل الحضري بالمغرب "الدورة السادسة والعشرون 45.

- عبد اللطيف زر غيلي (2012): تأهيل المدينة والتنمية الحضرية بوزان، أطروحة لنيل الدكتوراه في اعداد المجال والتنمية الترابية جامعة بن طفيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة ص 56.

Troin J F (1982) : vers un Maghreb des villes en l'an 2000, In Revue - Maghreb Machrik n 96 p 09.

- عزيزة بوعجول (2010) تازة بين التوسع الحضري وتدبير الماء، بحث لنيل شهادة الماستر في الجيوماتية وتهيئة السواحل، جامعة محمد الأول الكلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة 07.

- توفيق لكومي(2002): البحث في الجغرافيا البشرية في مفترق الطرق بين المنهجين الكمي والكيفي، مجلة جغرافية المغرب، مجلد20 السلسلة الجديدة العدد 1-2 ص 17.

- عبد اللطيف زر غيلي (2012): مرجع سابق ص 60.

R(1982): Le système urbaine marocaine: métropoles et petites ، Escalier-villes,in revue Maghreb- Machrik n96 p 21.

- المخطيط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة تازة، نونبر1987ص31.

- التصميم التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة تازة ا لتقرير النهائي -ابريل سنة 1992.

- Direction de l'urbanisme de l' ménagement de territoire et de l'environnement, direction de l'urbanisme et de l'architecture division de la planification urbaine (1987) : rapport de concertation étude du schéma directeur d'aménagement urbain de taza.p25

Direction de l'urbanisme de l' ménagement de territoire et de l'environnement, direction de l'urbanisme et de l'architecture division de la planification urbaine, (1987op citép62

-Laboudi , T (.1993): production et gestion des équipements urbains dans la ville de Taza , mémoire de troisième cycle pour l'obtention du diplôme d'étude supérieur en aménagement et urbanisme ,ministre de l'intérieur institut national d'aménagement et d'urbanisme rabat p. 52

-عبد الفتاح الصادقي(2008) : دراسة جغرافية الأحياء العشوائية بإقليم بني ملال، بحث لنيل دبلوم الماستر، جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، ص 10.

- الطاهر بنكي (2015): سياسات المدينة السياق والاكراهات، مرجع سابق ص 40.

- Direction générale de l'urbanisme de l'aménagement du territoire et de l'environnement direction de l'urbanisme. Et de l'architecture division de la planification urbaine, avril 1992 : schéma directeur d'aménagement de Taza p .38

-Direction de l’urbanisme de l’ ménagement de territoire et de l’environnement، direction de l’urbanisme et de l’architecture division de la planification urbaine (1987): op cite p64

-LA BOUDI TAOUFIK (1993:)op cité p.372

– امينة هجوج، بنعيسى مسكين (2015): الامتداد الحضري لمدينة فاس وانعكاساته على الأراضي الزراعية بالمجالات الضاحوية نموذج جماعة أولاد الطيب، ضمن اشغال ندوة "الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس ص 105

الديناميكية العمرانية بالمناطق الحدودية في أقصى الجنوب الجزائري،حالة المحور برج باجي مختار–تمنراست.

The Urban Dynamics of the Border areas in the far South of Algeria, the case of the Bordj Badji Mokhtar – Tamanrasset Axis.

أحمد مختار لنصاري1 و ا ,د سيد أحمد بـــلال2

(1)باحث في الدكتوراه، مخبر المجال الجغرافي والتهيئة الإقليمية (EGEAT)، جامعة محمد بن احمد وهران2، الجزائر

(2)بروفيسور في الجغرافية وتهيئة الإقليم، مخبر المجال الجغرافي وتهيئة الإقليم(EGEAT)، جامعة محمد بن أحمد وهران2، الجزائر

bellalsid@yahoo.fr

ملخص:

تشهد الصحراء الجزائرية في العقود الأخيرة جملة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، الناتجة عن سياسة إعادة هيكلة الإقليم الوطني التي تنتهجها الحكومة منذ الإستقلال. تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الديناميكية العمرانية في المناطق الحدودية لأقصى الجنوب الجزائري، وعلى المحور الرابط بين مدينتي برج باجي مختار وتمنراست بشكل خاص. نشير فيها الى تعريف التجمعات العمرانية وتصنيفاتها الواردة في القواميس الجغرافية والمراسيم التشريعية الوطنية والديوان الوطني للإحصاء (ONS). بحيث اسقطنا هذه التعاريف على التجمعات الحدودية الواقعة على محور دراستنا ببلديات تمنراست، أبلسة وبرج باجي مختار بغية دراسة تطور الظاهرة العمرانية على الحدود الجزائرية–المالية والحدود الجزائرية–النيجيرية، مع ابراز مواقع هذه التجمعات في الشبكة الحضرية لأقصى الجنوب الجزائري. استعملنا في المنهج التحليلي المقارن بعدما قمنا بجمع المعلومات الخاصة بالسكان والسكن والتعمير من المديريات الإحصائية الولائية (DPAT) والديوان الوطني للإحصاء كما قمنا بتحقيقات ميدانية لإستكمال المعلومات الناقصة بعد أخر إحصاء سكاني في 2008.

الكلمات المفتاحية: الديناميكية العمرانية، الشبكة الحضرية، الحدود، الصحراء، التوارق.

Abstract:

The Algerian Sahara has witnessed in the last decades a number of social, economic and spatial transformations. Resulting from the national restructuring policy pursued by the government since independence. This study aims to diagnose the urban dynamics in the border regions of Algeria's southernmost region. On the axis linking the cities of Badji Mokhtar and Tamanrasset in particular. We refer to the definition of urban communities and their classifications contained in geographical dictionaries, national legislative decrees and the National Office of Statistics (ONS). Therefore, we dropped these definitions on the border communities located on the axis of our study

in the municipalities of Tamanrasset, Abalessa, and Bordj Badji Mokhtar to study the development of urban phenomenon on the Algerian-Malian and Algerian-Nigerian borders. Highlighting the locations of these communities in the urban network of the far south of Algeria. We used a comparative analytical approach after collecting population (RGPH), housing and reconstruction information from the State Statistical Districts (DPAT).We conducted field investigations to complete the missing information after the last census in 2008.

Keywords: Urban dynamics, Urban network, Borders, Sahara, Touareg.

1. المقدمة واشكالية الدراسة:

تعرف أقاليم الجنوب الجزائري ديناميكية حضرية متسارعة منذ الإستقلال، وظهرت تجمعات عمرانية حديثة لم تكن موجودة من قبل، وزادت مساحة تعمير القصور بالواحات، كما زاد انتشار القرى بالمناطق الجبلية ذات المجاري المائية الموسمية، وعلى نقاط معابر الحدود (Kouzmine et al ,2009). ويعد التعمير في الصحراء ظاهرة معقدة على عدة أصعدة (Maachou,2013)؛ فهو ناتج عن تداخل عدة عوامل سوسيواقتصادية تعاقبت على المجالات الصحراوية منذ ظهور نظام الواحة إلى ظهور مختلف صيغ التجمعات العمرانية ذات الصبغات الإدارية والوظيفية المتنوعة حسب حجمها السكاني ورمزيتها التاريخية والثقافية. وتعزز ظهور التحولات المجالية العميقة بأقاليم أقصى الجنوب الجزائري بفضل استراتيجية التنمية الوطنية من خلال التوازنات الجهوية وترقية مناطق الجنوب (Bendjelid et al, 2004). بحيث ظهرت ملامح تحضر صغير (Micro-urbanisation) على مساحة واسعة من أقاليم الأهقار وتنزروفت، والتحليلالجغرافي للأقاليم الصحراوية الجزائرية يظهر تبلور التجمعات العمرانية في اتجاهين مختلفين؛ مدن متوسطة أضحت كبيرة نتيجة ديناميكية عمرانية داخلية بين المركز والضواحي من جهة. وشبكة من التجمعات الصغيرة في مجموعات متماسكة من الريف إلى الحضر كمشهد لأحدث ملامح ظاهرة التحضر الصغير من جهة أخرى (Cote,1998). وتلعب محاور الطرق الوطنية التي تربط الشمال بالحدود الجنوبية دور هام في ظهور وتطور الحياة الحضرية بأقاليم أقصى الجنوب (Yousfi, 2016).ولأن موجة التعميرالسريع بالجنوب الجزائري تسارعت في العقود الأخيرة فلاشك أنها ألقت بظلالها على باقي الأقاليم في أقصى الجنوب خاصة الحدوديةمنها،فما هو واقع الديناميكية العمرانية في المناطق الحدودية الواقعةعلىالمحوربرجباجيمختار–تمنراست؟

2. الفرضيات:

– إنّ التجمعاتالعمرانية الحدودية الواقعة على لمحور برج باجي مختار_تمنراست تتميز بديناميكية ديمغرافية كبيرة نتيجة الهجرة الداخلية شمال–جنوب، ونزوح قبائل البدو الرحل من التوارق سعياً وراء حياة حضرية عصرية.

- إنّ زيادة التعمير بهذه المجالات مرهون بالبرامج الإنمائية من خلال استراتيجية التنمية الريفية، والبرامج السكنية وتوفر التجهيزات الإدارية، والتعليمية، والصحية وتقريب الإدارة من المواطن.
- أن موجة التعمير المتسارع في الجنوب الجزائري أعطت ملامح جديدة للتجمعات الحدودية مشكلة شبكة حضرية صحراوية تتميز بزيادة تركز التجمعات الرئيسية على حساب المناطق الريفية.

3. الهدف من الدراسة:

تعتبر الديناميكية العمرانية بالصحراء الجزائرية من بين المواضيع التي تشغل هيئات التخطيط والتعمير الوطنية بعد موجهة التحولات الاجتماعية والإقتصادية التي شهدتها الصحراء في العقود الأخيرة. وتعمل الحكومة على اعداد خطط خاصة بالمناطق الحدودية سعيا وراء ضبط التوازنات الإقليمية عبر البرامج التنموية. هذا الموضوع جاء كتشخيص لحالة خاصة من هذه المناطق على الحدود الجزائرية–المالية وعلى الحدود الجزائرية–النيجيرية، حيث نهدف من خلالها إلى تحليل واقع الديناميكية العمرانية على المحور الحدودي الرابط ببين مدينتي برج باجي مختار وتمنراست ونكشف عن معايرها الخاصة التي تختلف عن معايير التعمير بالمناطق الحضرية الشمالية.

4. المنهجية:

اعتمدنا في هذه الدّراسةعلى الأسلوب الاستقرائي بالجانب النظري الخاص بالإطار المفاهيمي للظاهرة الحضرية وتصنيفاتها بالجزائر، واعتمدنا على الاسلوب التحليلي الإستنتاجي المبني على طريقةالمقارنة لدراسة التحولات المجالية لهذه الظاهرة على فترات زمنية (1966-2017) حسب المعلومات المتحصل عليها من الجهات الرسمية (الديوان الوطني للإحصاءONS، ومديريات البرمجة الولائية DPAT ومديريات السكن والتعمير) التي اكملناها بالتحقيقات الميدانية على مستوى منطقة الدراسة (مايقارب 60مقابلةو455استمارةموجهةللأسر في مواضيع السكن والسكان والتعمير) وذلكلمعرفةالتّحولاتالعمرانيةفيمجالالدّراسة. كما استعملنا نظام المعلومات الجغرافية (SIG) لأعداد الخرائط الموضوعية اللازمة عن طريق ArcGis، MapInfo، Global Mapper وGoogle Earth.

5. الدراسات السابقة:

تناولت عدة أعمال التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الصحراء الجزائرية والتحولات المجالية المرافقة لها، تعد أعمال مارك كوت (CoteM.1994,1998,2002a,2002b,2002c,2005a,2005b,2012) ، وعمل جون بيسون (Bisson J. 2003) ،بن جليد عابد (Bendjelid A. 2004)، فونتين (Fontaine J. 2005, 2010)، وكوزمين (Kouzmine Y. 2003, 2007, 2009, 2010 ,2012, 2018)، وعثمان طيب (OtmaneT. 2010)، ويوسفي بدر الدين (Yousfi 2012,2016)، بلقيدوم سعيد

(BelguidoumS. 2002) أهم الدراسات التي عالجت الديناميكية العمرانية في الجنوب الجزائري بإدراج مفاهيمها ومعايير تصنيفاتها في وسط الصحراء والواحات ولم تتطرق الى المناطق الحدودية.

فيما تناولت أعمال قليلة هذه الديناميكية في منطقة دراستنا الحدودية بأقصى الجنوب في الأهقار وتنزروفت، حيث لا نكاد نجد منها إلا عمل مورسو قاست (Gast M. 1981) الذي تناول الديناميكية الثقافية والسياسية للأهقار، وعمل محمد السويدي الموسوم ب" بدو التوارق" الصادر عام 1986، وعمل رشيد بليل (Bellil R. 2008) تحت عنوان " طفرة الطوارق- Mutation Touaregs) وفي الأخير أعمال سبيقا ساسيا (Sbiga S. 2002,2005) التي تطرقت الى التهيئة والتعمير والحراك السكاني في تمنراست.وهي الأخيرة أيضاً لم تعالج إشكالية الديناميكية العمرانية بالشريط الحدودي الجنوبي واكتفت بدراسة التحركات السكانية والخصائص الأنتروبولوجية لمجتمعات التوارق في الأهقار. لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة التعمق في تشخيص واقع الديناميكية العمرانية في المحور الحدودي الواقع بين مدينتي برج باجي مختار وتمنراست، وهي الدراسة الأولى من نوعها في هذه المنطقة.

6. الحدود الجغرافية والإدارية لمنطقة الدراسة:

يقع مجال دراستا جغرافيا على إقليمي الأهقار وتنزروفت بين النقطتين (''50 '45 °22 شمالاً و ''24 '31 °5 شرقاً) و (''34 '20 °21 شمالاً و ''25 '55 °0 شرقاً). ويمتد إدارياً على تراب ولايتي أدرار وتمنراست حيث يتشكل من ثلاث بلديات؛ برج باجي مختار، أبلسة وتمنراست، تضم هذه البلديات 9 تجمعات حضرية بين رئيسية وثانوية مع مجموعة معتبرة من التجمعات السكنية المبعثرة. يحده شمالاً كل من بلديات؛ إدلس، إن أمجل، ورقان، ويحده غرباً الحدود الجزائرية–الموريتانية والحدود الجزائرية–المالية، ويحده جنوباً الحدود الجزائرية–المالية وبلديات تيمياوين، تينزواتين وإن غزام، أما شرقاً فتحده الحدود الجزائرية–النيجيرية وبلدية تازروك. ويتربع مجال الدراسة على حوالي 231901 كلم^2 (111875 كلم^2 من ولاية تمنراست و 120026 كلم^2 من ولاية أدرار) وهو ما يقدر بـ 9,7% من إجمالي مساحة الجزائر، وبلغ عدد سكانه سنة 2017 حوالي 145025 نسمة: 109800 نسمة بتمنراست، 12225 نسمة بأبلسة (PAWT 2015, DPATT2017) و23000 ببرج باجي مختار (DPATA 2017).

الخريطة رقم (01): الحدود الإدارية لمحور الدراسة

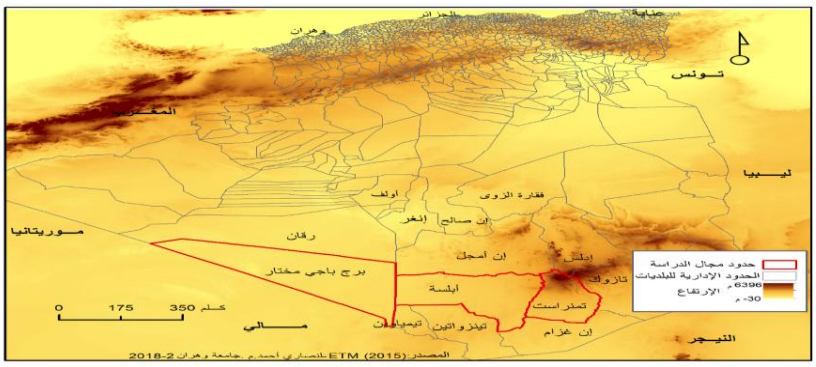

7. مفهوم مصطلح التّجمعة (Agglomération) والظاهرة العمرانية:

1.7. المفهوم اللغوي والإصطلاحي للتجمعة

يندرج مصطلح التّجمّعة (أو المجمّعة) " Agglomération" ضمن ظاهرة التّعمير، أو الظاهرة العمرانية بصفة عامة، وتتعد استعمالات هذا المصطلح في الجغرافية البشرية من حيث مقاييس ظاهرة التعمير حسب الحجم السكاني للمراكز العمرانية من جهة، واختلاف معايير هذه الظاهرة حسب البلدان من جهة أخرى. ولفظ المصدر"Agglomération" باللغة الفرنسية حسب القاموس الفرنسي العربي (سوهيل، 2003) يقابله باللغة العربية " التّكتل"، " التّكوّم"، " تكتيل"، " تكويم"، " رُكم"، "كتلة"، " مركز سكاني". ومن حيث الإصطلاح الجغرافي، فإن المتخصصين وضعوا عدة تعاريف لهذا المصطلح (Agglomération)، بحيث نجد في القاموس الجغرافي لبيير جورج (P. George) وفيرناند فيرجي (F.Verger) أنها عبارة عن مجموعة من المساكن المتجاورة أو المتقاربة (المسافة الدنيا التي تفصل بين مبانيها هي 200م)، وتضم على الأقل 50 شخص كما أن " الدشرة"، و"القرية" هي تجمعات مثلها مثل المدن. كما أن المصطلح يطلق على المدينة بأقاليمها المحيطة بها، المعتمدة على خدماتها المركزية وجهاز ادارتها الاقتصادي في مشهد المدينة وضواحيها، وهنا يظهر أن التّجمّعة تعريفاً هي تجمّع إداري يجمع بين مؤسسات البلدية الإدارية في المدينة الأم، ومؤسسات البلديات التي تقع في تكوين هيكلها الشكلي والوظيفي (George et Verger,2004). وحسب القاموس الجغرافي ومجال المجتمعات لليفي (J.Lèvy) وليسولت (M.Lussault) فإن مصطلح " Agglomération" هي وحدة إستطان محددة بحدود مورفولوجية تتميز بكثافة عالية لاستخدام الأرض، ومجموعة من المعايير الإدارية لتحديد هوية وحدود مناطقها الحضرية. وهي حالة ناتجة عن استمرار إنشاء البنايات المتقاربة (50م في بلجيكا، 200م في فرنسا، 500م في الأرجنتين)، ويتميز بجملة من الخصائص تختلف بإختلاف البلدان؛ منها الحد الأدنى لعدد السكان، ووجود الخدمات والوظائف، ونسبة معينة من العمال غير الزراعيين. ونادراً ما تتطابق حدود التجمعات المورفولوجية مع الحدود الإدارية المجردة. فمعظم التجمعات لا تشغل سوى جزء معين من البلدية التي تنتمي لها إدارياً، وعدد كبير من التجمعات يمتد على عدة بلديات أو أجزاء من بلديات (Lévy et Lussault, 2003).

أما الديوان الوطني للإحصاء السكني والسكاني (ONS,2000) فاكتفى بإستعمال مصطلح " التكتّل السكني" لتفسير كلمة " Agglomération" بينما وضّحه بأنه تجمّع بنايات متجاورة فيما بينها في الميدان بحيث تساوي على الأقل 100 بناية، المسافة التي تفصل كل بنايتين لا تتجاوز 200م، وتشمل هذه البنايات نفس البلدية. كما توجد أنواع عديدة من " التّكتلات السكنية" (التجمعات السكنية) وهي:

- التّكتلات (التجمعات) السكنية الرئيسية "ACL" وهي التي توجد بها مقر البلديات.

- التّكتلات (التجمعات) السكنية الثانوية "AS" هي التي لا توجد بها مقر البلدية مهما كان حجمها.
- التجمعات السكنية الصغيرة "ZE" وهي تجمعات تتكون من 11 إلى 11 بناية، وتوجد ضمن المناطق المبعثرة.
- التجمعات المشتركة بين البلديات "AIC" وهي التي توجد عبر حدود بلديتين أو أكثر.

2.7. المفهوم الإحصائي والقانوني في تصنيف التجمعة العمرانية.

أ. الشطر القانوني لتصنيف 2008

أهم القوانين التي صدرت في حق الظاهرة الحضرية بالجزائر؛ هي القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم رقم 20-2001 الصادر في 12 ديسمبر 2001 (الجريدة الرسمية، 2001)، والقانون التوجيهي للمدينة رقم 06-2006 الصادر في 20 فيفري 2006 (الجريدة الرسمية، 2006). فالقانون الأول صنف التجمعات الحضرية إلى ستة (6) أصناف وهي:

أ -مناطق برنامج التهيئة والتنمية؛ وهي الإقليم الذي يتشكل من عدة ولايات متأخمة تتميز بخصائص طبيعية ورهانات تنمية متماثلة ومتكاملة.

ب-الميتروبول؛ وهي تكتّل حضري يبلغ عدد سكانه 300000 نسمة على الأقل، بالإضافة إلى وظائفه الإقليمية والوطنية التي بإمكانها أن تتطور إلى وظائف دولية.

ج-المنطقة الميتروبوليتية؛ هو الإقليم الذي يجب الأخذ به في عين الإعتبار أثناء تهيئة وتنمية الميتروبول.

د-المدينة الكبيرة؛ وهي تجمع حضري لا يقل مجموع سكانه عن 100000 نسمة.

هـ- مدينة جديدة؛ هي تجمعة حضرية حديثة مبرمجة بشكل كلي على موقع جديد أو بشكل جزئي على إحدى المراكز العمرانية.

و-منطقة حساسة؛ هي منطقة هشّة إيكولوجيا حسّاسة لبرامج التهيئة والتنمية التي قد تؤدي إلى تدهور خصوصياتها الطبيعية.

وتحدد الفئات السكانية 5000، 20000، 50000 نسمة على الترتيب تعريف التجمعات الحضرية، والمدن الصغيرة، والمتوسطة، وذلك بعد فئة 100000 نسمة التي تمثل المدن الكبيرة (ONS,2011).

أمّا القانون الثاني الخاص بالمدينة فصنّف الظاهرة الحضرية كالأتي:

المدينة؛ وهي تجمع حضري لا يقل عدد سكانه عن 100000 نسمة، ولها وظائف إدارية وإقتصادية، واجتماعية وثقافية.

ب-مدينة متوسطة؛ هي تجمع حضري بعدد سكان محصورين بين 50000و100000نسمة.

ج-مدينة صغيرة؛هي تجمع حضري من عدد سكان محصور بين 20000 و50000 نسمة.

د-تجمعة حضرية؛ هي مجال حضري يضم سكان متجمعين لا يقل عددهم عن 5000 نسمة.

هـ-الحي؛ هو جزء من المدينة محدد على أساس عدد مبانيه، وحجم نسيجه الحضري، وعدد من السكان القاطنين فيه.

وبعد اسقاط التعريفين الواردين في القانونين السابقين على بعضهما، وضع الديوان الوطني للإحصاء (ONS) سنة 2008 تعريف خاص للتجمعات الحضرية وفق المفهوم القانوني تمخضّ عنه التصنيف التالي:

الميتروبول؛ وهي تكتّل حضري يبلغ عدد سكانه 300000 نسمة على الأقل، بالإضافة إلى وظائفه الإقليمية والوطنية التي بإمكانها أن تتطور إلى وظائف دولية.

ب-المدينة الكبيرة؛ وهي تجمع حضري لا يقل مجموع سكانه عن 100000 نسمة.

ج-مدينة متوسطة؛ هي تجمع حضري بعدد سكان محصورين ب ين 50000و100000نسمة.

د-مدينة صغيرة؛ هي تجمع حضري من عدد سكان محصور بين 20000و50000 نسمة.

هـ-تجمعة حضرية؛ هي مجال حضري يضم سكان متجمعين لا يقل عددهم عن 5000 نسمة.

ب. الشطر الإحصائي لتصنيف 2008

المعايير الإحصائية في تصنيف الظاهرة الحضرية بإحصاء 2008 لم تختلف عن سابقتها، بحيث اعمدت نفس المعايير المستعملة في إحصاء 1998، وذلك لكونها مقبولة على المستوى الدولي، وأن الحفاظ على توحيد المعايير الإحصائية عبر التعدادات الرسمية يساهم في سهولة تحليل الظواهر الحضرية وتطورات الشبكة الحضرية على القطر الوطني. غير أن هذه المنهجية المتبعة لدى الديوان الوطني للإحصاء لا تتوافق مع عدة نظريات للمتخصصين بدراسة تطور المجتمع الجزائري، والديناميكيات الديمغرافية والحضرية المتسارعة في بعض المناطق الخاصّة من الوطن، كالمناطق الحدودية التي نحن بصدد دراستها مثلا. أمّا فيما يخصّ المعايير المعمول بها من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) فيمكن تلخيصها في أربعة (4) عناصر:

حجم التجمعات؛ ويكن الإشارة إلى أن الظاهرة الحضرية وفق المعايير المعمول بها قد لا تظهر عند التجمعات التي تضم 5000 نسمة، وقد لا تظهر معالمها بالتجمعات التي تضم 10000 نسمة.

- الرتبة الإدارية؛ قد ترقّى بعض التجمعات السكانية إلى رتب إدارية مهمة نتيجة لعزلتها وذلك لا يعني بالضرورة تصنيفها ضمن المصاف الحضري.

نسبة الناشطين خارج قطاع الزراعة؛ وذلك أن السمة الضرورية للتحضر والمدينة هي أن تفوق نسبة الناشطين خارج قطاع الزراعة نسبة 25% على الأقل في كل 1000 ناشط. فقد لا يؤخذ بعين الإعتبار ارتفاع نسبة التجهيز بمختلف الخدمات العمومية، وإنما فقط عدد السكان الناشطين في القطاعات الاقتصادية.

- توحيد المعايير على القطر الوطني ؛ يمكن أن يكون هذا المعيار مكمن الخلل في إضطراب المعايير خلال الفترات السابقة، بحيث لا يأخذ بعين الإعتبار الفوارق المجالية الجغرافية بين أقاليم الجزائر من الناحية الطبيعية (سواحل، سهوب، صحراء)، ومن الناحية المناخية.

وفي الأخير فإنّ مفهوم التّجمعة الحضرية من ضمن أهم الإشكاليات الجغرافية الحساسة، نتيجة لصعوبة تحديد حدود التّجمعات نظراً للديناميكية الحضرية التي تشهدها المجالات العمرانية. ولا يمكن أن تكون هذه الحدود إلا ظرفية ما تلبث أن تتغير ملامحها نحو خارج التجمعة، ما يستلزم إعادة رسم حدود جديدة مع ضبط التسيير والتنظيم الإداري.

8. تطور نسبة السكان المتجمعين بالتجمعات الحدودية على المحور برج باجي مختار–تمنراست:

لأن دراستنا العمرانية تشمل التجمعات الحدودية داخل بلدياتالمحور المدروس، فإنّنا قمنا بتحليل تطور نسبة السكان المتجمعين بهذه البلديات. وذلك بغية اظهار الفارق في الحجم السكاني بين البلديات الثلاث (تمنراست، أبلسة، وبرج باجي مختار)، وتطور نسبة المتجمعين خلال التعدادات السكانية السابقة (1966، 1977، 1987، 1998، 2008 و 2017). والظاهر من هذا التحليل أن بلدية تمنراست تميزت بنسبة تجمع هامة خلال كل التعدادات (85,14%، 82,86%، 85,04%، 82,68%، 78,13% و 76,33%على الترتيب)، وهذا دليل على حجم التحولات الاجتماعية، والإقتصادية والمجالية بتجمعات هذه البلدية. كما تشهد التجمعات العمرانية ببلدية أبلسة تذبذب في نسبة التجمع خلال نفس الفترة (14,86%،9,08%،6,71%،5,76%،6,54% و 6,40%على الترتيب)، وذلك نتيجة للديناميكية الديمغرافية المتأثرة بالتكتل السكاني تمنراست المستقطب للهجرات الداخلية لنفس الولاية (Bellil , 2008). في حين شهدت نسبة التجمع في بلدية برج باجي مختار زيادة في النسبة انطلاقا من إحصاء 1977 (غياب معطيات 1966)، حيث سجلت 6,54%، 8,25%، 11,56%، 15,33%،17,28% بالترتيب بين 1977 و 2017. وتعود هذه الزيادة (بالنسبة لبرج باجي مختار) إلى زيادة استقرار البدو إضافة إلى المهاجرين الفارين من بؤر النزاع في شمال مالي المتزامن مع السياسة الوطنية في تنمية المناطق الحدودية الجنوبية (لنصاري وبلال،2018،2016أ و2005 ,Sbiga 2002).

الشكل رقم (01) تطور نسبة السكان المتجمعين على المحور برج باجي مختار–تمنراست

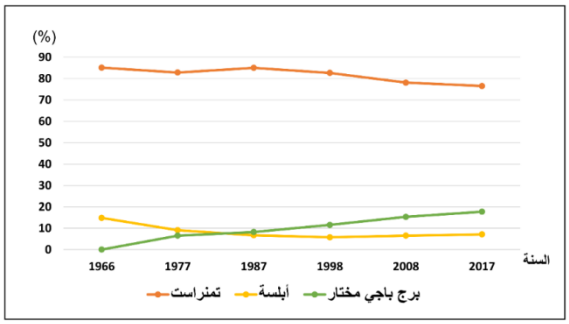

المصدر: ONS و DPAT (Adrar et Tamanrasset)

9. تطور عدد التجمعات العمرانية الحدودية على المحور برج باجي مختار–تمنراست:

يظهر أنّ التجمعات العمرانية الحدودية بمجال الدراسة شهدت عدة مراحل من التطور، وذلك حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء السكاني والسكني (1966، 1977، 1987، 1998، 2008)، واحصائيات الدوائر الإحصائية الولائية (DPAT) لسنة 2017. فهي مرت بتذبذب في العدد من التعداد السكاني الأول في 1966إلى التعداد الخامس في 2008 ثم في تقديرات المصالح الولائية في 2017.هذا يدل على أن المظاهر العمرانية عرفت تغيرات مورفولوجية كبيرة في نطاق دراستنا ما من شأنه خلق تجمعات حديثة في المستقبل حسب تكهنات هيئات التخطيط الولائية والتي صدرت في مخططاتها المبرمجة(PAW،PDAU).

الجدول رقم (01): تطور التجمعات العمرانية الحدودية على المحور بين 1966 و2017

التعداد	التجمعات الرئيسية (ACL)	التجمعات الثانوية (AS)	المجموع
1966	1	3	4
1977	1	7	8
1987	3	13	16
1998	3	4	7
2008	3	6	8
2017	3	6	9

المصدر: ONS

10. تطور معدل التحضر بالتجمعات العمرانية الحدودية للمحور برج باجي مختار–تمنراست

تشهد الظاهرة العمرانية بالمحور برج باجي مختار–تمنراست تسارعاً كبيراً من خلال أرقام إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، حيث عرفت التجمعات الحدودية ديناميكية عمرانية معتبرة في السنوات السابقة، جعلت هذه الديناميكية من التجمعات الرئيسية مراكز عمرانية مستقطبة للسكان عبر الهجرات الداخلية، بحيث " *عرفت الجزائر في الفترة بين 1966 و1987 بما يسمى بخطوط الهجرة "Air migratoire" المرتبطة بالديناميكية الاقتصادية القوية الناتجة عن الأنشطة البترولية، وعن الحاجة إلى الإشراف والتسيير الإداري، وقد أثرت هذه الجاذبية في الأول على المدن الصحراوية، التي كانت الأوعية الأولى لحركات الهجرة ما أسفر عن قوة عملية التّحضر*" (*Kouzmine 2007,p112*). وكذلك الهجرات الإفريقية العابرة للصحراء إضافة إلى زيادة إستقرار البدو، فعلى سبيل المثال سجلنا عبر تقرير الديوان (*ONS*) في إحصاء *2008* أن مجال أقصى الجنوب الجزائري (طاسيلي والأهقار) عرف عمليات هجرة ريفية مكثفة، بحيث بلغت نسبة الهجرة الريفية به *73,53%* في الفترة الممتدة بين *1987* و*1998* وانخفضت في الفترة التي تلتها (*1998-2008*) إلى حوالي *30,50%* (*ONS,2011*). وهذه الحركات السكانية بين

الشمال والجنوب، وبين دول الساحل إلى المجال الحدودي ناهيك عن النزوح الريفي الداخلي أنتجت تجمعات عمرانية بنسبة تحضر مرتفع. و" *دراسة النمو الحضري بين الفترات يظهر تسارعاً في إيقاع التطور، ولكن هذه الزيادة السنوية الصافة يضخم جزء منها من خلال التكامل الإحصاء للتجمعات الريفية حالما تتجاوز عتبة التحضر* " (Côte, 1994 ;p61).

نجد أن معدلات التحضر على المحور برج باجي مختار-تمنراست (32,03%، 95,34%، 86,36% و85,17%) على مرّ المراحل الإحصائية (1987، 1998، 2008 و 2017 بالترتيب) كانت اغلبها فوق المعدل الوطني (49,54%،58,27%،65,94% و 71,96% على الترتيب)، بل وحتى فوق معدل التحضر بالجنوب 63,86% في 1998و70,97% في 2008 ، فبالرغم من قوة النزوح الريفي بالشمال منذ الإستقلال إلاّ أن الدولة استطاعت كبحها من خلال برامج التنمية الريفية بالسهوب (Belkhatir ,1999).

بالتفصيل نجد تذبذب في معدل التحضر بتجمعة تمنراست الرئيسية بمحور الدراسة، والعاصمة الإقليمية لأقصى الجنوب الجزائري بحيث كان معدل التحضر بها مقدر بـ 23,30% في 1987، شهد ارتفاعاً في 1998 قدر بـ 98,07% نتيجة للتكتل الحضري الذي شهدته تمنراست حينها، وبعد ذلك عرف إنخفاضاً طفيف وصل إلى 88,25%سنة 2008، ثم انخفض إلى% 87,60 في 2017 (DPAT). ولا يمكن أن يفسر ذلك إلا عن طريق زيادة نسبة سكان الريف وهذا سنشير إليه في عنصر "واقع سكان الريف" الموالي، بحيث تشهد هذه التجمعة تحضراً متسارعاً في الأونة الأخيرة نتيجة لزيادة حجمها مقارنة بعدة تجمعات من الصحراء (Belguidoum,2002). رغم هذا التذبذب تعتبر تمنراست إحدى أهم المدن الصحراوية التي كسبت دور هام في تسيير المجال الصحراوي المحيط بها مثلما فعلت عدة مدن صحراوية في ليبيا، وموريتانيا المجاورتين، " *فاليوم هذه المدن حتى وإن كانت تقع خارج الصحراء المعرّفة بخصائص بيئية-مناخية فإنها شهدت دورها الوظيفي في المجال الصحراوي، الذي عزّزته في السنوات الأخيرة* " (Bisson 2003,p15).

الشكل رقم (02): تطورمعدلالتحضرعلىالمحوربرجباجيمختار-تمنراست

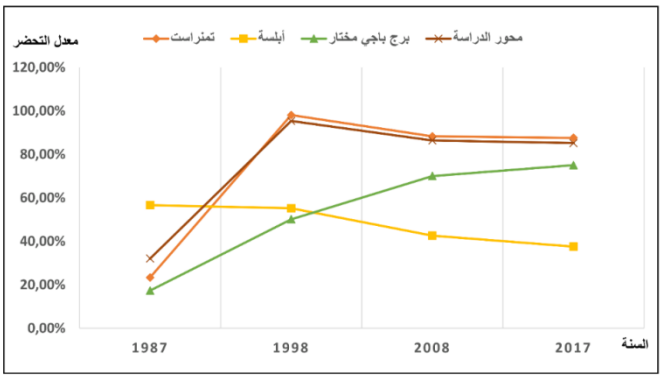

المصدر: ONS و DPAT (Adrar et Tamanrasset)

شهد معدل التحضر في تجمعة أبلسة كذلك انخفاضاً معتبر بحيث إنتقل من 56,60% إلى 37,51% بين 1987 و2017 وذلك يبرز مدى النمو السكاني الذي تشهده التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة لبلدية أبلسة على حساب التجمعة الرئيسية خاصة في تجمعتي سيلت واقلن، كما ارتفع معدل التحضر ببرج باجي مختار من 17,26% سنة 1987 إلى 75% في 2017 (DPAT) غير أن هذه النتيجة الأخيرة لا تعكس الواقع في المجال الجغرافي لبلدية برج باجي مختار، بحيث لاحظنا تواجد عائلات من البدو الرحل غير المسجلة ضمن الدفاتر الإحصائية نتيجة لتنقلها المستمر شمالاً وجنوباً على خط الحدود الجزائرية-المالية (لنصاري، 2014).

الشكل (03): تطور الشبكة العمرانية للتجمعات الحدودية للمحور برج باجي مختار-تمنراست

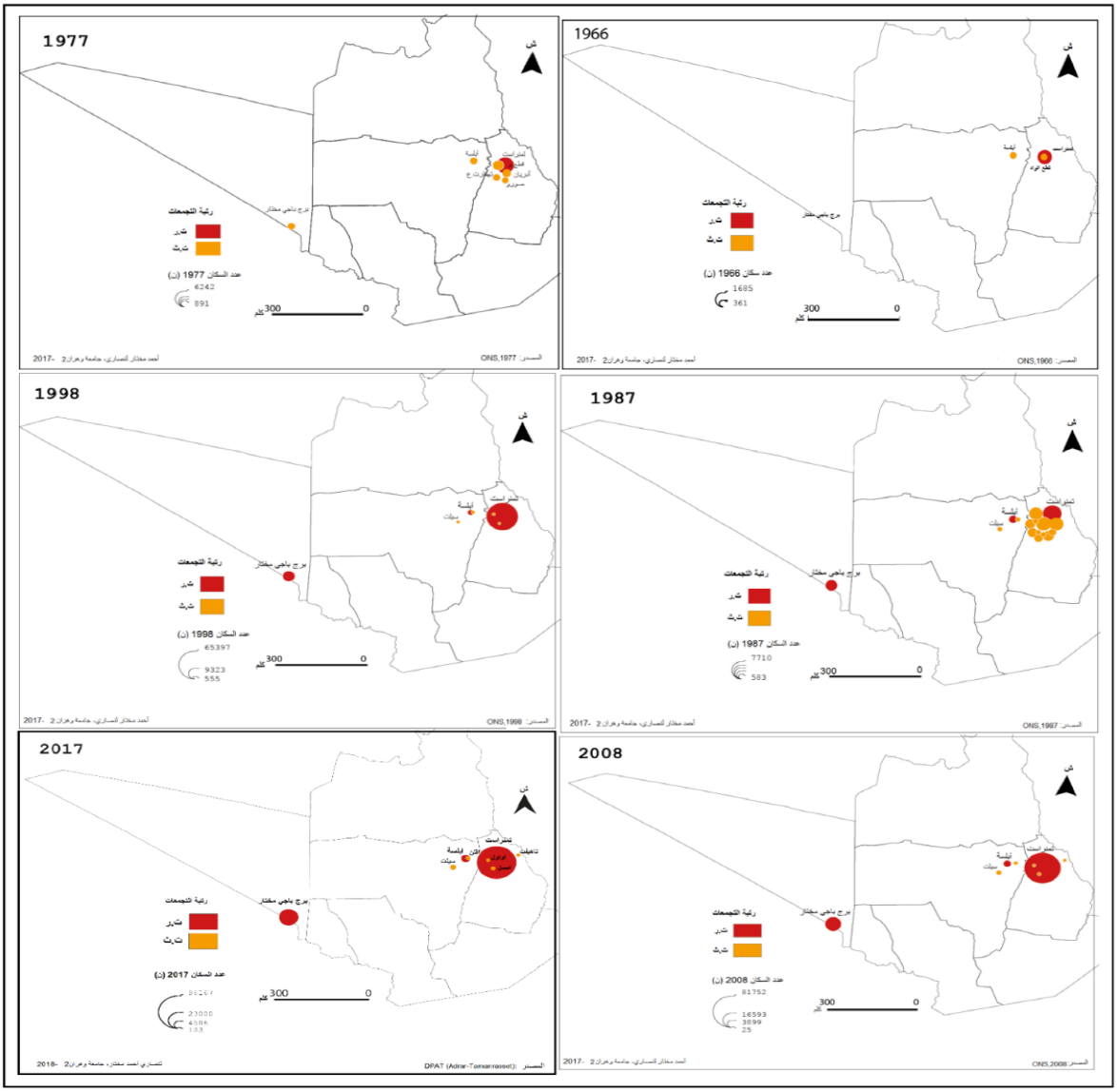

المصدر: ONS و DPAT (Adrar et Tamanrasset)

11. تطور تصنيف التجمعات العمرانية الحدودية حسب الرتبة الحجمية.

لا بد من تحليل التجمعات العمرانية حسب حجمها ورتبتها في تسلسل هرم الشبكة الحضرية بمنطقة الدراسة، لأنه قد يكشف التكامل الحضري بين تجمعات الشبكة للمحور برج باجي مختار–تمنراست. وهذا النوع من الظواهر أو الإشكاليات لا نجد له حل إلى عن طريق القوانين والقواعد التي تركز على توزيع الرتبة والحجم، أو ما يعرف بقاعدة الرتبة والحجم. وتعد قاعدة زيب (Zipf) من أهم القواعد التي يعتمد عليا الإحصائيون في دراسة تطور التجمعات البشرية عبر الزمان والمكان (Schaffar, 2009) ، وذلك عن طريق ترتيب حجم التجمعات السكانية وحساب اللوغاريتم الطبيعي للرتبة وعدد السكان بالمجال المدروس (Dimou et Schaffar, 2007). وتقوم هذه القاعدة على العلاقة بين عدد سكان تجمعة ما " س (ن)" رتبتها " ن" مع عدد سكان أكبر تجمعة في الشبكة الحضرية، والتي تتميز برتبها الأولى " س (1)" ويعبر عن هذا القانون بالمعادلة التالية:

س (ن) = س (1) / ر.ن

وبعد تطبيق هذه القاعدة على الشبكة الحضرية للتجمعات الحدودية الواقعة على المحور برج باجي مختار–تمنراست خلال التعدادات المعروفة (1966، 1977، 1987، 1998، 2008) وتقديرات 2017 توصلنا إلى النتيجة الموضحة في الجدول أدناه .

الجدول رقم (02): تطور الرتبة فيالشبكة الحضرية للمحور وفق الحجم السكاني.

التعداد	1966	1977	1987	1998	2008	2017
تمنراست	1	1	1	1	1	1
برج باجي مختار	/	5	5	2	2	2
أبلسة	3	4	10	3	3	3
سيلت			14	5	4	4
إقلن			16	4	5	5
أمسل			/	6	6	6
اوتول			12	7	7	7
تاهيفت					8	8
تين هينان						9
قطع الواد الأعلى	2	2	3			
أدريان		3				
تهقارت العليا		6	4			
صورو لمعلمين		7	13			

تهقارت السفلى			2			
ماتناتلات			6			
قطع الواد الأسفل			7			
صورو زين الدين			8			
انكوف			9			
إمشون			11			
تبركات			15			

المصدر: ONS و DPAT (Adrar et Tamanrasset)

هكذا فإن قاعدة زيب (Loi de Zipf) سمحت لنا بمعرفة الموقع الذي تحتله كل تجمعة في الشبكة العمرانية للمحور برج باجي مختار–تمنراست، كما تمكننا هذه الطريقة من المقارنة بين التجمعات الحضرية التي تشهد ديناميكية ديمغرافية كبيرة خلال الفترات الإحصائية، " *فدراسة تطور التجمعات في منطقة الدراسة والمقارنة بينها في فئة الحجم لنفس الفترة تظهر مدى تطور الظاهرة الحضرية، كما يمكننا المقارنة بين فترتين مختلفتين من الإحصائيات السكانية المعروفة* " (Hadeid,2006 ;p86). وبإستعمال الجدول السابق أمكننا تحليل هذا التطور في الشبكة الحضرية بطريقة بيانية من خلال الأشكال البيانية اللاحقة، التي تظهر مدى التغير الذي طرأ على الشبكة الحضرية. وكانت الشبكة في 1966 تضم ثلاثة تجمعات مهمة وهي؛ تمنراست (1685 نسمة)، قطع الواد (383 نسمة) الذي يقع بالقرب من تجمعة تمنراست، وأبلسة (361 نسمة)، فكانت الشبكة الحضرية الحدودية للمحور برج باجي مختار–تمنراست في هذه المرحلة جد فتية، بحيث ينتشر أغلب سكان الأهقار وتنزروفت عبر المرتفعات والوديان الخضراء لممارسة حياة البداوة التقليدية التي تشتهر بها أقاليم التوارق(Dida 2004, Gast 1981).

بعد عشر سنوات من إحصاء 1966 ظهرت ملامح التحضر وزاد حجم الشبكة الحضرية الحدودية للمحور، وذلك عن طريق ظهور أنوية حضرية بضاحية تجمعة تمنراست. هذا صدر عن الديوان الوطني للإحصاء السكاني والسكني في 1977 الذي كشف عن زيادة تركز البدو والوافدين إلى تمنراست من شمال مالي والنيجر، إضافة إلى الهجرة الداخلية الساعية لترقية أقصى الجنوب من خلال الإشراف والتسيير الإداري. وهذه الحركات السكانية أنتجت تجمعات حضرية ثانوية تستمد قوة ديناميكيتها الحضرية من التجمعة الرئيسية تمنراست، التي أضحت مدينة هامة على رأس الشبكة الحضرية للمحور برج باجي مختار–تمنراست محافظة على الرتبة الأولى خلال جميع التعدادات، وهي من المدن الصحراوية المتوسطة، التي عرفت تقدماً في الرتبة الحضرية حسب الحجم سنة 1987. " *وبعبارة أخرى هي من أراضي البدو الرحل والمراكز الريادية في تنظيم العلاقات التجارية، والسياسية، والعسكرية ونتيجة لذلك أدى التطور في القرنين التاسع عشر (19)، والعشرين (20) إلى تثبيت معظم البدو الرحل الذين استقروا بشكل طبيعي في هذه المراكز التي سيطروا عليها*

وعرفوها " (Cote, 1998 ;p88). فإحصاء 1987 كشف الستار عن إنفجار ديمغرافي وتسارع حضري في ضواحي عاصمة الأهقار، بحيث اتسع حجم الشبكة الحضرية في فترة وجيزة بزيادة عدد التجمعات السكانية التي بلغت 16 تجمعة (حسب ONS) بينما كانت 8 تجمعات فقط.

الجدول رقم (03): تطور حجم الشبكة الحضرية على المحور برج باجي مختار-تمنراست

2017		2008		1998		1987		1977		1966		الحجم
السكان (ن)	العدد	السكان (ن)	العدد	السكان (ن)	العدد	السكان (ن)	العدد	السكان (ن)	العدد	السكان (ن)	العدد	
119167	2	81753	1	65397	1	-	-	-	-	-	-	+20000
-	-	16593	1	-	-	-	-	-	-	-	-	20000-10000
-	-	-	-	9323	1	7710	1	6242	1	-	-	10000-5000
4586	1	3899	1	-	-	12697	3	-	-	-	-	5000-3000
6066	4	3157	3	3676	2	12097	7	7834	5	1685	1	3000-1000
986	1	938	2	1524	3	3253	5	891	1	-	-	1000-500
103	1	-	-	-	-	-	-	-	-	744	2	500-100
130908	**9**	**108241**	**8**	**80652**	**7**	**39978**	**16**	**14967**	**8**	**2429**	**4**	المجموع

المصدر: ONS و DPAT (Adrar et Tamanrasset)

وكانت تمنراست بمثابة ظاهرة حضرية مفاجئة في عمق الصحراء وعلى الحدود الجنوبية للجزائر مع كل من دولتي مالي والنيجر، وصنفها كوت مارك (Cote Marc) سنة 2002 ضمن المدن الصحراوية الجديدة التي أصبحت عاصمة إقليمية، بحيث تأسست بين 1929و1950 وكانت تشتمل على برج الأب دي فوكو (PèredeFoucauld) وقصر الأمنوكال موسى أغ أمستان وحوالي خمسة عشرة (15) مبنى عندما استقرت بها الحامية العسكرية سنة 1929 بعدما كانت إدارتها متمركزة في تغاهاوهاوت (Côte, 2002). ورافق هذا الاستقرار في الرتبة الحضرية ظهور تجمعات حضرية حديثة على المحور برج باجي مختار-تمنراست مثل تجمعات أبلسة، وسبلت اللتان عرفتا تحضر معتبر (Sbiga, 2005). كما ارتقت تجمعت برج باجي مختار إلى المرتبة الثانية بعد 1987، وذلك بفضل الديناميكية الديمغرافية المتسارعة التي شهدتها في الفترة 1987-1998 (Kouzmine,2007)، وأصبحت بذلك برج باجي مختار بمثابة الكفّة التي تبحث عن الوصول إلى حالة التوازن في الشبكة الحضرية الممتدة بينها وبين المدينة الأم تمنراست. فغير بعيد كانت برج باجي مختار في المرتبة الخامسة (5) أثناء إحصاء 1977، إلاّ أن التحولات المجالية الطارئة على تمنراست وضواحيها، وحركة الهجرات التي شهدتها المنطقة، " *بالإضافة إلى ذلك حدث جفاف كبير في المنطقة منذ* 1972-1973 *نتج عنه استقرار التوارق في المراكز الحدودية كبرج باجي مختار* " (Yousfi,2012 ;p50)، ومع الوقت ظهرت هذه التجمعة كمدينة منافسة لتمنراست في الشبكة الحضرية الحدودية للمحور برج باجي مختار-تمنراست.

أما باقي الرتب من 3 إلى 8 في 2008؛ فهي ناتجة عن محصلة الديناميكية الحضرية لهذه الشبكة بحيث تعتبر تجمعة أبلسة أهم مركز حضري بعد المراتب الأولى، تليها تجمعة سيلت، ثم إقلن وباقي التجمعات الحديثة. ومنه فإن هذا النموذج الوصفي المعبر عنه من خلال الجدول السابق، والمنحنيات البيانية المرافقة يعطينا حال الشبكة الحضرية عبر

التعدادات السكانية المعروفة بإستعمال قاعدة زيب (Zipf)، ويبرز الدور الذي لعبته التنمية المحلية في التجمعات الحدودية والوصول بها إلى حالة من التوازن بين عناصر الشبكة الحضرية خاصة بين تمنراست وبرج باجي مختار. وتجدر الإشارة إلى هذا الترتيب للوحدات الحضرية بالمحور الرابط بين برج باجي مختار وتمنراست هو بغرض معرفة موقع كل تجمعة في الشبكة الحضرية المدروسة، وقد لا تكون هذه التجمعات مصنفة في سلم الشبكة الحضرية بالمعايير القانونية، أو بمعايير الديوان الوطني للإحصاء حسب عدد السكان، وإنما هو تصنيف خاص بالمجال الحدودي الذي يطغى عليه الجانب الإداري التنظيم على الجانب الإحصائي، وذلك نتيجة للخصوصيات المجالية التي تتميز بها المناطق الحدودية، وأقاليم التوارق خاصة (لنصاري وبلال، 2018أ، 2018ب، 2018ج).

كل التجمعات المدرجة في هذا التصنيف هي مصنفة في مخططات التهيئة والتعمير البلدية والولائية كتجمعات حضرية رئيسية أو ثانوية، وتعتبر حالة 2008 كأخر معطيات إحصائية دقيقة ورسمية عن حجم هذه الشبكة الحضرية التي تشهد ديناميكية متسارعة على مستوى المناطق المبعثرة. بالنسبة لتقديراتنا الإحصائية لسنة 2017 حسب معطيات مديرية البرمجة (DPAT) فإن ترتيب التجمعات العمرانية الحدودية على المحور برج باجي مختار–تمنراست في الشبكة الحضرية لم يتغير كثيراً، بحيث حافظت كل التجمعات على مواقعها بالرغم من الزيادات التي عرفتها في الحجم السكاني (لنصاري وبلال، 2018د). وأهم تغير في هذه الشبكة هو ظهور تجمعة ثانوية جديدة في زيل الترتيب الهرمي للشبكة وهي تجمعة تين هينان.

الشكل رقم (04): تطور حجم التجمعات الحضريةالحدودية 1966–2017

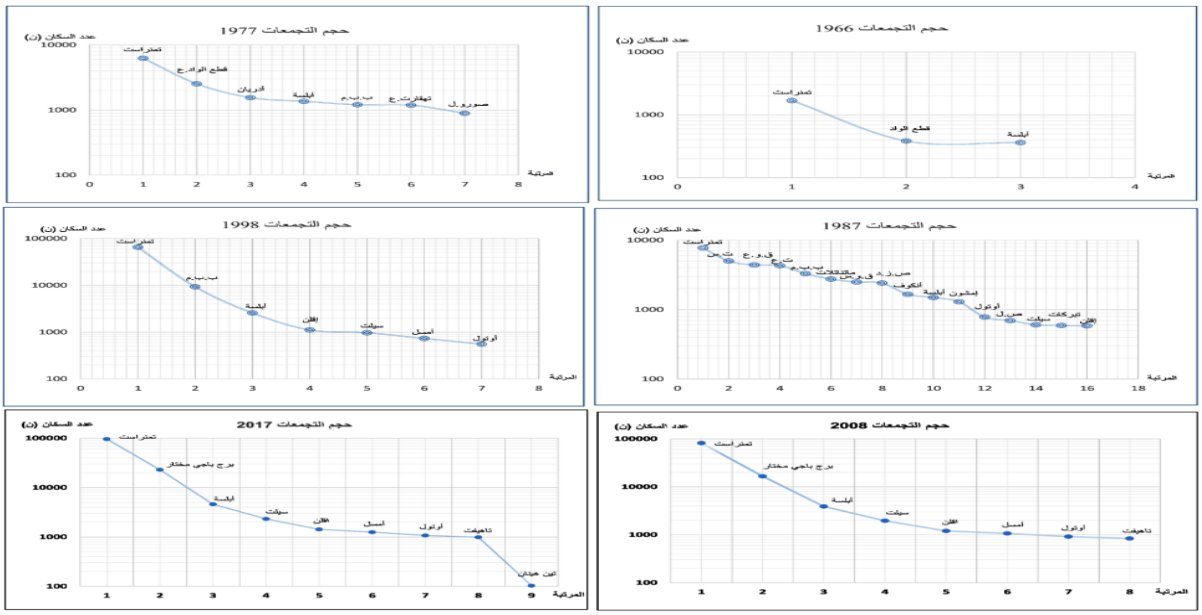

المصدر: ONS و DPAT (Adrar et Tamanrasset)

12. خـــاتمة:

بحكم مختلف التغيرات الطبيعية والبشرية التي مرت بها الأقاليم الجنوبية الحدودية تنامت ظاهرة التعمير على المحور برج باجي مختار–تمنراست، بدأت ملامح ظهور التعمير المكثف بالأهقار فترة الوجود الفرنسي بتمنراست منذ 1920. مع الوقت زاد التحضر بزيادة إستقطاب تمنراست لمختلف أنواع الأنشطة التي رافقت إنتقال الإدارة الفرنسية للأهقار. بعد أربعة سنوات من الإستقلال، عملت اللجنة الوطنية للإحصاء بإجراء أول إحصاء وطني عام للسكان والسكن 1966، أعطى هذا الأخير تقديرات لعدد سكان المناطق الحدودية حيث بلغ مجموع عدد سكان التجمعات الواقعة على محور دراستنا (تمنراست، قطع الواد، أبلسة) أنذاك حوالي 2429 نسمة. و أنتقل عدد التجمعات من أربعة تجمعات إلى ستة عشر(16) تجمعة في تعداد 1987، وكشف الإحصاء الموالي (1998) عن إلتحام النسيج الحضري لتمنراست بضواحيها مشكلة تكتل سكاني ذو حجم 65397 نسمة، وانتقل معدل النمو السنوي العام للمتجمعين من 9,41% بين 1966و1977 إلى 18,53% بين 1987و1998. وبلغ عددها سنة 2017 تسعة (9) تجمعات بعدما كان سبعة (7) تجمعات في 1998، وذلك عن طريق ظهور تجمعات جديدة ضمن مقررات مخططات التهيئة والتعمير المحلية (PDAU،PATW). ووصل الحجم السكاني بالشبكة الحضرية 130908 نسمة في 2017 (DPAT) حيث كان 108241 نسمة في تعداد 2008، وانتقل معدل التحضر العام للشبكة من 32,03% سنة 1987(ONS) إلى 85,17% سنة 2017 (DPAT). وتبقى الشبكة الحضرية للتجمعات الحدودية على المحور برج باجي مختار–تمنراست خاضعة لديناميكية عمرانية هامة فالمجال الجغرافي بالحدود الجنوبية للجزائر يخضع لإعتبارات جيوسياسية، إجتماعية، وإدارية خاصة نظراً لخصوصيات مجتمع التوارق والعزلة الناتجة عن شساعة أقاليمها.

قائمة المراجع :

- الجريدةالرسميةللجمهوريةالجزائرية،العدد15الصادرفي12مارس2006،ص16.
- الجريدةالرسميةللجمهوريةالجزائرية،العدد77الصادرفي15ديسمبر2001،ص18.
- سهيلإدريس.،2003، «المنهل "قاموسفرنسي–عربي"»،دارالأدابللنشروالتوزيع،بيروت،ص557.
- السّويدي محمد.،1986،«بدو الطوارق بين الثبات والتغيير»، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص ص 80-166.
- لنصاري أحمد مختار.،2014، «الديناميكية الحضرية لمدينة صحراوية حدودية حالة برج باجي مختار ولاية أدرار»، مذكرة ماستر في الجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة وهران2، وهران،ص ص35-47.
- لنصاري أحمد مختار.، بلال سيد أحمد.، 2018أ، «التحولات المجالية والبنية السوسيواقتصادية لمدينة صحراوية حدودية بأقصى الجنوب الجزائري "مدينة برج باجي مختار–ولاية أدرار"»، اشراف زيد الخير مبروك، تحولات المدينة الصحراوية الجزائرية، ج1، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، ص ص 153-172.

– لنصاري أحمد مختار.، بلال سيد أحمد.، 2018ب، «المناطق الحدودية بأقصى الجنوب الجزائري بين رهان التنمية وواقع التهيئة" حالة المقاطعة الإدارية برج باجي مختار–ولاية أدرار"»، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول التنمية في المناطق الحدودية الواقع والأفاق، يومي،19–20 مارس ، جامعة أدرار.

– لنصاري أحمد مختار.، بلال سيد أحمد.، 2018ج، «ظاهرة تحضر الحدود الجزائرية–المالية "حالة مدينة برج باجي مختار"»، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المناطق الحدودية للجزائر واقع التنمية ومتطلبات الأمن القومي، يومي 24–25 أفريل ، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3، قسنطينة.

– لنصاري أحمد مختار.، بلال سيد أحمد.، 2018د، «النمط العمراني في أقصى الجنوب الغربي الجزائري بين التخطيط والواقع "حالة مدينة برج باجي مختار الحدودية"»، يومي 02–03 ماي ، المركز الجامعي موسى اق اخموك، تمراست.

– لنصاري أحمد مختار.، بلال سيد أحمد.، 2016، «الديناميكية الحضرية في مدينة صحراوية حدودية بأقصى الجنوب الغربي الجزائري" مدينة برج باجي مختار–ولاية أدرار"، مداخلة في الأيام الجغرافية الجزائرية السادسة، يومي، 13–14 ديسمبر ، جامعة وهران2، وهران.

- BELGUIDOUM S., 2002 : Urbanisation et urbanité au Sahara, Revue Méditerranée, t. 99, n° 3-4, pp. 53-64.
- BELKHATIR A., 1999 : « Villes et territoires en Algérie », Méditerranée, t. 91, n°1-2. pp. 73-84.
- BELLIL R., 2008 : Mutation Touaregs , SNRPAH, Alger ,pp. 27-253.
- BENDJELID A., BRULE J.-C., FONTAINE J., 2004 : Aménageurs et aménagés en Algérie, Paris, L'Harmattan, 63p.
- BISSON J., 2003 : Mythes et réalités d'un désert convoité, le Sahara, Paris, l'Harmattan, pp.137-429.
- COTE M., 2012 : « Signatures sahariennes, Territoire vue du ciel », PUP-Aix-Marseille Université, pp.41-282.
- COTE M. (dir.), 2005a : La ville et le désert, le Bas-Sahara algérien, Paris – Aix-en-Provence, Karthala – IREMAM, 41p.
- COTE M., 2002a : « Des oasis aux zones de mise en valeur : l'étonnant renouveau de l'agriculture saharienne », Revue Méditerranée, t. 99, n°3-4, pp.5–14.
- COTE M., 2005b : « L'urbanisation aujourd'hui au Bas-Sahara », in COTE M. (dir.): La ville et le désert, le Bas-Sahara algérien, Paris , Karthala – IREMAM, pp. 13-26.
- COTE M, 1986 : « Les migrations internationales dans le bassin méditerranéen », Revue Méditerranée, troisième série, t. 59, n°4, pp. 103-105.
- COTE M., 1994 : « L'urbanisation en Algérie », Travaux de l'Institut Géographique de Reims, n°85-86, pp. 59-72.

- COTE M., 1998 : « Dynamique urbaine au Sahara », Villes algériennes, Insaniyat, n°5, CRASC, Oran, pp.85-92.
- COTE M., 2002b : « Avant-Propos », Le Sahara :cette autre Méditerranée, Revue Méditerranée, t. 99, pp.3-4.
- COTE M., 2002c : « De quelques villes nouvelles au Sahara », Revue Méditerranée, t. 99, n°3-4, pp. 71-76.
- D.P.A.T Adrar, 2017 : Annuaire statistique de la wilaya d'Adrar.
- D.P.A.T Tamanrasset, 2017 : Annuaire statistique de la wilaya de Tamanrasset.
- DIDA B., 2004: les régions de l'Ahaggar et du Tassili n'Azejer , ANEP, Alger pp39-135.
- DIMOU M., SCHAFFAR A., 2007 : « Evolution des hiérarchies urbaines et loi de Zipf ; Le cas des Balkans », Revue Région et Développement, n° 25, pp. 65-86.
- FONTAINE J., 2005 : « Infrastructures et oasis-relais migratoires au Sahara algérien ,« Annales de Géographie, n°644, pp. 437-448.
- FONTAINE J., FLITTI M., 2010 : « L'évolution de la population du Sahara de 1954 à 1998 », in BENDJELID A. (Dir), Ville d'Algérie. Formation, vie urbaine et aménagement ,CRASC, Oran, pp. 105-134.
- GAST M., 1981 : « Le désert saharien comme concept dynamique, cadre culturel et politique », Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°32, pp. 77-92.
- HADEID M., 2006 : Les mutations socio-spatiales d'un milieu à caractère steppique, le cas des Hautes plaines sud-oranaises, algérien, Thèse de doctorat d'Etat en géographie, Université d'Oran, pp.38-86.
- KOUZMINE Y., 2003 : L'espace saharien algérien : Dynamiques démographiques et migratoires, Université de Franche-Comté, pp.66-134.
- KOUZMINE Y., 2007 : Dynamiques et mutations spatiales du Sahara algérien, vers de nouvelles approches fondées sur l'observation , thèse de doctorat en géographie, Laboratoire ThéMA, Université de Franche-Comté, pp.69-169.
- KOUZMINE Y., 2010 : « Villes sahariennes et migrations en Algérie, polarisation et structures spatiales régionales », in BENDJELID A. (dir.), Ville d'Algérie. Formation, vie urbaine et aménagement, CRASC, Oran, pp.127-137.
- KOUZMINE Y., 2012 : Le Sahara algérienne Intégration national et développement régional, le Harmattan, paris, pp.11-40.
- KOUZMINE Y., FONTAINE J., 2018 :« Démographie et urbanisation au Sahara algérien à l'aube du XXIe siècle », Les Cahiers d'EMAM [En ligne], 38 | 2810, mis en ligne le 18 avril 2018, consulté le 30 juin 2018. URL : http://journals.openedition.org/emam/1426 ; DOI : 10.4000/emam.1426.
- KOUZMINE Y., FONTAINE J., YOUSFI B., OTMANE T., 2009: « Etapes de la structuration d'un désert , l'espace saharien algérien entre convoitises

économiques, projets politiques et Aménagement du territoire », Annales de géographie, n° 670 , pp. 659-685.
- LEVY J., LUSSAULT M., 2003 : Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, Belin, Paris. pp.706-708.
- MAACHOU H.M, 2013 : « Le M'zab ; de la pentapole à la métropole », bulletin des sciences géographiques, n° 28 ,1 e semestre, pp.63-70.
- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement, 2015 : PATW de Tamanrasset, ANAT, Phase 1.
- ONS., 1992 : collections statistiques ; Evolution des agglomérations 1966, 1977, 1987. N° 38.
- ONS., 2000 : Armature urbaine, RGPH 1998, Collection statistique n°97, Alger.
- ONS., 2011 : Armature urbaine, RGPH 2008, Collection Statistique n°163, Alger.
- PDAU de la commun de Bordj Badji Mokhtar (Réversion final), Société des travaux d'ingénierie d'architectures et d'urbanisme-TRIAU Omrane, Adrar 2010.
- PDAU de la commune d'Abalessa, U.R.B.A.B, Phase 3, 2015.
- PDAU de la commune Tamanrasset, Phase 1, 2014.
- YOUSFI B., 2012 : Dynamique urbaines, Mobilités et transports dans le sud –ouest algérien (Wilayas d'ADRAR et de BECHAR) , Thèse de doctorat en cotutelle en géographie et aménagement du territoire, Université d'Oran2 et université de Franche-Comté, France, pp.45-210.
- YOUSFI B., 2016 : « Les dynamiques urbaines dans le Sud-ouest algérien ; vers une nouvelle réorganisation de l'espace régional », in TRACHE S. M., YANCO J., (Dir), Carrefours Sahariens, CRASC, Oran, pp.371-384.

النمو السكاني وأثره علي التنمية العمرانية لمدينة الأبيض,السودان

Population growth and its impact on the urban development of the city of Al-Abiyyad, Sudan

د. أمير حسن عبد الله محمد

جامعة ام درمان الاسلامية كلية الاداب – قسم الجغرافيا استاذ مساعد

ah184012@gmail.com

ملخص:

تناول البحث النمو السكاني واثره على التنمية العمرانية لمدينة الأبيض وركزت بشكل خاص على الفترة (1983م – 2014م)، وذلك لما شهدته المدينة من تغيرات في السكان من زيادة في الحجم وتوزيع وكثافة, نتيجة النمو الطبيعي أو الهجرة, وما شهدته من توسع عمراني. كما هدف البحث إلي إبراز أهمية الدراسات السكانية في التخطيط, إذ إن الجوانب السكانية لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية للتنمية , وكذلك أهمية التخطيط لمستقبل السكاني وعمل توقعات لحركتهم وزيادتهم ووضع ذلك في الاعتبار عند وضع برامج التنمية العمرانية. كما تناول معوقات التنمية العمرانية , واثر التغيرات السكان على أنماط التنمية العمرانية, أهم مشكلات المدينة التي نتجت عن اثر الزيادة السكانية مثل (الجريمة والسكن العشوائي والتلوث). ومن اهداف البحث التعرف على انعكاس التغيرات السكانية على التنمية العمرانية واستخدام الارض بمنطقة الدراسة ووضع الاقتراحات للاستفادة منها في ضبط النمو والتوسع بهدف الحد من المشكلة. واستخدم الباحث بعض المناهج العلمية, منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي الكمي. وتوصل الباحث الى أهم النتائج، التغيرات السكانية كانت السبب الرئيسي وراء تدهور التنمية العمرانية. معوقات التنمية العمرانية بالمنطقة بسبب الزيادة السكانية والتمدد العمراني غير المخطط , في ظل الغياب التام لدور التخطيط الإقليمي والتنموي بالمنطقة. وانتشار السكن العشوائي الذي أدى بدوره إلي انتشار الجريمة كما بينت أن التوسع العمراني المستقبلي للمنطقة يسير في الاتجاه الجنوبي منها .

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني – التنمية العمرانية – التخطيط العمراني– مدينة الابيض .

Abstract:

The research dealt with population growth and its impact on the urban development of Al-Abyad city and focused particularly on the period (1983 - 2014), as the city witnessed changes in population in terms of increase in size, distribution and density, as a result of

natural growth or migration, and the expansion of urbanization. The research also aimed to highlight the importance of population studies in planning, as the population aspects are no less important than the economic aspects of development, as well as the importance of planning for the future of the population and making expectations for their movement and increase and take this into account when developing urban development programs. It also dealt with the obstacles of urban development, and the impact of population changes on the patterns of urban development, the most important problems of the city that resulted from the impact of population increase (such as crime, random housing and pollution). One of the objectives of the research is to identify the impact of population changes on urban development and land use in the study area and to develop proposals to use them in controlling growth and expansion in order to reduce the problem. The researcher used some scientific methods, including historical, descriptive, analytical and quantitative statistical method. The researcher reached the most important results, population changes were the main reason behind the deterioration of urban development. Obstacles of urban development in the region due to population increase and urban expansion unplanned, in the absence of the full role of regional planning and development in the region. The spread of informal housing, which in turn led to the spread of crime and showed that the future urbanization of the region is moving in the south direction.

Keyword: Population growth - Urban development - Urban planning - City of Al-Abiyyad .

1 المقدمة :

مع الزيادة العددية للسكان, والنمو العمراني خلال القرن العشرين, وما نتج عنه من مشكلات في ظل غياب التخطيط, أصبحت الحاجة ماسة لتحديد وتوجيه عملية نمو المدن والتنمية العمرانية لها وفق معايير محددة وفي الوقت المناسب. وأصبحت الحاجة إلي دراسة ووضع خطط من اجل خلق بيئة حضرية, تتلاءم مع التطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لسكان المدن. أن التطور العلمي الذي شهده العالم خلق نهضة شاملة في جميع مجالات الحياة لدى السكان , حيث شهدت الدراسات السكانية اهتماماً متزايداً من قبل الدول والمنظمات الدولية المختلفة في إصدار المؤلفات والكتب والأبحاث العلمية, لمواجهة هذا التزايد السكاني نتيجة التطور الكبير.وتأتي مدينة الأبيض في مصاف تلك المدن التي تعاني من هذه المشكلات, حيث تسلط الدراسة الضوء على التغيرات السكانية للمنطقة لتحقيق إغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية, ومد المجتمع بحقائق علمية تساعد في تنمية المنطقة وإعداد الخطط والمشروعات التنموية تلبية لاحتياجات السكان,و دراسة الخصائص الطبيعية والبشرية

ومورفولوجية المدينة من حيث النشأة ومراحل التطور والنمو, وتنمية الخدمات لإستمرارية التنمية العمرانية, ومعرفة السكان وعوامل تمركزهم وخصائصهم وتركيبهم ومعرفة أسباب الهجرة واتجاهاتها، والآثار المترتبة عليها, والوقوف علي مستوي الخدمات في المدينة ومدي كفايتها لتلبية حاجات السكان الحالية والمستقبلية .

مشكلة البحث

تناول البحث أثر النمو السكاني علي التنمية العمرانية بمدينة الأبيض, خاصة وان المدينة خضعت لعوامل النمو منذ النشأة حتي أصبحت أهم وأكبر المراكز العمرانية لولايات كردفان, لتميزها بالموقع الاستراتيجي المتميز.ولكن صاحب نموها زيادة مطردة في السكان بفعل الزيادة الطبيعية للسكان و الهجرات المستمرة نحوها من الريف بسبب التصحر والحروبات الأهلية القائمة مما أدي إلي العديد من المشاكل, الأمر الذي وقف عائقا إمام التنمية العمرانية بالمدينة.

أسئلة البحث

ما مدي تاثير النمو السكاني على التنمية العمرانية لمدينة الابيض خلال فترة الدراسة ويتفرع منها:

(أ) ما هى اسباب النمو السكاني فى منطقة الدراسة ، نمطه وتركيبه .

(ب) ما هي تاثيرات النمو السكاني على الخصائص العمرانية والبنية التحتية كماً وكيفاً ؟.

(ج) ما هو تاثير التمدد العمراني على مختلف استخدامات الارض بمنطقة الدراسة ؟.

أهمية البحث :-

تكمن أهمية البحث في الآتي :-

1/ تساهم فى توفير قاعدة بيانات للباحثين والدارسين يمكن الاستفادة منها مستقبلاً.

2/ تقدم توصيات يمكن ان تساعد الجهات التنفيذية فى تنفيذ بعض جوانب التنمية العمرانية.

أهداف البحث :-

التعرف على انعكاس التغيرات السكانية على التنمية العمرانية واستخدام الارض بمنطقة الدراسة ووضع الاقتراحات للاستفادة منها في ضبط النمو والتوسع بهدف الحد من المشكلة.

الرغبة في اعداد دراسة تسهم في حل قضايا التنمية العمرانية بالمدينة لحاجة المجتمع لهذا النوع من الدراسات المرتبطة به من اجل استشراق رؤية واضحة في عملية التنمية يشترك في اعدادها الجغرافيون .

فرضيات البحث :-

تتمثل فرضيات البحث فى الاسئلة التالية:

هل أدت الزيادة السكانية الي التاثيرعلى التنمية العمرانية بمنطقة الدراسة وعلى كم الخدمات ونوعيتها وتوزيعها الجغرافى ؟.

هل أثر النمو السكاني على الانماط العمرانية لمنطقة الدراسة وعلى استخدامات الارض فيها ؟.

منهجية البحث

إعتمد البحث علي عدة مناهج منها :

المنهج التاريخي

يستخدم هذا المنهج الإسترجاعي للحصول على أنواع مختلفة من البيانات والمعلومات ذات الطابع المعرفي لتحديد تأثير هذه الأحداث الماضية على المشكلات أو القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمعات في الأوقات الحالية.(عبيدات وآخرون , 1999 ,ص63). وقد استخدم الباحث هذا المنهج بغرض إعطاء صورة متكاملة وخلفية تاريخية عن منطقة الدراسة ومراحل التطور العمراني فيها وما طرأ عليه للوقوف على الآثار المترتبة على التنمية العمرانية اثر التغيرات السكانية خلال فترة البحث .

المنهج الوصفي

ويهدف المنهج الوصفي إلي اكتشاف الوقائع ووصف الظواهر وصفا دقيقا وتحديد خصائصها وتحديدها كيفيا وكميا ,إي تقوم بالكشف عن الحالة السابقة للظواهر وكيف وصلت إلي صورتها الحالية وتحاول التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل. (مروان ,2000,ص126). تم استخدام هذا المنهج بغرض التوسع في جمع البيانات عن ظاهرة التغيرات السكانية ثم تصميم استبانه طبقا لمشكلة البحث والفروض , كذلك لملائمة هذا المنهج لمشكلة البحث من خلال إتباع الملاحظة الميدانية وتوجيه المسح للكشف عن الحقائق غير المعلومة للباحث .

ج- المنهج السلوكي :

قد استخدم المنهج السلوكي الذي واكب ما يسمي بالثورة السلوكية في الجغرافية ، ولتفسير الظواهر وفقاً للجانب السلوكي للإنسان وكيف تؤثر سلوكياته على اتخاذ قرارات قد تكون مؤثرة في جوانب جغرافية. كما يوضح سلوك السكان داخل بيئتهم . واستفاد الباحث من هذا المنهج في توضيح اثر البيئة المحلية على سلوك السكان المهاجرين , وأثره على التنمية العمرانية في منطقة البحث .

د- الأسلوب التحليلي الإحصائي :

ويستخدم الأسلوب التحليلي في التوصل إلي فهم الوضع الحالي واحتمال المستقبل, وذلك بتصنيف البيانات وتحديد العلاقات بالأساليب الكمية والنماذج للتبوء بالمستقبل.(البنا, 2003,ص42). يعني تحليل تغير السكان ونموهم عبر الزمان, أما الأسلوب الإحصائي فيركز على تحليل البيانات وعرضها وتلخيصها لتحليل تأثير التغير السكاني على التنمية العمرانية بمنطقة الدراسة. واستخدم الباحث هذا المنهج في الدراسة التحليلية للآثار الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتغير السكان .

هـ- التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS) :

استخدمه الباحث في جمع وعرض و تحليل البيانات الرقمية بمنطقة البحث, بهدف التوصل الي العلاقات والارتباطات الكمية للظاهرات المختلفة بموضوع الدراسة , وعرضها في في شكل جداول وأشكال بيانية يسهل معها التعرف على مدى التغير في الظاهرة, ومعرفة الاهمية الاحصائية لنتائج البحث.

مصادر جمع المعلومات :-

اعتمد الباحث على عدة مصادر وأساليب لجمع البيانات التي تخص موضوع البحث تمثلت في الآتي :-

أ- المصادر الثانوية :

وشملت المصادر والكتب والدوريات والبحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث إضافة إلي التقارير من الوزارات والمؤسسات, والندوات والأبحاث العلمية.

ب- مصادر اولية :

هى الدراسة الميدانية التى تتمثل فى الملاحظة والمقابلات الشخصية والاستبانة، ورسم الخرائط وتحليلها باستخدام برنامج (GIS). لجمع البيانات وتحديد الأسلوب الذي يمكن استخدامه في البحث.

9- مفهوم النمو السكاني:-

يعد النمو السكاني في العالم أبرز الظاهرات الديموغرافية المميزة في العصر الحديث حيث يمثل تحديا هاما للبشرية وخاصة الشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التزايد في التنمية الاقتصادية بها وعلى إمكانيات توفير الغذاء لسكانها في ظل الظروف الراهنة.(أبو عيانة,1993, ص171). ويخضع النمو السكاني أو التغير السكاني لعاملي الزيادة الطبيعية (Natural Increase) والهجرة (Migartion) والزيادة الطبيعية وحدها هي المسئولة عن نمو السكان في العالم وزيادتهم ككل,أما الهجرة فتزيد أعداد السكان في مكان وتنقصه في مكان آخر.وتتمثل الزيادة الطبيعية في الفارق بين المواليد والوفيات.(إسماعيل,1997,ص ص35-46).

10- مفهوم التنمية العمرانية: -

تشير التنمية إلي أنها العملية المرسومة والمقصودة والمخطط لها تخطيطا سليما بهدف إحداث تغيير لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية وسياسية وذلك في حدود الإطار العام للدولة. و برز مفهوم التنمية بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية. وتطور المفهوم لاحقا ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك تنمية ثقافية تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.(الوكيل

,2006 , ص105). كما أنها محاولة جادة لتعديل النمو العمراني بالزيادة أو التوجيه و وتكييفه وفق أهداف وإستراتيجيات السلطة السياسية والإدارية ,في شكل تعاون مبرمج.(عاشور, 2008, ص322).

11- مفهوم المدينة :

بالرغم من كثرة العلماء المهتمين بتعريف المدينة إلا أنهم لم يعطوا تعريفا واضحا لها، ذلك لان ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى لأنها عرفت باختصاصات متعددة حسب وجهة نظر كل عالم فمنهم من فسرها في ضوء ثنائيات تتقابل بين المجتمع الريفي والحضري ومنهم من فسرها في ضوء العوامل الايكولوجية , ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية. وعرفها بارك أيضا على إنها منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر لها أنماط ثقافيه خاصة, حيث تشكل بناء متكامل يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها. (عبد العاطي ,2003 ,ص313).

12- الموقع الفلكى والجغرافى لمنطقة البحث:

تقع مدينة الابيض بين خطي طول 20 ,9 ,30– 30,19,20 شرقا , ودائرتي عرض 13,6,40 -13,17,40 درجة شمالا . أما جغرافياً فتقع في محلية شيكان ادراية خور طقت, تحدها من الشرق محلية أم روابة ومن الشمال محلية بارا بينما تحدها غربا ولاية غرب كردفان وجنوبا ولاية جنوب كردفان.

خريطة رقم (1) موقع منطقة البحث.

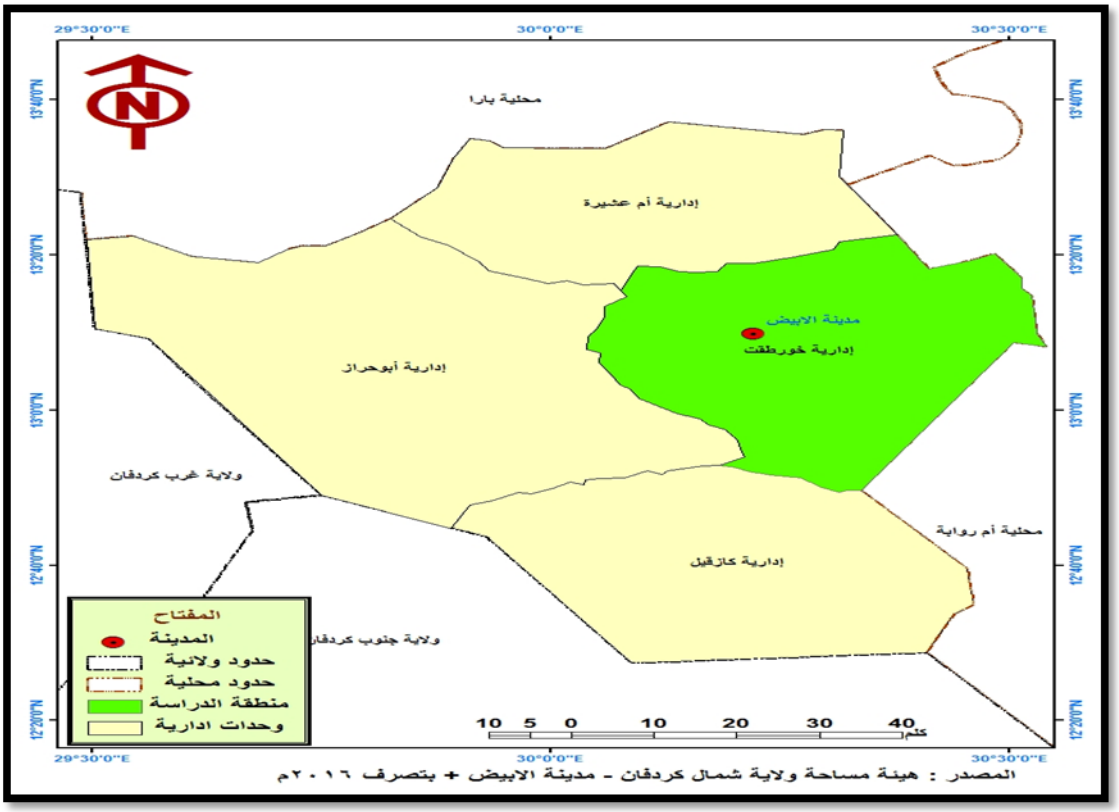

13: – **المساحة بمنطقة البحث**

تشغل مساحة قدرها (100.5) كلم , وتبعد مسافة(588) كيلومتر جنوب غرب الخرطوم. (مجلس التخطيط الاستراتيجي , الأبيض 2017م) .

14– الخصائص السكانية بمنطقة البحث

يعد التعرف على خصائص السكان في الماضي والحاضر والتوقعات المستقبلية من أهم الأمور في دراسة وتحديد نوع التنمية التي يحتاجها أي إقليم مستقبلا .ذلك لان الإنسان هو محور العملية التنموية المتكاملة والتي ترتبط الجوانب الاجتماعية فيها بالجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية , لذا فان دراسة خصائص السكان تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤثر على التنمية العمرانية بمنطقة البحث .

15– التطور التاريخي لمدينة الأبيض:–

تعتبر مدينة الأبيض حديثة النشأة مقارنة ببعض مدن السودان مثل سنار ومرو ي ودنقلا – على سيبل المثال لا الحصر – ويرجع تاريخ نشأة مدينة الأبيض إلي بداية القرن الخامس عشر الميلادي, حيث كانت عبارة عن مجموعة قرى صغيرة اتخذت مراكزا للتجارة, وبمرور الزمن ومع ازدهار تجارة القوافل مع مصر, خاصة في عهد مملكة سنار في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي. وأصبحت بعد ذلك أهم ميناء بري جنوب الصحراء ولعبت دورا مهماً في تجميع تجار الجنوب والوسط والشمال .وكانت مدينة الأبيض موضع تنازع بين الممالك ودويلات السودان المختلفة آنذاك خاصة مملكة الفور والفونج والمسبعات وفي عام 1748م, اتحد الفور والمسبعات وهزموا الفونج وحكموا لمدة خمس سنوات بعدها سيطر عليها الفونج وحكموا حتى عام1821م , حيث سقطت في يد الأتراك. ثم جاءت فترة حكم المهدية حتى عام 1899 م, و تلاها الحكم الثنائي والذي استمر حتى الاستقلال1956م.(شقير ,1981 ,ص 99).

16– الخصائص السكانية بمنطقة الدراسة:

أ. حجم السكان :–

تعتبر الزيادة في حجم سكان المدن إحدى الظواهر الديموغرافية المميزة في الدول النامية والسودان من الدول النامية التي تعاني مدنها نموا سريعا حيث ازدادت نسبة التحضر فيه من(8,3%) إلي(29,3%) حسب تعداد 1993م. وتعد مدينة الأبيض من المدن السودانية المتوسطة الحجم والتي نما سكانها نموا سريعا في الفترة من1956 -2014م, من (54000 – 338452) نسمة, بنسبة نمو تراوحت (2.1%- 2.9%). وعدد الأسر من (15821) في تعداد1973 م إلي (55686) أسرة تعداد 2008 م.

جدول رقم (1) حجم السكان وعدد الأسر بمنطقة الدراسة

سنة التعداد	عدد السكان	عدد الأسر	الزيادة (%)
1973	90073	15821	66.8
1983	138033	22638	53.2
1993	229425	38014	66.2
2008	338452	55686	47.5
2014	408043	68005	20.6

المصدر : الإحصاء , إدارة البيانات السكانية ,الأبيض 2017م

الانخفاض في نسبة الزيادة السكانية في عام 2008م, يرجع لعامل الهجرة التي بدات في الانخفاض , وفي عام 2014م لعامل الزمان (تقديرات ل6 سنوات فقط).

ب. النمو السكاني بالمدينة وخصائصه :-

تعتبر دراسة وتحليل التغيرات السكانية من نمو وتوزيع وكثافة, ذات أهمية كبيرة في عملية التخطيط والتنمية العمرانية, إذ تبين حجم ونوع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للسكان, ونوع خدمات البنية الأساسية خاصة خدمات التعليم والصحة وغيرها من ضروريات التنمية العمرانية, ونعمل على تحليل تلك التغيرات السكانية للوصل إلي تأثيراتها على التنمية العمرانية لمنطقة الدراسة. ويمكننا معرفة تطور حجم السكان حيث يلاحظ أن هنالك زيادة سريعة في عدد السكان إذ كان سكان المدينة نحو(54000) نسمة في تعداد 1956م. لان المدينة بمواردها المحدودة آنذاك لم تكن قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من السكان, كما أن الهجرة من الريف إلي المدينة كانت محدودة الحجم .وفي تعداد عام 1973م أصبح عدد السكان(90073) ألف نسمة بزيادة مطلقة بلغت(36.073) نسمة بنسبة نمو بلغت(2.1%) وبذلك أصبحت المدينة تصنف من المدن السودانية المتوسطة الحجم التي شهدت نموا إداريا واسعا أدى إلي زيادة التجارة خاصة المهاجرين من وسط السودان وشهدت المدينة تغيرات اجتماعية واقتصادية واسعة و ظهرت جماعات من المثقفين مثل المعلمين والمهندسين والأطباء والإداريين وغيرهم من موظفي الدولة. هذا وقد ساعد تنامي تيارات الهجرة من الريف المجاور الذي كان يعاني تدني في الإنتاج الزراعي والفقر والعطالة الموسمية على ارتفاع عدد السكان إلي الضعف خلال 1973 – و1983م. ثم تضاعف عدد السكان للمرة الثانية خلال 1983-1993م. ليصبح عدد السكان(229,425) نسمة، بمعدل نمو بلغ (2.9%) وذلك نسبة للهجرات الكثيفة من الريف إثر الجفاف والتصحر الذي ضرب البلاد في تلك الفترة ونشوب الحرب الأهلية بجنوب كردفان .ونتيجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المدينة ازداد عدد السكان حتى بلغ(338.452) ألف نسمة عام 2008م, بزيادة مطلقة بلغت (109027) نسمة وبمعدل نمو(2.5%). أما تقديرات عام 2014م. فقد أشارت إلي أن عدد السكان وصل إلي(408034) نسمة، بزيادة مطلقة (30,418) نسمة ونسبة النمو (2.5%) خلال (6) سنوات فقط. هذه الزيادة في

النمو السكاني تبعها توسع أفقي للمدينة وترامت أطرافها وزاد الضغط على الخدمات المتاحة في ظل غياب التخطيط التنموي لمواجهة مثل هذه التحديات السكانية الماثلة والمستمرة. الجدول (2)

جدول رقم (2)عدد السكان والزيادة المطلقة والزيادة السنوية لمدينة الأبيض 1983م-2014م

السنة	عدد السك	الزيادة المطلقة	الزيادة السنوية	نسبة الزيادة السكانية	نسبة التغير
1956	54000	-	-		-
1973	90073	36073	2122	%66.8	%2.1
1983	138033	47960	4796	%53.2	%2.5
1993	229425	91392	9139.2	%66.2	%2.9
2008	338452	109027	7268.5	%47.5	%2.5
2014	408034	69582	11597	%20.6	%2.5

المصدر : عمل الباحث استنادا على البيانات السكانية –الأبيض 2017م

ج. مقارنة زيادة السكان (حجم السكان) بمنطقة الدراسة :

لمعرفة مدى التغير والزيادة في النمو السكاني لمنطقة الدراسة لابد من مقارنة عدد السكان خلال الفترات بين التعدادات, ونسبة لعدم توفر الإحصاءات والبيانات خلال التعدادات السابقة لمنطقة الدراسة فقد اعتمد الباحث على التعداد الأخير 2008م وتقديرات 2014 م. وتم اخذ أحياء عينة الدراسة كنموذج للمقارنة. من خلال الخريطة رقم (2) نجد أن الزيادة في عدد السكان كان من نصيب الأحياء الطرفية مثل شيكان والصحوة والشهداء غرب المدينة, وأحياء طيبة جنوب وكريمة شمال والقلعة جنوب, أما أحياء وسط المدينة فكان الزيادة السكانية فيها محدودة نوعا ما و ذلك لأسباب بعضها اقتصادية مثل ارتفاع أسعار المساكن وضيق المساحات السكنية, وضعف دخل الفرد المهاجر وعدم توفر الخدمات الضرورية التي تقدم لإنسان المدينة. والتي يقابلها سهولة الحصول على المسكن في الأطراف و تدني أسعار إيجار المساكن وسهولة إنشاء المباني بالمواد المحلية والمتوفرة, كما أن للعامل الاجتماعي دورا بارزا في ذلك إذ يعتبر عامل الانتماء إلي الجنس أو القبيلة أهم العوامل في تركز السكان خاصة المهاجرون بسبب الكوارث الطبيعية والحروب فنجد اغلبهم يشكل ملامح التوزيع السكاني بالمدينة.وهذا ما يوضحه جدول رقم (3) مقارنة عدد السكان لتعداد 2008م وتقديرات 2014 لأحياء العينة

اسم الحي	عدد السكان 2008	عدد السكان2014	الزيادة المطلقة	نسبة الزيادة
عرفات	2115	2501	386	%18,2
كريمة شمال	19600	23173	3573	%18,2
امتداد طيبة جنوب	14466	17104	2638	%18,2
البترول	3124	3697	573	%18,3

القلعة جنوب	9852	11648	1796	%18,2
رياض الصالحين	2896	3423	537	%18,5
الصحوة شمال	9600	11350	1750	%18,2
الشهداء	17414	20588	3174	%18,2
الربع الثاني	7307	8639	1332	%18,2
الوحدة	6259	7420	1161	%18,5
شيكان	16193	19143	2950	%18,2
القبة	4593	5431	838	%18,2

المصدر : عمل الباحث استنادا على البيانات السكانية ,الأبيض 2017م.

د. كثافة السكان :-

نجد أن كثافة السكان و حسب تقديرات 2014م قد ارتفعت بصورة ملحوظة وسريعة , وقد قسمت الي خمس فئات هي:

1 -كثافة سكانية عالية جداً: وتمثلت في حي شيكان و حي الله كريم جنوباً, وحي طيبة جنوب شرقاً ,وذلك للهجرات بسبب الحرب في ولاية جنوب كردفان وولايات دارفور, واحياء كريمة شمال والشهداء شمالاً, وهذه بتاثير الكوارث الطبيعية , وتتراوح بين (17.1 -21.6) نسمة/ كلم 2.

2 -كثافة سكانية عالية : تمثلت في أحياء القلعة شمال وجنوب وكريمة جنوب وطيبة شمال في شرق المدينة , واحياء الصحوة شمال وجنوب في غربها , والخرسان جنوباً , كذلك لعامل الحرب , وتتراوح (12.6 – 17.1) نسمة /كلم2.

3 -أحياء ذات كثافة فوق الوسط , وهي الصحافة والصالحين جنوباً, لموقعها على طريق المواصلات الولائي (الابيض – الدلنج), والفلاح وحسيب والوحدة غرباً, وحي الناظر والرحمة شمالاً, وحي الصفا وامير في الشرق وحي الربع الاول والثاني (وهي مناطق القلب) فتتراوح (8.2 – 12.6) نسمة /كلم2 .

4 -الأحياء ذات الكثافة الوسط فتشمل حي المطار والفردوس والواحة ورياض الصالحين في الجزر الشرقي للمدينة , وهي مناطق سكن (درجة اولى) بجانب احياء الرديف والرميلة والقبة في الوسط, ,و الأبحاث الزراعية, المنطقة الصناعية, , امتداد كريمة شمال, حسيب واليرموك , وود الياس, وتمثل (3.7 – 8.2) نسمة /كلم 2 .

5 -وأخيرا تشاركت بقية أحياء المدينة في كثافة منخفضة, تراوحت بين (0.7 – 3.7) نسمة /كلم2. الخريطة رقم (2) توضح ذلك .

هـ. توزيع السكان :-

من خلال خريطة كثافة السكان(2), يتضح أن السكان يميلون إلي التركز في الأحياء الطرفية أو الجديدة, وهذه الأحياء هي مناطق التدفق السكاني عن طريق الهجرة بأسبابها المختلفة , حيث نجد عامل الانتماء إلي الجنس أو القبيلة هو السبب الرئيسي

وراء هذا التركز خاصة الهجرات بسبب الكوارث الطبيعة والتي يتركز اغلب المهاجرين عنها في مناطق أقصى شمال المدينة مثل حي الشهداء وامتداد حي الناظر وامتداد كريمة وجزء من الصحوة شمال إذ تحوي قبائل شمال كردفان مثل دار حامد ومجانيين وكبابيش. بينما تحوي الأحياء الجنوبية والغربية المهاجرين بسبب الحرب من ولاية جنوب كردفان وولايات دارفور, إضافة إلي سهولة الحصول على الأراضي السكنية سواء أن كانت (إيجار أو شراء أو سكن عشوائي). أما منطقة القلب فيتركز السكان فيها لتوفر الخدمات والقرب من المؤسسات الخدمية , والمكاتب الحكومة وإداراتها المختلفة .

انظرالخريطة رقم (2).كثافة وتوزيع السكان بمنطقة الدراسة

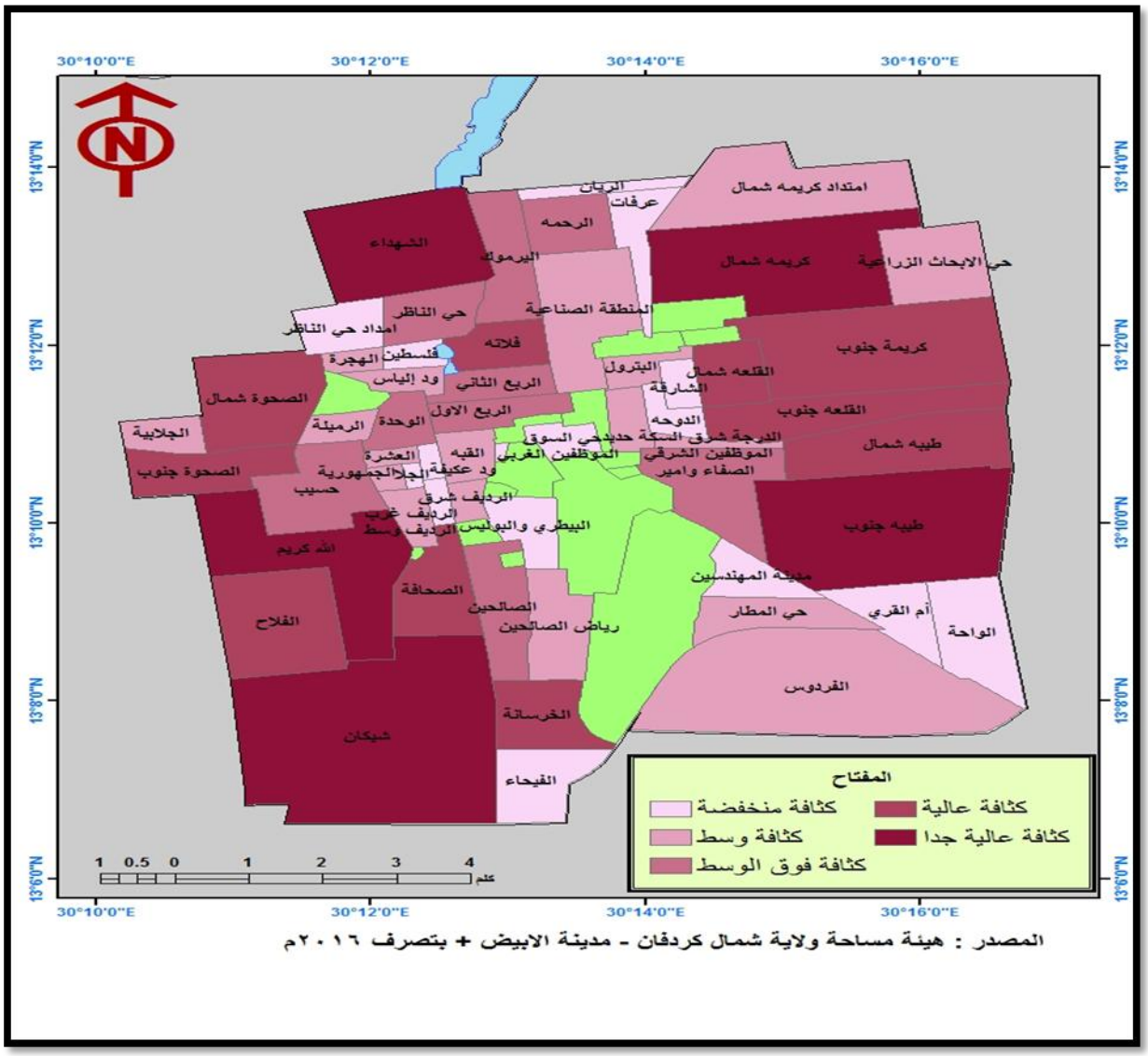

المصدر : هيئة مساحة ولاية شمال كردفان - مدينة الابيض + بتصرف ٢٠١٦م

جدول رقم (4) تقدير حجم السكان المستقبلي لمدينة الابيض 2014 -2035 م

السنوات	التقدير المستقبلي	السنوات	التقدير المستقبلي
2015م	421950.4	2026م	575030.8
2016م	435866.8	2027م	588947.2
2017م	449783.2	2028م	602863.6
2018م	463699.6	2029م	616780,0
2019م	477616,0	2030م	630696.4
2020م	491532.4	2031م	644612.8
2021م	505448.8	2032م	658529.2
2022م	519365.2	2033م	672445.6
2023م	533281.6	2034م	686362,0
2024م	547198,0	2035م	700,278,4
2025م	561114.4	----	-------

المصدر : عمل الباحث استنادا على بيانات اخر تقدير للسكان بمنطقة الدراسة 2017م

ومن خلال التقديرات في الجدول اعلاه ,يتوقع ان يتضاعف عدد السكان بمنطقة الدراسة بحلول عام 2035م ليبلغ (700.278.4) الف نسمة . وهذا يعني ان اعداد السكان في ازدياد مستمر ما لم تتعرض لظروف تجعلها قابلة للغيير بمرور الزمن , وان استمرار النمو السكاني بهذه الوتيرة يفرض توجيه مؤشرات التنمية العمرانية على نحو مدروس بما يتلاءم ويفي بمتطلبات الاعداد السكانية المتوقعة مستقبلا.

17- أثر النمو السكاني على التوسع الافقي للمدينة :

1 التوسع العمراني منذ النشأة وحتى 1983م :

تعتبر بداية الحكم التركي للسودان هي بداية تاريخ مدينة الأبيض الحديثة رغم أنه حتى ذلك التاريخ لم تعرف المدينة ظاهرة النمو السكاني ولا توجد إشارات تفيد بوجود نمو سكاني خلال تلك الفترة . وبعد دخول السكة حديد 1912م, أصبحت نقطة التحول الرئيسية في نمط العمران وازدهار التجارة وصارت بذلك مركزا لنشاط الشركات التجارية وأدى هذا إلي نمو السكان وزيادة المساحة العمرانية ,واستمر العمران علي هذا النمط حتى بداية الحرب العالمية الثانية, وبعدها تغير نمط العمران وأعيد تخطيط المناطق السكنية التي تجاور منطقة القلب التجاري (أحياء الربع الاول والثاني, بلدو, القبة, الموظفين, الدرجة , السكة حديد, حي المنطقة الصناعية, البترول). وأنشئت محطة تنقية المياه وتم رصف الشوارع بالإسفلت. (القدال

,1986,ص279). وشهدت الفترة التي أعقبت الاستقلال تطورا ملحوظا متمثلا في دخول واستخدام الآلات الزراعية,وبقيام المشاريع الزراعية الكبرى قامت المصانع وزاد اقتصاد البلاد مما أدى إلي ارتفاع معدل نمو السكان. (العبادي,1974,ص15) . وكانت مساحة المدينة انذاك 49.8كليلومتر.

2 التوسع العمراني للفترة من (1983م– 1992م):–

توسعت مدينة الأبيض توسعاً كبيرًا وملحوظا خلال فترة الدراسة من العام 1983م وحتى 1992م, حيث ازداد عدد سكان المدينة بسبب الزيادة الطبيعية و الهجرة الناتجة عن الكوارث الطبيعية المتمثلة في الجفاف الذي ضرب البلاد خلال الفترة (1983م–1985م), وقد تضررت معظم أنحاء كردفان ونزحت أعداد كبيرا جدا من السكان من الريف إلي المدن الكبرى ومن بينها الأبيض، التي كان لها النصيب الأكبر من الهجرات وكونت امتدادات سكنية تمثلت في حي الشهداء في أقصى شمالها وقد نما عشوائيا وأعيد تخطيطه في عام (1992م), وجزء من حي كريمة شمال ,وامتداد حي الناظر وحزام الهجرة في الجزء الشمالي الغربي, وغرباً حي الصحوة شمال, وإمتداد حسيب,وحي الله كريم غرباً, وحي طيبة, في الجزء الشرقي وهي مجموعات من قبائل شمال كردفان .

3 التوسع العمراني للفترة من 1992 –2014م :

نجد ان الحرب الأهلية في ولاية جنوب كردفان وولايات ودارفور قد أسهمت في تدفق السكان الي منطقة الدراسة بحثا عن الأمن, وتكونت امتدادات سكنية جديدة منتشرة في جميع أنحاء المدينة متمثلة في إمتداد كريمة شمال وعرفات, والريان, واليرموك, في الجزءالشمالي,وحي الصحوة جنوب, وشيكان والجلابية غرب وشمال غرب المدينة كما قامت أحياء عشوائية, كحي الفلاح . ونسبة لغياب الخطط الإسكانية , فقد امتدت المدينة أفقيا حتى ضمت جزء كبير من المناطق الزراعية والقرى الصغيرة التي تجاورها مثل قرية خور طقت شرقا وقرى الجلابية غربا ,الخرسان (حي العرب) في جنوبها.هذا على سبيل المثال لا الحصر.

وقد نمت كل هذه الاحياء عشوائياً وتم تنظيمها واعادة تخطيطها بالجهد الشعبي (اللجان الشعبية) بالتنسيق مع الجهات ادارة التخطيط العمراني .

وبدأت المساكن من المواد المحلية في البناء (رواكيب وقطاطي من القش والطين الاخضر).

اضافة الي المخططات السكنية الجديدة مثل حي عرفات وحي الريان في أقصى الشمال وحي الفلاح جنوب غرب وحي الفيحاء جنوبا والفردوس والواحة وأم القرى. ورياض الصالحين,فتمثل نموذج لنمط العمراني الحضري من حيث مساحة المسكن ونوعية مواد البناء الثابتة. أما من حيث الجانب الخدمي. وهذه الاحياء قد نمت في الفترة (1992م–2014م).

خريطة رقم (3) التوسع العمراني خلال الفترة 1983-2014م

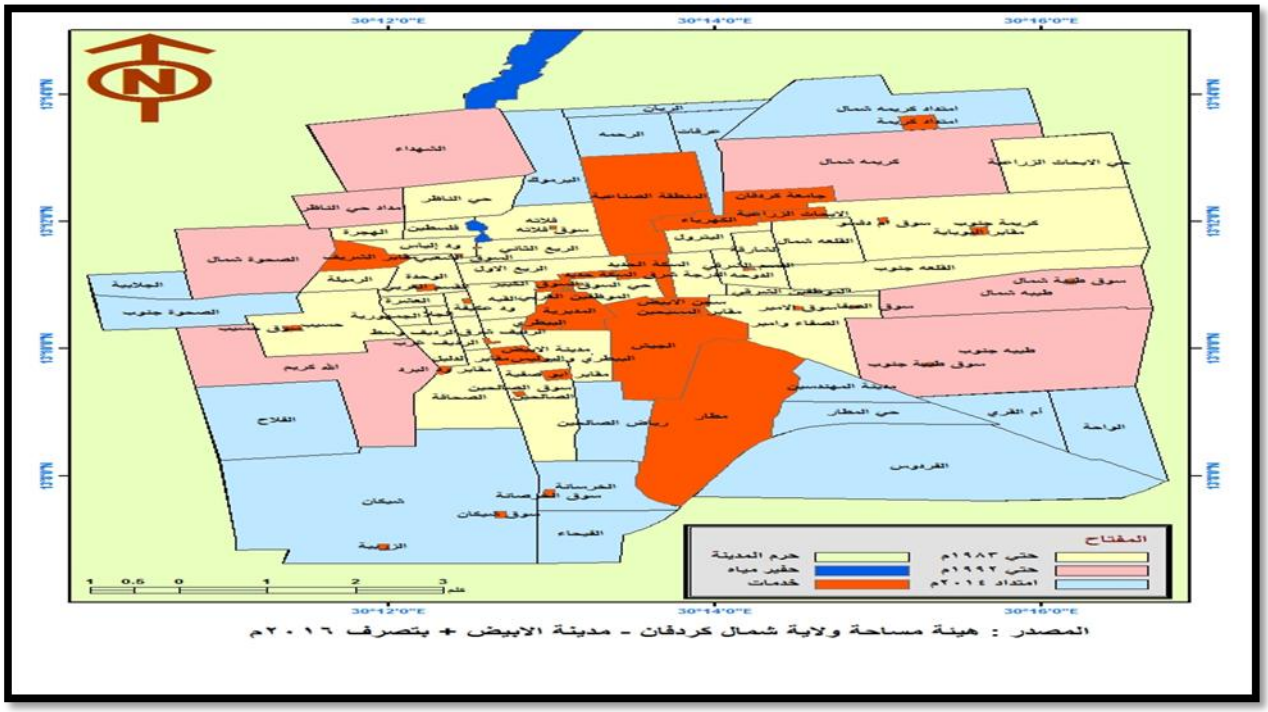

18- الخطط التي قامت عليها المدينة :

نجد أن لكل مدينة طابعها الخاص بها وموروفولوجيتها المميزة . ونعمل في هذا الجزء من الدراسة على تطبيق نظريات النمو الحضري الوظيفي الوارد ذكرها في الفصل الثاني من هذه الدراسة لإبراز الملامح العامة والنمو الحضري والتغير الوظيفي لمدينة الأبيض وفقا لأثر التغير السكاني.

ففي نظرية النمو الحلقي (the concentric zonal theory) والتي جاء بها عالم الاجتماع الحضري الأمريكي بيرجس عام 1925م. تنطبق هذه النظرية إلي حد كبير على مدينة الأبيض خاصة في وسطها في المرحلة الأولى من القرن الخامس عشر وحتى عام 1820م. حيث كانت المدينة عبارة عن مجموعة من القرى الصغيرة حول المنطقة الحالية للمدينة واتخذت هذه المنطقة مركزا للتجارة ومعبرا للقوافل. أما في الوقت الراهن تمثلها منطقة المديرية ومنطقة السوق الكبير وحي الموظفين ,تليها المنطقة السكنية المتوسطة مثل حي المنطقة الصناعية والأرباع وحي القبة .أما المنطقة السكنية الأفضل فتمثلها أحياء الشارقة والدرجة والدوحة والبترول حيث السكن درجة أولى إضافة إلي حي المطار. وأخيراً المنطقة الهامشية فتمثلها الأحياء الطرفية حول المدينة ومناطق السكن العشوائي الفقيرة حيث الرحلات اليومية للسكان إلي وسط المدينة بحثا عن العمل أما بالنسبة لنظريات القطاعات لهومر هويت يرى فيها التركيب الداخلي للمدينة المحكوم باتجاه الطرق الخارجة من مركز المدينة نحو الأطراف حيث تمتد قطاعات عمرانية من المركز إلي الأطراف على طول طرق المواصلات . فهذه النظرية تنطبق علي مدينة الأبيض بصورة جزئية حيث زادت أهمية المدينة وتطورت عمرانيا بعد ربطها بالشوارع المعبدة من مركز المدينة إلي الأطراف ثم إلي الولايات الأخرى,

الأمر الذي شجع قيام الأحياء الطرفية مما زاد الحركة التجارية والعمرانية بالمدينة وبالتالي الزيادة في عدد السكان ونموهم. أما نظرية النوايات المتعددة التي جاء بها العالمان هاريس وادوارد اولمان عام 1954م. والتي تشير إلي أن نمو المدينة قد يفضي إلي نوايات أخرى ونجد أن مدينة الأبيض بعد أن زاد نموها وانتشرت امتداداتها السكنية واتسعت رقعتها خاصة في خلال الفترة (1983-2014م) والتي أبرزت جزءاً كبيراً من ملامح ومراحل التطور العمراني حيث قامت الأحياء السكنية التي كانت شبه قرى, طالها التنظيم العمراني وأصبحت نوايات مستقلة في بعض الخدمات فشيدت بها المدارس وقامت الأسواق,هذا إضافة إلي خطوط النقل التي تربطها بالمركز مثل قرى خور طقت والبان جديد و الخراسان والجلابية غرب الأبيض.

ويمكن القول بان مدينة الأبيض تمتاز بالتنوع في خططها, فنجد أجزاء منها تشبه الخطة الشبكية من حيث سهولة وفهم ومعرفة أسماء الشوارع وترقيم المباني وسهولة الامتدادات السكنية , وسهولة التصميم وتخطيط المواقع كما حدث في إعادة تنظيم وتخطيط المناطق العشوائية حول المدينة مثل أحياء الله كريم والشهداء والصحوة. كما أن إمكانية الوصول بين مركز المدينة والأطراف والتمييز بين الشوارع الرئيسية والفرعية, وامتداد النمو من المركز نحو الأطراف وخروج الطرق من المركز في شكل إشعاعات نحو الأطراف فيشبه ذلك الخطة الدائرية الاشعائية. أما نمط الخطة الشريطية فيتمثل في امتداد المدينة الطولي على جانبي المجري المائي الذي يقسم المدينة إلي قسمين شبه متساويين شرقي وغربي على امتداد طولي من الجنوب إلي الشمال, ونمو العمران على جانبيه جعل من الصعوبة وصول المناطق الهامشية البعيدة الناتجة عن التمدد العمراني إلى المركز ,إضافة إلي صعوبة وصول الخدمات إلي تلك الهوامش .

19- أثر نمو السكان على الأنماط العمرانية واستخدامات الأرض بمنطقة الدراسة :-

يتمثل تأثير النمو السكان على الانماط العمرانية في الاستخدام السكني والذي يمثل معظم مساحة منطقة الدراسة, والاستخدام الصناعي وتمثله بعض الصناعات المتوسطة إضافة الورش الصغيرة في الأسواق وداخل الأحياء,والاستخدام التجاري وتمثله الأسواق الكبيرة إضافة إلي البقالات داخل الأحياء, والاستخدام الأمني المتمثل في مراكز الشرطة والمنطقة العسكرية, ولتوضيح ذلك سنتناول هذه التأثيرات بالتفصيل .

1- الاستخدام السكني:-

تعد الوظيفة السكنية من أوائل أنماط استخدامات الأرض بمنطقة الدراسة والمحرك الأول في نموها, ويعد النمو السكاني عاملا أساسيا في نمط استخدام الأرض السكني ويتمثل الاستخدام السكني بمنطقة الدراسة في الأحياء السكنية المختلفة الأنماط والتي تتكون من(112) حي سكني, مقسمة إلي درجات سكنية تحكمها مساحات محددة من سلطات التخطيط العمراني بالمنطقة تمثل الدرجة الثالثة (61,2%) من جملة المساحات المخصصة للسكن فئة (350- 400) متر مربع تليها فئة (250 -300) متر مربع بنسبة (36,2%), أما الدرجات الأولى والثانية فتمثل نسبة (1,97%) و(0.66%) على التوالي وتمثل الأخيرة النمط العمراني الراسي الحديث مثل حي المطار والدوحة والشارقة شرق المدينة .

شكل رقم (1) مساحة السكن لعينة الدراسة

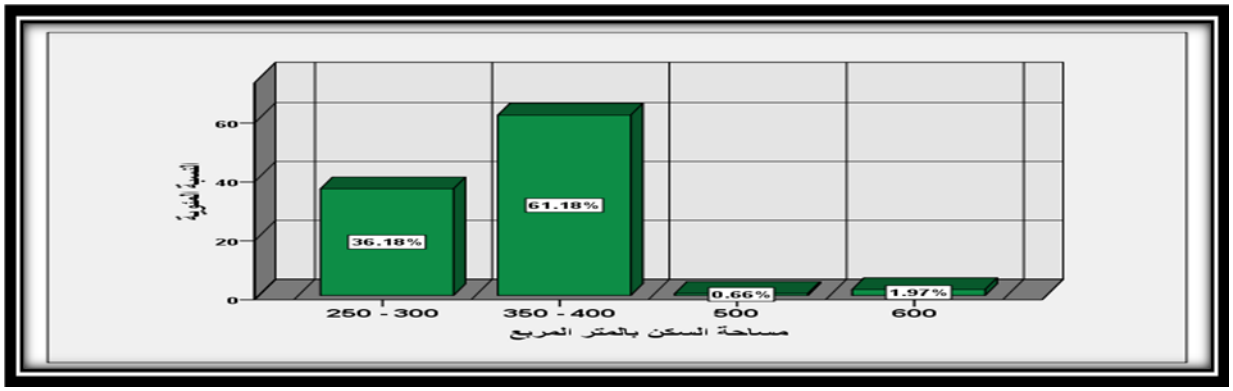

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث 2017م.

تتنوع حالات السكن بمنطقة الدراسة ويمكن القول بان الحالة العامة للمساكن جيدة بنسبة (44,74%) من إجمالي المساكن, رغم وجود مناطق متردية تتمثل في الأحياء السكنية القديمة التي بدأت عشوائيا ثم طالها التنظيم مثل (أحياء القبة والأرباع) وتعتبر مقبول الحالة وتمثل نسبة (36,84%), والأحياء الطرفية التي يغلب عليها الطابع العشوائي وتمثل (4,61%).

شكل رقم (2) حالة السكن لعينة الدراسة

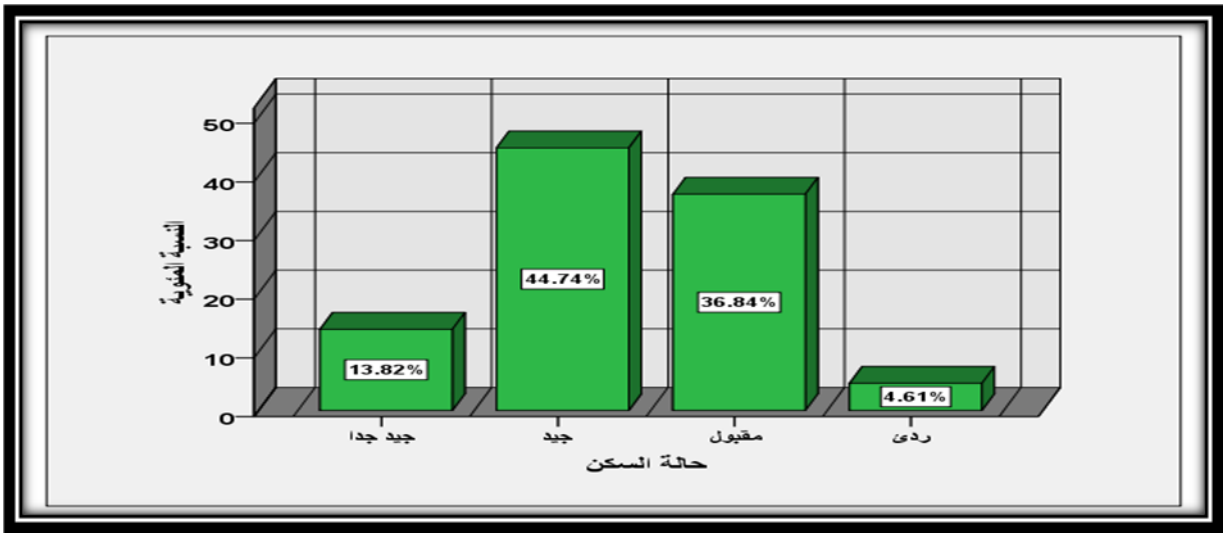

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث 2017م.

وان (59,21%) من المساكن هي ملك للسكان, وهذا يكون داعما لأهداف التنمية العمرانية في جانب إحلال وتجديد المناطق المتردية عمرانيا, إذ يجعل المشاركة الشعبية والمجتمعية في عملية التنمية أكثر استحسانا وقبول .

شكل رقم (3) نوع ملكية السكن لعينة الدراسة

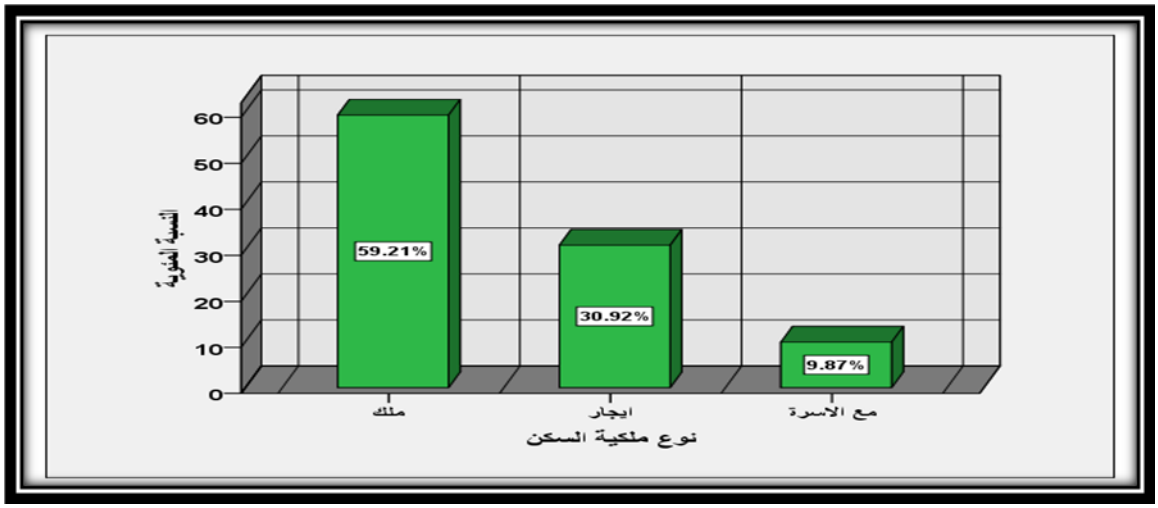

المصدر : الدراسة الميدانية للباحث 2017م.

صورة رقم (1–2–3) نمط بناء حسب الدرجات.

(1–الدرجة الاولي) (2– الدرجة الثانية) (3– الدرجة الثالثة)

المصدر : الدراسة الميدانية 2017م

كما ان هناك انماطاً عمرانية جمعت بين التحديث والطابع الحضاري والثقافي للمدينة مثل مباني منطق المديرية والتي تم توسعتها لمجابهة خدمات السكان المتزايدة (المؤسسات الحكومية).

صورة (4) بناء حديث صورة (5) بناء أثري

المصدر : الدراسة الميدانية 2017م.

20– المشكلات التي نتجت عن النمو السكاني بمنطقة الدراسة:

تتمثل اهم مشكلات منطقة الدراسة فى المساكن العشوائية كواحدة من التحديات التى تواجه التنمية العمرانية ، ويأتى التلوث ثانياً ثم الجريمة والبطالة, وسنتطرق اليها بالتفصيل في هذا الجزء من البحث .

أ –السكن العشوائي :

يمثل السكن العشوائي عقبة أمام التنمية العمرانية بمنطقة الدراسة وذلك من خلال عدم ملائمة شكل السكن مع الظروف البيئية السائدة مما يتسبب في الأوضاع الصحية المتردية من خلال الأمراض والأوبئة التي تنتشر بين السكان جراء السيول ومياه الأمطار الراكدة أو من ارتفاع درجات الحرارة مع صعوبة توفير المرافق الصحية فيها ,هذا غير الحملات الصحية وبعض العيادات المتحركة من المنظمات الطوعية , كما أن ظروف السكن العشوائي لا تسمح بإقامة المدارس وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى فضلا عن تدني مستوى الدخل الفردي والذي لا يفي المتطلبات اليومية للسكان . إضافة إلي أن شكل السكن العشوائي والذي غالبا ما يكون في مدخل المدينة أو مخرجها يشكل واجهة غير حضارية ومنظرا سيئ تقع عليه عيون الزوار والسياح. وقد كان للعوامل الطبيعية المتمثلة في التركيب الجيولوجي (التربة والمناخ) والسطح أثر كبير في تمدد السكن العشوائي بالمنطقة حيث سهولة إنشاء المباني والتي عادة تكون من الكرتون أو الجوالات والقش (الحصير) , إضافة إلي سرعة تصريف مياه الأمطار في التربة الرملية .(خريطة رقم (6) توضح مواقع السكن العشوائي بالمنطقة .والصور تمثل نماذج للسكن العشوائي لمنطقة الدراسة .

خريطة رقم (6) امتداد السكن العشوائي بمنطقة الدراسة

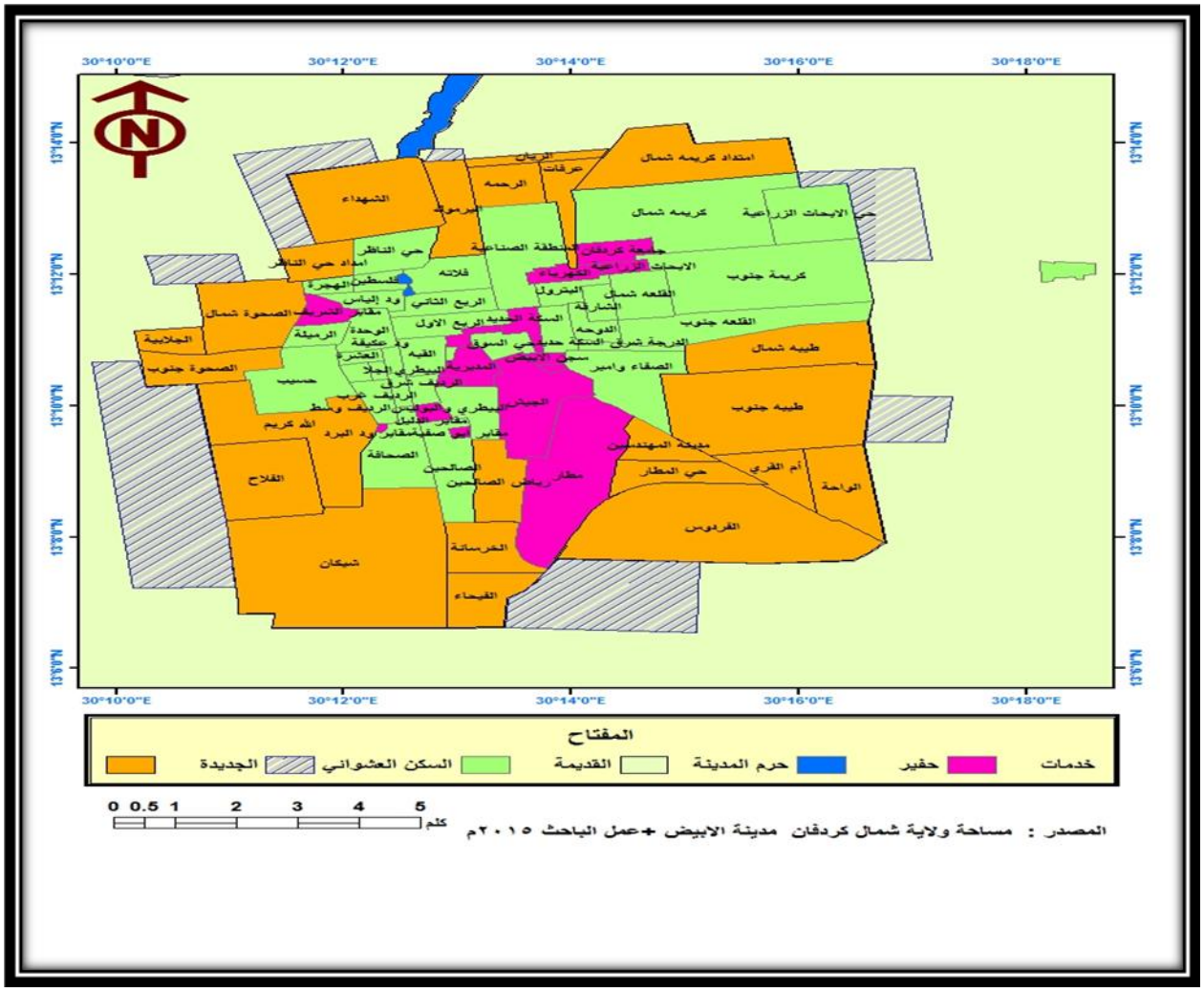

صورة رقم(6و7) نماذج للسكن العشوائي بمنطقة الدراسة

المصدر :الدراسة الميدانية 2016م

ب– التلوث :

يعد التلوث بأشكاله المختلفة أحد أكبر مشكلات المدن نجد أن تلوث الهواء بلغ مداه مع نمو عدد السيارات والصناعات الحديثة , كذلك استخدام الوقود النباتي والكيروسين في إعداد الطعام بصورة أساسية خاصة في المناطق العشوائي إضافة إلي مواقع المطارات والمصانع وغيرها. أما بمنطقة الدراسة فهناك نوعين من التلوث (هوائي – وسمعي). يلاحظ أن هناك تلوث هوائي ناتج عن استخدام الغرابيل في سوق المحصولات وسط المدينة , كما أن وجود مصفاة البترول شمال المدينة أدى إلي تلوثها بالغازات السامة مثل أول وثاني أكسيد الكربون واكاسيد الكبريت المعروفة. إضافة إلي تلوث مصادر المياه إذ أن معظم مصادر المياه سطحية.هذا إضافة إلي التلوث الناتج عن عوادم السيارات خاصة فترات الذروة ولعدم صلاحية المواقف وسوء وضيق الطرق في مركز المدينة يحدث التلوث بسبب الاختناقات المرورية , ويضاف إلي ذلك وجود المنطقة الصناعية والتي أصبحت شبه وسط المدينة , كذلك ميناء الأبيض البري وسط المدينة وعلى محور الحركة الداخلية قرب المستشفى والمدارس وسوق الأبيض الكبير (أبو جهل) .

أما التلوث السمعي فيتمثل في الضوضاء الناتجة عن حركة وسائل النقل مثل القطار (وجود السكة حديد في الوسط وقرب المستشفيات), ولعل لحركة الطيران اكبر اثر في التلوث السمعي إذ أصبح المطار جزء داخلي بالمدينة ويعاني السكان خاصة بأحياء الصفا وأمير والموظفين والمطار من ضوضاء حركة الطيران وقد تشققت معظم المنازل تأثيرا بذلك, إذ يعتبر مطار الأبيض بجانب حركة النقل اليومية للسكان اكبر قاعدة لوجستية لمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات التي ذات النشاط الطوعي لمناطق الحرب في دار فور وجنوب كردفان إضافة إلي انه قاعدة حربية لتلك المنطقة .

ج– الجريمة :

الإحساس بالأمن وتوافره في المجتمع من الحاجات الضرورية والمهمة التي ينشدها إي فرد , فالحاجة للأمن والأمان ضرورة ملحة لبعث الطمأنينة والسكينة العامة ,و هنالك بعض الظواهر السالبة التي تنشا عن الأحوال السكانية السائدة في المدن ومنها الجرائم . أما في منطقة الدراسة فتمثل الجريمة احد المشكلات التي نتجت عن الزيادة السكانية وساعد على انتشارها الفقر والبطالة نتيجة لعدم قدرة المدينة على امتصاص كل تيارات الهجرة الوافدة من الريف والناجمة عن قلة فرص العمل إذ يبحث الآلاف عن فرص العمل بالوظائف الهامشية ذات العائد البسيط مما يسهل الانخراط في الجريمة. واهم الظواهر الإجرامية بمنطقة الدراسة تتمثل في سرقة السيارات والانتحار وتجارة الأسلحة والتزييف والتزوير وتتراوح أعمار المتهمين بين (18–44 سنة) وإجمالي جرائم النساء بلغت (12%) لعام 2014.(شرطة الأبيض 2015) هذا إضافة إلي انتشار صناعة وبيع الخمور والمخدرات في أطراف المدينة والمناطق عشوائية السكن والتي لا تتمتع بخدمات الكهرباء ولا تتوفر فيها خدمات أمنية كافية خلاف بعض الدوريات. وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن (5%) من منطقة الدراسة ليس بها خدمات أمنية أو مركز شرطة بينما تتوفر في(46%)، منها وهذه الأخيرة هي المناطق الداخلية والقريبة من مركز المدينة .

21– اتجاهات التنمية العمرانية :

اصبح من الضروري تحديد اتجاهات التنمية العمرانية للاحياء السكنية المختلفة بمدينة الابيض, بتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة للارتقاء بالمجتمع في كآفة الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية, في اطار امكانيات المنطقة المتاحة, من خلال تنظيم استخدامات الارض وتوفير الخدمات في البنية التحتية الضرورية, لاستيعاب نموها المستقبلي, وتشمل:-

1 - **تطوير وتحسين الوضع الحالي:** من خلال تحليل الوضع الراهن لمنطقة الدراسة , ومن خلال مجموعة الإشكاليات التي تعاني منها, بسبب عدم التوازن في التنمية العمرانية على مستوى أحيائها , فقد رأت الدراسة أن توضع إستراتيجية للتنمية العمرانية تتشارك فيها كآفة قطاعات المجتمع من الجهات الحكومية ' ومنظمات المجتمع المدني, والقطاع الخاص, والمشاركة الشعبية, في تنفيذ خطط التنمية العمرانية للمدينة.

2- **الارتقاء بالاحياء السكنية القائمة:** من خلال احلالها واعادة وترميمها, وذلك من خلال الفصل بينها باستخدام المعايير السكانية بمعرفة حجم السكان بالحي , ومتوسط حجم الاسرة ,وعدد الطلاب والتلاميذ والكثافة السكانية للاحياء ,والمعايير, العمرانية بتحديد الحالة التخطيطية للاحياء ,اذا كانت مخططة, يتم تحسن شبكات الخدمات فيها(شبكات المياه و والكهرباء والطرق) بالترميم واعادة تأهيل بعضها, مثل احياء قلب المدينة (الربع الاول والربع الثاني وحي القبة, والوحدة وفلاته. والعمل على تحسين الواجهات الرئيسية بها, اما احياء شرق المدينة بصفة عامة , فتحتاج الي تجديد شبكات المياه وتمديدها الي الامتدادت السكنية حولها, وسفلتت الطرق الرئيسية التي تربطها بقلب المنطق. وحالات المباني بها تعتبر جيدة لاستخدامها مواد ثابتة في البناء,اما احياء الدوحة والشارقة والبترول والموظفين والدرجة, وحي المطار, فتمثل النمط والطراز العمراني الحديث (بالبنيان الراسي), ولكن تنقصها شبكات المياه,اما بالاحياء الغربية, نجد نمط مباني مركز,وحالات المباني متوسطة, ولكن تحتاج الي اعادة توزيع خدمات التعليم والصحة وتجويدها, مع سهولة انشاء شبكات الطرق والمياه لسهولة تركيب طبوغرافيتها. اما من حيث بعد الاحياء من مركز المدينة او مناطق توفر الخدمات , فنجد مدينة الابيض تمتد طوليا من اتجاه الجنوب نحو الشمال, وبذلك يسهل الوصول الي مركز القلب بها, خاصة من اتجاهي الشرق والغرب. وبعد تحديد المعايير السابقة, نبدأ حسب درجة الاولوية في التنمية العمرانية للاحياء واحتياجاتها من الخدمات والمرافق, ومع الوضع في الاعتبار احتياجات التوسع المستقبلي للتنمية العمرانية .

22 – الاتجاهات الجغرافية التوسع العمرانى للمدينة:-

يتوقع توقف توسع المدينة شرقاً وشمالاً اذ ان وجود سلسلة جبال كردفان والمجاري المائية شرقا لا تسمح بالتوسع العمراني , ولكن يمكن الاستفادة منها في الاستخدام السياحي والبستاني (خاصة في فصل الخريف), هذا اضافة الي ان جزءاً منها يستخدم حاليا للاستخدام الامني (معسكرالتدريب العسكري والشرطي), اما التوسع العمراني في الاتجاه الشمالي للمنطقة فتحدها بعض العقبات الطبيعية ,تتمثل في انعدام الغطاء النباتي باستثناء الشجيرات المتفرقة وذلك بسبب الزحف الصحراوي وزحف الرمال ,

ويمكن اعتبارها مناطق هشاشة وكوارث, فكثير ما تنشب حرائق في المساكن العشوائية خاصة عند بداية هبوب الرياح الشمالية الجافة في اواخر الشتاء وبداية الصيف في عشوائي حي الشهداء وامتداد حي الناظر(الروكب سابقا).

وهي بذلك لا تسمح بمد الخدمات الضرورية للسكان من شبكات مياه وطرق مواصلات وغيرها للتكلفة العالية في تنفيذها , في ظل الاحوال الاقتصادية المتردية للدولة . اضافة الي وجود مصفاة الابيض وخطوط الناقلة للبترول لما تسببه من تلوث للبيئة السكنية . وبذلك يمكن ان تتوسع المدينة عمرانيا في اتجاهي الجنوب والغرب , لذا يجب توجيه التنمية العمرانية اليها .من خلال توفير الخدمات والمرافق والاحتياجات الضرورية .وقد وضعت الدراسة بعض المقترحات للخدمات الضرورية من تعليم وصحة وشبكة مياه وطرق , اضافة الي بعض الاسواق ومواقف السيارات, ومراكز الامن في اتجاه التوسع المستقبلي.

خريطة رقم (5) إحتياجات التنمية العمرانية الحالية والمستقبلية

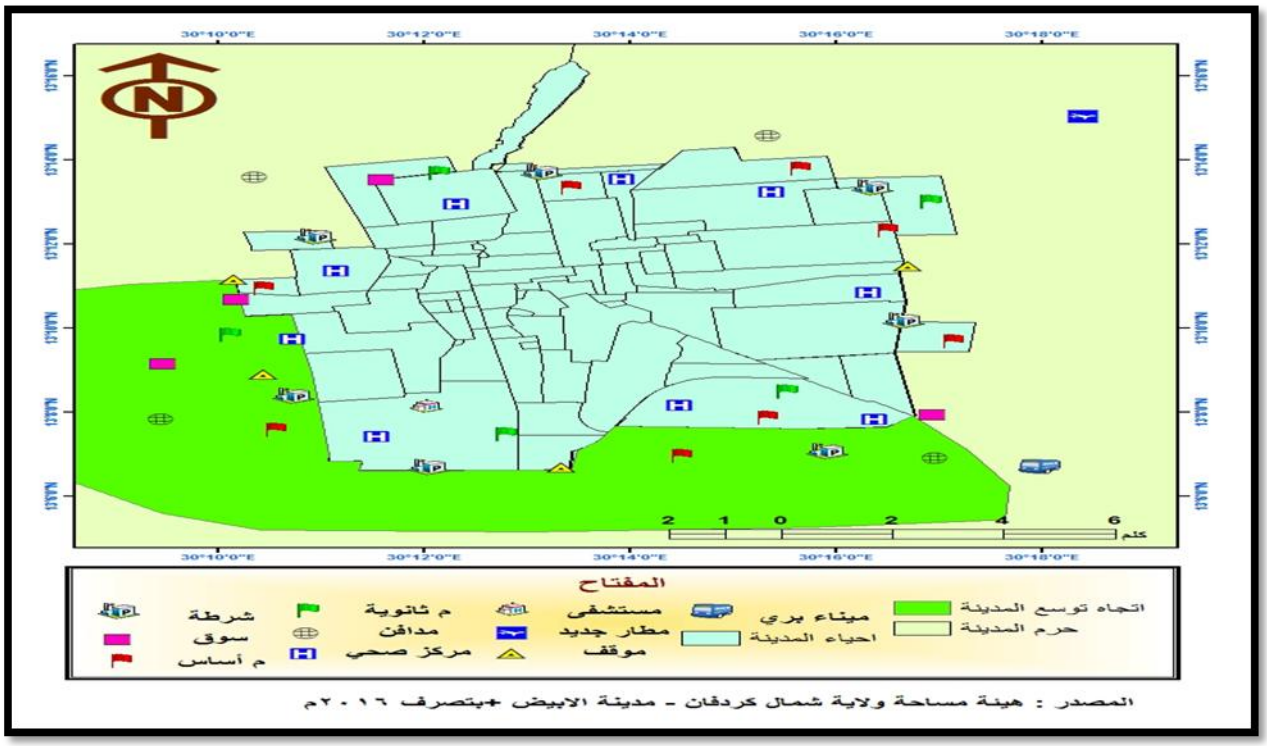

اولا: النتائج : -

1 -أن سكان المدينة في نمو وتغير مستمرين وبمعدلات عالية, فقد زاد عددهم من (138033) نسمة تعداد 1983م , الي (229425) نسمة تعداد 1993م بمعدل نمو 2.5% و2.9% على التوالي,اما تعداد عام 2008م فقد اصبح (338452) نسمة بمعدل نمو 2.5% . الي ان وصل, عددهم (408034) نسمة في تقديرات عام 2014م ,و يتوقع أن يصل عدد السكان إلي (700.278.4) نسمة بحلول 2035م,حسب الاسقاطات التي أجرتها الدراسة.

2 -أن الزيادة المستمرة في عدد السكان وان التمدد الأفقي للمدينة جعل من الصعب إمكانية توفير الخدمات الأساسية لسكان المدينة خاصة بالأحياء الناشئة بسبب ضعف إمكانيات الموارد المتاحة لمشروعات التنمية العمرانية.

3 –أثبتت البحث أن الزيادة السكانية و غياب الخطط التنموية وتباعد الخطط الإسكانية أدى إلى فوضى في العمران حيث تداخلت الأنماط العمرانية , نجد أن الأبنية الأثرية خاصة في الأحياء القديمة (الربع الأول والربع الثاني وحي القبة) قد تهالكت , والمناطق الواقعة على الطرق الرئيسية منها تحولت إلي استخدام تجاري بعد ترميمها, وأجزاء من أحياء الدرجة الثالثة بدأت تأخذ في البنيان الرأسي شيئا فشيئا خاص شرق المدينة, إما المناطق الطرفية والتي بدأت عشوائيا يسودها النمط الريفي, و منها ما يجمع بين الريف والمدينة دون مراعاة لخصائص المسكن الحضري.

4 – وان السكن العشوائي أصبح يمثل مهددا امنيا وبيئيا للمدينة رغم جهود وزارة التخطيط العمراني بالمدينة في إعادة تخطيط المناطق العشوائية والطرفية بالمدينة.,إضافة إلي عامل الجريمة (خاصة بين النساء), نسبة إلي الفقر والبطالة والأمية, وإفرازات الهجرة النفسية و الناتجة عن أسباب الحروب وعدم الاستقرار الاجتماعي .

5 –كما أن وجود المنطقة الصناعية والمطار داخل حرم المدينة شكل خطرا بيئياً متمثلاً في التلوث الهوائي والسمعي والبصري بالمدينة .

ثانياً التوصيات :–

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج, ولتدارك اثر التغيرات السكانية على التنمية العمرانية للمدينة توصي الدراسة بالاتي :

1 – ضرورة دراسة وتتبع تغيرات السكان من حيث حركتهم ونموهم وتوزيعهم ودراسة العوامل التي تؤثر في هذا النمو, وشرح الجوانب الايجابية والسلبية لذلك النمو في فتراته المختلفة وأثرها على التنمية العمرانية.

2 – الربط بين قضايا السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ لا تتم التنمية برأس المال فقط, بل بتنمية الأساس البشري وتدريب الكفاءات للوصول إلي التنمية المنشودة. ضرورة وضع أهمية الدراسات السكانية في التخطيط, وأهمية تخطيط المستقبل السكاني وعمل توقعات لحركتهم وزيادتهم عند وضع خطط وبرامج التنمية العمرانية .

3 – رفع مستوى الخدمات التعليمية بتأهيل وترميم البنيات الأساسية للمدارس القائمة , وفصل المدارس المختلطة ,وإنشاء مدارس جديدة مع مراعاة التوزيع الأمثل في اتجاه التوسع المستقبلي للمدينة , توفير الخدمات الصحية الأساسية, وتطوير المراكز الصحية القائمة وتزويدها بالخدمات الطبية, وزيادة عددها وعدالة توزيعها .

4 – رفع مستوى الشبكة العامة للطرق داخل المدينة , وذلك عن طريق سرعة سفلتت الطرق غير المسفلتة والردميات , ورفع كفاءة الطرق المسفلتة بعمل الإشارات المرورية والجسور في العديد من التقاطعات

5– تنمية مصادر المياه كماً ونوعاً, والابتعاد عن البرامج الاسعافية الي برامج تنموية يتوفر فيها عنصر الاستمرارية. وذلك من خلال صيانة الخطوط الناقلة من مصادر المياه الجنوبية ,للتقليل من الفاقد من المياه بسبب الكسورات, والاستفادة من مياه الامطار , بزيادة عدد الحفائر وإقامة السدود (تعزيز مشروع حصاد المياه) و لحين تنفيذ مشروع نقل المياه من النيل الابيض .

6 - اختيار المواقع المثلي لخدمات التنمية حتى تسهل للسكان الوصول إليها .

7 - تشجيع نمط البناء الراسي خاصة في احياء شرق المدينة لتوفر البنيات الاساسية.

8 - العمل على تحسين مواقع المناطق العشوائية, بتوفير السكن من خلال مشاريع الاسكان الشعبي, وإعطاءها الاولوية في برامج التنمية العمرانية .

ثالثاً: المصادر والمراجع والتقارير :

1 - ابو عيانة، فتحي محمد,1993م, جغرافية السكان – اسس وتطبيقات, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية .

2 - اسماعيل،احمد علي,1997, اسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية, الطبعة الثامنة, دار الثقافة للنشر والتوزيع ,القاهرة .

3 - البنا،علي علي,2003م, الجغرافية التطبيقية (المضمون- التكور –المنهج), دار الفكر العربي ,القاهرة.

4 - العبادي، عبد الله علي حامد,1974م,تخطيط المدن في السودان بين الحاضر والمستقبل, اكاديمية العلوم الادارية والمهنية,الخرطوم.

5 - القدال، محمد سعيد,1992م , تاريخ السودان الحديث ,شركة الامل للطباعة والنشر.

6 - الوكيل، شفق محمد,1999م, التنمية والمشكلات الاجتماعية،الجامعي الحديث ,الاسكندرية.

7 - شقير، نعوم ,1981م, تاريخ السودان الحديث

8 - عاشور،اشرف محمد,2008م, جغرافية التنمية في عالم متغير ,دارالمعرفة الجامعية ,الاسكندرية .

9 - عبد العاطي,عبد الحكيم زيات ,2003, التنمية السياسية –دراسة في علم الاجتماع السياسي, الجزء الاول ,دار المطبعة الجامعية ,الاسكندرية.

10 -عبد المجيد،مروان,2000م, اسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية ,الطبعة الاولى, مؤسسة الوراق, عمان .

11 -عبيدات, محمد ابو نصار, عقلة مبيضين,1999م, منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات, دار وائل للنشر عمان .

12- مجلس التخطيط الاستراتيجي، ولاية شمال كردفان، الابيض، دورة الانعقاد الثانية، ابريل 2004م.

13- جهاز الاحصاء , الابيض 2015م.

14- شرطة ولاية شمال كردفان ,الابيض 2015م

15- مصلحة المساحة , شمال كردفان الأبيض، 2016م.

السكن الريفي بدكالة(المغرب): التحولات ومشاكل الإعداد والتهيئة

Rural housing of Doukkala (morocco): trnsformations and problems and management

د. خاليد الحاضري★د. حاميداعنيبر
وحدة البحث والتكوين "تأهيل المجالات الريفية وتدبير المورد"
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة
جامعة ابى شعيب الدكالي(المغرب)

مخلص:

تتمحور مضامين هذه الورقة حول التحولات التي عرفها السكن الريفي بدكالة، وما افرزه هذا التحول من انعكاسات متعددة الأبعاد، إن على مستوى نزعة التصليب أو الفصل في الوظائف، إلا أن جزء من هذهالتحولات حملت طابعا سلبيا. وتعتبر ظاهرة التشتت المبالغ فيه للسكن الريفي إحدى أهم الجوانب السلبية التي طبعت هذا التحول، كونها تعسر مأمورية ربطه بالتجهيزات الاجتماعية الأساسية، وتحول دون تشكل تجمعات ريفية، يمكن أن تشكل قطب النمو على الصعيد المحلي. ولم تقتصر الجوانب السلبية المرافقة للتحولات السكنية عند هذا الحد، بل شملت كذلك الجوانب التنظيمية والتوجيهية المؤطرة لتدبير السكن في الأرياف؛ فكثيرا ما أبانت تلك الإجراءات عن عدم فعاليتها من جهة، وعدم انسجامها مع خصوصية المجال الريفي.

الكلمات المفتاحية: السكن الريفي- درجة تشتت السكن- التهيئة

Abstract

The contents of this paper revolve around the transformations of rural housing in Doukkala, and the implications of this transformation of multi-dimensional repercussions, through the spread of steel housing and equipped new jobs;however, some of these transformations were negative. The phenomenon of exaggerated dispersion of rural housing is considered one of the most important negative aspects that characterized this transformation, as it is difficult to link it with basic social facilities, and prevents the formation of rural clusters, which can form the pole of growth at the local level. The negative aspects accompanying the housing

transformations were not limited to this extent, but also included the organizational and directive aspects that frame the management of housing in the countryside; these measures often showed their ineffectiveness and their inconsistency with the privacy of the rural area.

Key words: Rural housing, the degree of dispersion of housing, management.

مقدمة

يعتبر السكن الريفي الشكل التوطني للساكنة الريفية، التي تعيش على الزراعة والراعي أو هما معا في إطار نظام مركب؛ فهو إذن جزء من محاط المجموعات السكنية(تراب)؛ فاذا كان الجزء الأول منه يخصص للأنشطة الفلاحية، فإن جزئه الثاني الذي يتكون من مجموع من المرافق المبنية، والتي تحتل مساحة معينة في موضع معين ومكان ما من المحاط. إن هذا الجزء الأخير هو الذي يطلق عليه السكن الريفي، هذا الأخير يختلف عن مثيله في المدن، إذ يقتصر معنى السكن في المدينة على المنزل الذي يأوي الاسرة. أما في الأرياف فهو يقوم بوظائف مزدوجة، حيث يأوي الأسر ووسائل الإنتاج؛ فهو بهذا المعنى يضم المنزل والمرافق الإنتاجية المختلفة التابعة له.

إن ما يميز السكن الريفي هو القابلية للتحول والتطور، وذلك بتحول وتطور كل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، ضمن سيرورة وسياق تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع أكثر انفتاحا وأكثر اندماجا في التأثيرات الكبرى المرتبطة بتيارات العولمة والواقع الجديد لاقتصاد السوق.

من المعلوم أن السكن الريفي لم يعرف تحولات نوعية قبل وخلال المرحلة الاستعمارية، سواء من حيث بنياته وتجهيزاته رغم الاستقرار القديم للإنسان، لكن منذ الستينات سيعرف السكن الريفي تطورات هامة شبيهة بتلك التي عرفتها المدن، وبالتالي سيعرف تغيرات متعددة، إن على مستوى نزعة التصليب أو على مستوى التجهيزات وبروز مرافق جديدة، ولم تقف هذه التغيرات عند هذا الحد، بل شمل مسلسل التحول كذلك المواضع والمواقع، وذلك انسجاما مع التحولات الوظيفية لعناصر المجال.

في هذا الإطار شهد السكن الريفي بدكالة تحولات سريعة، همت مختلف جوانبه، وذلك ارتباطا بالتحولات الشمولية التي كانت المنطقة مسرحا لها خلال العقود الستة الأخيرة، من خلال إعداد وتحديث فلاحي وبروز مراكز حضرية،خدماتية وصناعية تنمو بشكل مستمر،بل وتحول هذه الحواضر إلى أقطاب صناعية وخدماتية لها وزن مهم على الصعيد الوطني، وواكب كل هذه التحولات حيوية ديمغرافية مهمة وكثافة سكانية في ارتفاع متواصل. وكنتيجة لهذه التحولات عرف السكن الريفي هو الأخر تغيرات مسايرة للتغيرات التي همت المجال ككل.

وإذا كانت جملة من هذه التحولات تحمل أثارا إيجابية، وخاصة فيما يتعلق الأمر بنزعة التصليب وتطور التجهيزات والفصل في الوظائف، فإن جزء منها خلق أثارا سلبية على المشهد الريفي العام، وساهم في عسر مأمورية

ربطه بالتجهيزات الأساسية والاجتماعية.تتجسد هذه المشاكل أساسا في نزعة السكن إلى التشتت المبالغ فيه، والذي يعسر مأمورية التنمية، وخاصة فيما يتعلق الأمر بالتجهيزات الأساسية،وزاد من استفحال هذه الظاهرة عدم ملائمة القوانين التنظيمية مع واقع عيش السكن الريفي، وعدم فعالية الإجراءات المتبعة في محاربة ظاهرة التشتت.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

ما الثابت والمتحول في السكن الريفي بدكالة؟ ما الانعكاسات التي رافقت سيرورة التحول وخاصة تلك المرتبطة بميل السكن نحو نزعة التشتت المبالغ فيه؟ وما أثار هذه الظاهرة على مسألة ربط السكن بالتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية؟

ما مدى نجاح سياسات الاعداد والتهيئة في الحد من الاختلالات أوالمشاكل التي رافقت تحول السكن الريفي؟ أم انها خلقت مشاكل جديدة زادت من تأزيم وضعيته؟.

منهجية البحث

تعد مسألة التنمية الريفية المستديمة من الموضوعات الحديثة والمعاصرة، ألا أن أساليب وطرق العمل بها تظل غير واضحة المعالم بشكل كاف، نظرا لتداخل وتنوع القضايا المرتبطة بها. ونظرا لطبيعة الموضوع المراد دراسته، فهو يسعى من الجهة للكشف عن بعض جوانب التحول التي لحقت بالسكن الريفي، ثم إبراز القضايا والمشاكل التي رافقت هذا التحول، مع استعراض القصور المنهجي في معالجة قضاياه، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الإعداد والتهيئة، فإن الأمر فرض تنويع المقاربات المنهجية التي تنوعت بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي.

كما اعتمدنا بشكل كبير على الدراسة الميدانية من خلال الملاحظات الميدانية، وإجراء المقابلات، وكذا البحث البيبلوغرافي والوثائقي والإخباري والإحصائي والخرائطي.

الإطار النظري

تتصل الجغرافيا بعلاقة بحث وثيقة بالمفاهيم والقضايا التي تخدم التنمية الترابية، سواء في بعدها المنهجي أو المفاهيمي أو على مستوى المقاربات التي تخدم أهدافها . ويعتبر السكن الريفي أحد أهم المرافق الأساسية بالأرياف عامة، نظرا لكونه مركزا لاتخاذ القرارات على مستوى الحيازات الفلاحية وشؤون الساكنة، بيد أن الدراسات التي قاربته لم تتعدى حدود تناولهكإحدى المؤشرات الدالة على تحول البنيات الزراعية، ولم تتناول بالبحث والتحليل قضاياه ومشاكلة الناتجة تلك التي تحولات .

وعلى مستوى المغرب، فقد عالجت الدراسات الجغرافية مواضيع شتى، ترتبط في معظمها بالتقسيم الكلاسيكي للمجال الريفي والمجال الحضري، وقد حظي المجال الريفي بالنصيب الأكبر ضمن الدراسات الجغرافية وخاصة فيما يتعلق بالبنيات الإنتاجية ، لكن السكن لم يحظ بأهمية كبرى ضمن هذه الدراسات باستثناء أربع محاولات أساسية

المحاولة الأولى: كانت في سنة 1965 في إطار الأيام الدراسية حول " الدوار والمراكز القروية بالمغرب" المنشورة بمجلة جغرافية المغرب العدد8، حيث ضم الملتقى مجموعة من الباحثين الجغرافيين ذوي صيت عال أمثال (د. نوان وج. لوكوز). وكان الهدف الأساسي من هذا الملتقى هو الإحاطة بمسألة السكن الريفي انطلاقا من زاوية البنيات الزراعية وأنماط الأنظمة الإنتاجية، والمكونات الاجتماعية للساكنة. وتم التركيز على الخصائص المتعلقة بانتشار وتجمع السكن وأشكاله، وكذلك العلاقات بين أشكال السكن والتجمعات البشرية، إضافة إلى تعريف الدوار والمراكز القروية والتجمعات السكنية الخطية على طول المحاور الطرقية والأسواق الأسبوعية[1].

المحاولة الثانية: كانت من طرف فريق بحث ومركز الدراسات والبحث والتكوين التابع لمديرية التعمير والسكن، تناولت خصائص السكن الريفي على مستوى البنيات التحتية وأشكال التجمعات السكنية[2].

المحاولة الثالثة: تجسدت في قيام الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة بشراكة مع شعبة الجغرافيا بجامعة شعيب الدكالي بعقد ندوة حول السكن الريفي: الواقع وآفاق التنمية، وقد حاول المتدخلون طرح مجموعة من التصورات حول السكن الريفي بالمغرب وتحولاته الحديثة، وذلك بالتأكيد على الخصوصيات المحلية والجهوية، وقد طرحت الندوة مجموعة من الإشكالات حول السكن الريفي.

وفي هذا الإطار تعتبر دكالة واحدة من المجالات التي عرف السكن الريفي فيها تحولات ذات أبعاد متعددة، نظرإلى مؤهلاتها الفلاحية وموقعها الاستراتيجي وتحول أنماط الإنتاج بها ، الأمر الذي أفرز دينامية مهمة على مستوى السكن الريفي، الذي عرف جراء ذلك سلسلة من التحولات والتغييرات.

مفاهيم الدراسة

السكن الريفي

يعرف السكن الريفي على أنه مجموعة من المساكن الدائمة أو المؤقتة يقطنها سكان غالبيتهم يشتغلون في القطاع الفلاحي. وبهذا المعنى، فهو الشكل التوطيني للسكان الذين يعيشون من الزراعة، وتسلك المسيرة العادية إلى البحث عن

---

[1]Fosset. R et Noin. D,(1966)"Utilisation du sol et population dans les Doukkala" Revue géographie. Du Maroc N°10, P : 34-41

[2]-Fosset. R ET Noin,op, cit

عمليات الارتباط بين المسكن الريفي والأشكال القديمة والحالية لاستعمال الأرض والعمل فيها. وبذلك يعتبر السكن الريفي بمثابة الوجه الحقيقي لنوعية التطور الاقتصادي والثقافي للمجتمعات الريفية. فهو يعتبر آخر إطار جغرافي يبني فيه المجتمع نسقه الاقتصادي، وينظم فيه مختلف جوانب حياته، بالإضافة إلى كونه عنصرا مكونا للنسق الاجتماعي والمسكن معا. فهو بالإضافة إلى ذلك يتضمن ميزات خاصة منها محدوديته وانغلاقه ونسقه الاقتصادي مبني على نشاط أحادي، إضافة إلى قوة وثبات العلاقة مع المجال[3].

ومن الناحية الشكلية، فالسكن الريفي هو نمط من أنماط التوطن البشري، تتشكل فيه تجمعات سكانية متباينة على مستوى درجة انتشارها (فهناك سكن متفرق وآخر متجمع، وآخر منتظم بجوانب الطرق).

أما من الناحية الوظيفية، فالسكن الريفي هوبعد اجتماعي واقتصادي، وهو إطار للحماية، لكنه في نفس الآن عنصر أساسي ومساهم في العملية الإنتاجية، إذ يأوي الأسروفي نفس الوقت يأوي وسائل الإنتاج.

تشتت السكن

نعني بتشتت السكن الريفي الحالة التي تتباعد فيها المساكن وتنفصل عن بعضها البعض بمسافات قد تصل إلى الكيلومتر، ويأخذ السكن في هذه الحالة شكلا متناثرا ومتباعدا، فننعته بالسكن المتفرق أو المبعثر. غير أن قياس درجة التشتت تواجه صعوبات كثيرة، ترتبط أساسا بتحديد العتبة الفاصلة بين السكن المتجمع والسكن المتفرق ، وقد اقترح دومنجان في كتابه الأنماط الكبرى للبنيات الزراعية في العالم معادلة رياضية، تستعمل عندما نتوفر على معطيات إحصائية عن السكن الذي نريد تقييم درجة تشتته أو تجمعه . ومن الشروط الضرورية لتطبيق المعادلة ضرورة وجود حدود إدارية واضحة للجماعات المستهدفة، وبالتالي مساحة مضبوطة وكذا توفر الجماعة على مركز رئيسي به مرافق إدارية واقتصادية واجتماعية، وأن يكون عدد سكانه محدد بدقة،مع ضرورة حصر عدد التجمعات الأخرى الموجودة داخل حدود الجماعة المشار إليها سابقا، هذا علاوة على معرفة عدد ساكنة كل التجمعات الثانوية. و وفي حالة توفر كل تلك المعطيات، يمكن آنذاك معرفة معامل التفرق أو التشتت، وذلك بقسمة حاصل عدد سكان التجمعات الريفية الثانوية على عدد الساكنة بالمركز الرئيسي[4].ومن المعلوم أن تطبيق هذه المعادلة صعب جدا في الحالة المغربية،نظرا للتغيرات التي تطرأ على مساحة الجماعات

3جمال عبد اللطيف (2007)، ملاحظات أولية حول موضوع السكن الريفي بالمغرب، ورد في ندوة السكن الريفي بالمغرب، التحولات وآفاق التنمية منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة شعبة الجغرافيا سلسلة ندوات ومناظرات العدد 8 ص 7–10 .

[4]-Domingoun.A, 1975 « les grands types des structure agraire ou monde » éd emaile Larousse parais p211

جراء التقطيعات الترابية المتتالية . ونظرا لهذه الصعوبات الموضوعية، فقد اقترح التصميم الوطني للهيكلة القروية حدودا فاصلة بين السكن المتجمع والسكن المتفرق، إذا اعتبر كل تجمع تقل ساكنته عن 700 نسمة، فهو يعتبر سكنا متشتتا.

مجال الدراسة: دكالة كإطار لدراسة الظاهرة السكنية

نعني بدكالة كما حددها عدد من الجغرافيين، مجالا يحده المحيط الأطلنتي من الغرب ووادي أم الربيع من الشمال والشرق، ومرتفعات الرحامنة من الجنوب الشرقي، ومنطقة عبدة من الجنوب الغربي. .

أما فيما يخص البيئة الطبيعية، فدكالة تنتمي إلى ما يسمى بالسهول والهضاب الأطلنطية الوسطى، وهي تمتد من نهر أم الربيع في الشمال والشرق وبين المحيط الأطلنتي والشمال الغربي والمويسات وعبدة في الجنوب والرحامنة في الجنوب الشرقي.

تتكون دكالة من ثلاث وحدات تضاريسية:

سهل دكالة:عبارة عن سهل رسوبي اقترن بعمليات الإغران خلال الرباعي، يمتد على مساحة 3700 كلم مربع، تتميز طبوغرافيته بتموجات خفيفة، وتقطيع بواسطة الشبكة المائية الموسمية خصوصا في الجهة الشرقية والوسطى، أهمها: واد بوشان، الفارغ، إمطل، كراندو.

الساحل: يمتد بين أزمور شمالا وآسفي جنوبا، على مسافة 150 كلم تقريبا بعرض يتراوح ما بين 20 و50 كلم، تغمر الساحل أتربة عبارة عن توضعات رباعية يختلف سمكها بين 10 و90 سنتمتر.

الولجة: هي شريط ساحلي ضيق عرضه بعض الكيلومترات محصور بين جرف ميت في الشرق وشريط كثيبي في الغرب، يترك مياه المحيط تكتسحه مشكلة بذلك بحيرات شاطئية "الغدير".

من الناحية الادارية تتحدد دكالة في إقليمي الجديدة وسيدي بنور المحدث سنة 2009، ومن حوالي 52 جماعة قروية حسب آخر تقسيم ومن حوالي 1772 دوارا.

الدعامة رقم:1 خريطة توطين مجال الدراسة

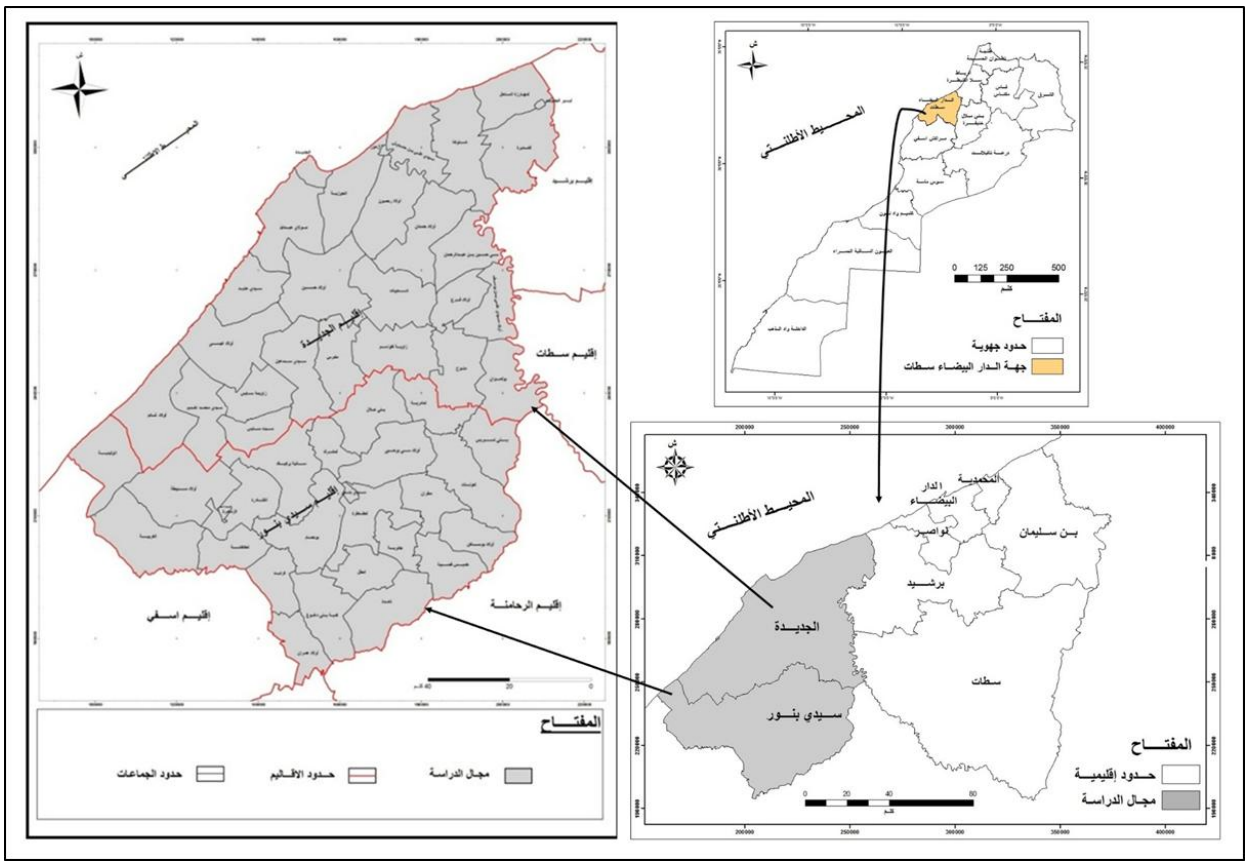

عرض ومناقشة النتائج

أولا: سيرورة تحول السكن الريفي

إن إعادة بناء تاريخ السكن الريفي بمجال الدراسة، يصطدم بصعوبات بالغة، إذا أن الكتابات التاريخية لم تعط هذا المرفق أي اهتمام، وانصب الاهتمام في الحالات النادرة على وصف المعمار الخاصة والوجهاء. غير أنه وبالاعتماد على بعض الدراسات التاريخية، وخاصة الدراسة التي قدمها بوشرب حول قبائل دكالة خلال القرن 16م،[5] وكذا بعض التقارير الاستعمارية وخرائط تعود إلى حقبة الحماية، فضلا عن المعطيات الاحصائية سواء تلك التي قامت بها الادارة الاستعمارية الفرنسية في مناطق نفوذها أوتلك التي ارتبطت بمرحلة الاستقلال، يمكن ملامسة واقع السكن الريفي بمجال الدراسة.

انطلاقا من القراءة التركيبية للمصادر السالفة الذكر، يمكن رصد ثلاث أجيال لتطور السكن الريفي بمحال الدراسة:

---

[5] .بوشرب أحمد (1984)، دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء اصفي وازمور، دار الثقافة– الدار البيضاء.

الجيل الأول:تجسد في بروز معمار صلب، مشكل من بنيات ومرافق مختلفة، كالدور والقلاع والقرى والحواضر. يرتبط تطور المعمار بمجال الدراسة بقدم التعمير، وكثرة النشاط الفلاحي وبأهمية النشاط التجاري .

غير أن هذه البنيات– وكما تذكر ذلك المصادر التاريخية– تعرضت للاندراس والتخريب . غير أن تلك المصادر لم تحدد بدقة كيفية تطور المعمار وكيفية اندرسه. وتميل أغلب المصادر، وخاصة الدراسات الكولونيالية إلى تفسير هذا التراجع في التطور المعماري إلى هجوم القبائل العربية خلال القرن 13م، فيما تفسر الدراسات النقدية المنتمية إلى مرحلة ما بعد الكولونيالية هذا التراجع في مسار التعميربسيرورة تاريخية امتدت من القرن 13 م إلى الاستعمار البرتغالي، فضلا عن الضغط السكاني الكبير وقلة الموارد[6].

الجيل الثاني:تجسد في بروز السكن الهش المشكل من الخيام والنواويل. فقد لاحظ دوتي خلال مروره بمنطقة دكالة قادما إليها من الشاوية قلة الدور المبنية بالحجارة، ولم يشر خلال مقامه بها إلى أي بناء صلب باستثناء دور الوجهاء وقبب الأولياء،وهو ما جعله يعتبر دكالة مجال النوالة والخيمة بامتياز، غير أن دوتي يقر بحقيقة، مفادها أن هذه المساكن الهشة معظمها بنيت على أنقاض بنيات صلبة؛ ويفسر دوتي هذا الأمر بهجوم القبائل العربية وبشطط المخزن، وهو تفسير نمطي، كررته الدراسات الكولونيالية من أجل تبرير شرعية التدخل الاستعماري[7].

لكن كولفن الذي أنجز تقريرا حول منطقة دكالة سنة 1917 سيقر بنقس النتيجة التي انتهى إليها دوتي، حيث أورد معطيات إحصائية للقبائل دكالة،يشير من خلالها إلى الوزن المهم للخيم والنواويل، بيد أن استعماله للفظ الخيمة يدمج فيه أنواعا أخرى من السكن الريفي[8].

تستعمل النوالة كسكن، لكنها تتميز بالهشاشة والهزال، نظرا لنوعية المواد المستعملة في بنائها، كالقصب وأغصان الدفلى والخروع وأغصان نبات القمح، وهي نباتات رخوة يمكن تشكيلها بسهولة، لتتخذ شكلا أسطوانيا في الغالب، وهو ما يعني أنها سكن سهل البناء وسهل الهدم في آن واحد، الشيء الذي يتيح إمكانية الانتقال إلى نمط الاستقرار والانتجاع حسب المتغيرات والظروف..

---

[6] .دوتي ادموند: مراكش: قبائل الشاوية ودكالة والرحامنة سنة 1901–1902، ترجمة محمد ناجي بن عمر، مطبعة انفوبرانت

[7] .الشريف محمد (2010)، الهجوم الهلالي على شمال افريقيا، مجلة عالم الفكر، العدد 12ص 123 وما بعدها

[8] • Goulven. J, 1917, le cercle des Doukkala au point de vue économique. Ed, Emile Larousse et bulletin de la société de géographie du Maroc, 81,82.

ورغم تحسن الظروف المعيشية والأمنية خلال المرحلة الاستعمارية، فإن السكن الهش ظل هو الغالب بدكالة، كما تدل على ذلك معطيات إحصاء 1936م، الذي قامت به الإدارة الاستعمارية في منطقة نفوذها،حيث أظهرت نتائج هذا التعدد،حضورا كبيرا للخيام والنواويل. إلا ان التحولات المرتبطة بهذه المرحلة أفرزت أشكالا سكنية جديدة، على اعتبار أن هذه المرحلة ، –وكما أشار إلى ذلك عمار حمداش– أصبح من خلالهاالمجال القروي الفلاحي ليس حكرا على الفلاحين المغاربة، بل سيتم اختراقه من قبل مزارعين مقاولين وفلاحين جدد، كما أن المنطق الاستعاري الرامي إلى الاستحواذ على الأراضي أسهم في افراز أشكال سكنية جديدة من إبداع الاهالي[9]. وفي هذا الإطار فقد رافق استقرار المعمرين بدكالة بروز منازل من النمط الأوربي، وبمواد بناء غريبة على سكان الأرياف، حيث شكل هذا السكن نوعا متميزا بين البنيات الريفية آنذاك، سواء من حيث شساعة المساحة المبنية وعلو جدرانه عن السطح وشكل سقفه الهرمي المغطى بقرمود أحمر . ومن جهة أخرى وفي اطار رغبة الساكنة المحلية في التملك الأراضي الجماعية تم تشيد بناية طازوطا، وهو بناية صلبة، مورفلوجيتها شبيهة بالنوالة.

الدعامة رقم2 :خريطة أنواع السكن بدكالة حسب معطيات تعداد 1936[10]

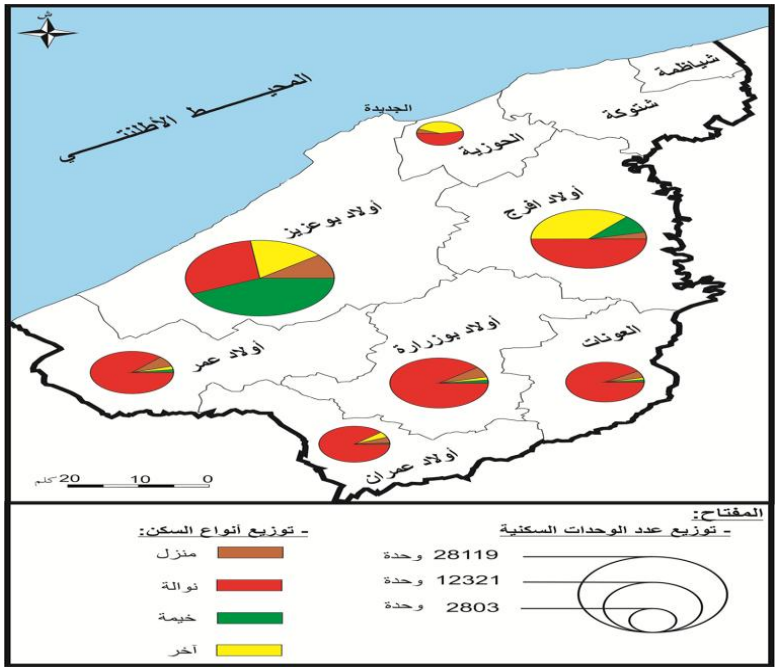

9-عمار حمداش(2015) "بيان من أجل تحديث البوادي المغربية" منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالقنيطرة، جامعة ابن طفيل المملكة المغربية

10• El Moula (1988), les U. R. E. F des Doukkala : facteurs de blocage et ou développement de l'habitat rurale, Al Maouil (les cahiers de l'ANHI) col 1991-1997 mois pp 364-369

الجيل الثالث:تمتد هذه المرحلة من الستينات إلى الآن، شهد السكن خلال هذه المرحلة تحولات عميقة، وذلك ارتباطا بالتحولات التي همت المجال الجغرافي لدكالة، من خلال الإعداد الهيدروفلاحي وتحولبنية ووسائل الانتاج وتطور الظاهرة الحضرية؛ وفي هذا الصدد اختفت الخيام والنواويل وبرز بشكل كبير السكن الصلب المتنوع، من دور قروية ودور عصرية وفيلات. كما شهد السكن تحولات على مستوى الوظائف ودرجة التصليب وكذا على مستوى الموقع والموضع. وقد رافقت هذه التحولات مجموعة من المشاكل، ذلك أن استتباب الأمن وتعرض المجال الريفي للاختراق من قبل فئات غير قروية جعل السكن الريفي يشهد تشتتا مبالغ فيه،وهو تشتت ينعكس بشكل عام على مسألة تطور المجال الريفي ويعسر مأموريه تجهيزه، كما يشكل عائقا في وجه تطور الأنشطة غير فلاحية، ويحول دون تشكل تجمعات ريفية يمكن أن تلعب دور قطب النمو المحلي.

الدعامة رقم 3: مقطع لتحول السكن الريفي بدكالة

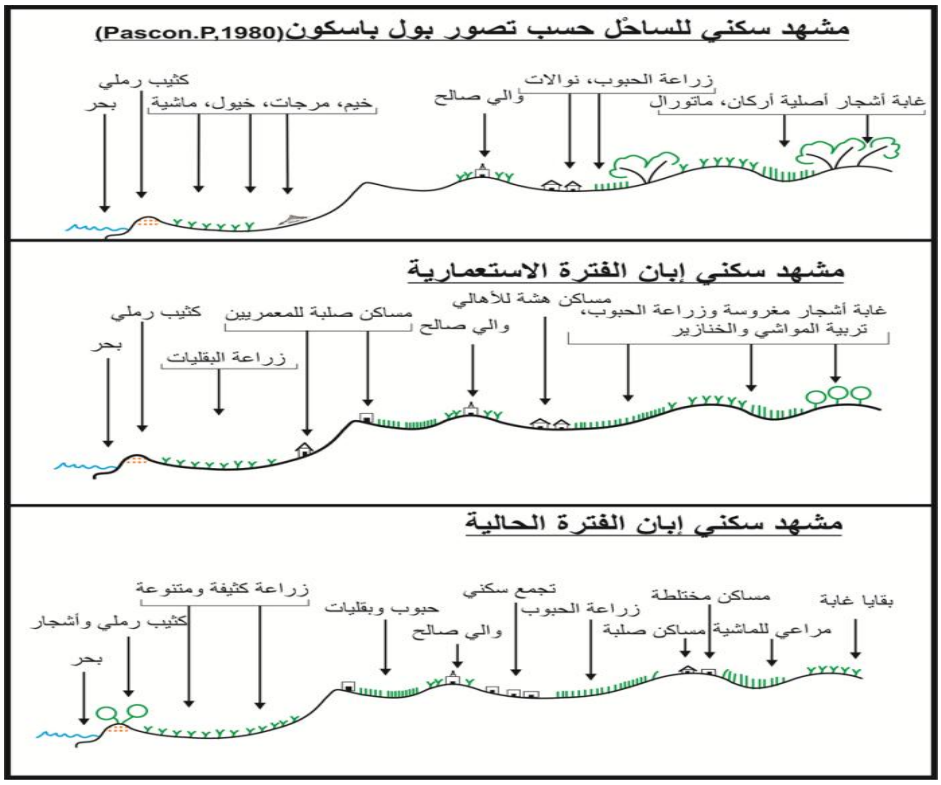

ثانيا:السكن الريفي ومشاكل الاعداد

رافقت التحولات السكنية بمجال الدراسة مجموعة من الجوانب السلبية، فقد ساهمت عملية ضم الأراضي والاعداد الهيدروفلاحي المرافق لها فضلا عن استباب الأمن في لجوء الأسر القروية إلى البناء بالقرب من الحيازات الفلاحية، مما نتج عنه ميل السكن إلى التشتت المبالغ فيه، مما انعكس سلبا على ربط السكن بالتجهيزات الجماعية وحال دون

الاستفادة منها. ومن جهة أخرى لم تكن القوانين المنظمة لعملية البناء في العالم القروي منسجمة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للساكنة، ولاسيما القانون المنظم لعملية البناء سواء في القطاعات المسقية أو باقي العالم القروي. كما ساهم ضعف التغطية بوثائق التعمير أو عدم تفعيلها وتأخر في انجازها في الحيلولة دون تشكل تجمعات ريفية يمكن أن تلعب دور قطب النمو على الصعيد المحلي وتساهم في تعزيز توطن الأنشطة غير الفلاحية، باعتبارها إحدى أهم الحلول ضامنة لأسباب البقاء في العالم القروي، لاسيما في ظل عجز الأنشطة الفلاحية عن تلبية حاجيات الأسر القروية والتي يتزايد عددها باستمرار.

1-إشكالية تشتت السكن الريفي

إن دراسة تشتت السكن القروي تفترض تحديد عتبة إحصائية يتم من خلالها الفصل بين السكن المتفرق والسكن المتجمع، وبالنظر إلى تباين واختلاف ظروف واقع الاستقرار بالأرياف المغربية، فإن تحديد العتبة لن يكون دالا، لاسيما وأن هناك تسميات لا تعني دائما نفس الدلالة، ويكتنفها أحيانا الغموض كما هوالحال للدار المنعزلة والمركز القروي والكفر، والدوار والريف والعزيب، فالحدود بين الكفر والدوار غير واضحة، حيث يعتبر الدوار مجرد سكن بسيط، أما المركز القروي الذي يبدو أكثر تميزا بسبب ما يوفره من تجهيزات عمومية فإنه يطرح مشكل الحدود الإحصائية من منطقة إلى آخري.

يظل تحديد معيار تشتت السكن جد صعب. لكن بالإعتماد على الساكنة بالدوار الواحد يمكن اعتبار السكن متجمعا إذ تجاوز حجم 700نسمة، وخاصة وأن التصميم المديري للتجهيز القروي اعتبرهذا الحجم حدا فاصلا لتجميع السكان بالقطاعات المسقية في إطار وحدات قروية، مع اختلافات محلية تتراوح ما بين 800 ن و1000 نسمة تبعا لأهمية التجمعات الأصلية.

وعلى العموم، فإن الكثير من القرائن كالمساحة والسكان وعدد المساكن تشير جميعها إلى أن السكن الريفي بدكالة يعرف تشتتا. وقد وضع مشروع الإعداد الهيدروفلاحي هذه الظاهرة في الحسبان،فحاول تجهيز التجمعات السكنية حتى تتمكن الساكنة من استغلال محاطهم في أحسن الظروف، فضلا عن الاستفادة الجماعية من التجهيزات الأساسية والاجتماعية، غير أن فشل التجربة جعل السكن يعرف تشتتا مهما.

وعلى مستوى التوزيع المجالي لنسبة تشتت السكن القروي، فإنه يعرف تباينا بين الجماعات، كما أن ديناميته اختلفت باختلاف الفترات التاريخية.

فخلال فترة السبعينات، ظلت نسب تشتت السكن القروي عالية جدا في معظم الجماعات القروية، فباستثناء جماعة العونات ومطران وخميس القصبة، هذه الأخيرة التي شهدت تشتتا لم يتعدى 80% ، فإن باقي الجماعات ظلت نسب التشتت بها عالية، بل وصلت في معظمها إلى التشتت التام، كما هوالحال بالنسبة لجماعة كريديد وسيدي إسماعيل

والمعاريف. ويعزى هذا الإرتفاع إلى كون السهل الداخلي لم يشهد بعد تدخلا قويا وواسعا لعملة التهيئة الهيدروفلاحية، فالقطاعات السقوية خلال هذه الفترة لم تتعد قطاعي الفارغ وبولعوان وسيدي اسماعيل. ومع بداية الثمانينات ستعرف نسب التشتت تراجعا ملحوظا، حيث نزلت عن عتبة 80% في الجهة الجنوبية الغربية المتجسدة في جماعات الغربية والزمامرة وأولاد غانم، ويرجع سبب ذلك إلى ما عرفته الجماعة الأخيرة من تكثيف فلاحي على الشريط الوجلي وسقي القطاعات المسقية بالرش بالنسبة لجماعتي الغربية والزمامرة، كما ظهر انفراج واضح في وسط السهل نتيجة إحداث الوحدات القروية للتجهيز والتسيير بقطاع سيدي بنور.

وإبان التسعينات سيعرف نسب التشتت تراجعا، وأضحت معظم الجماعات تنزل عن عتبة 80% كما هو الشأن بالنسبة لجماعة تامدة، بل وسجلت هذه الفترة نزول كثير من الجماعات عن عتبة 60% كما هوالحال بالنسبة لجماعة سانية بركيك.

وعلى العموم، يمكن التمييز على مستوى نسب التشتت بين مجموعتين:

-مجموعة أولى:تفوق فيها نسبة التشتت 70%، وتجسدها كل من جماعة تامدة وسيدي عيسى ومولاي عبد الله وسبت سايس وأولاد حمدان.

-مجموعة ثانية:يقل فيها نسبة تشتت عن 70% وتجسدها أغلب الجماعات، والتي توافق المناطق السقوية،القديمة والحديثة والمجالات التي تعرف انتشار السكن المتجمع كالعونات وامطل وخميس القصيبة.

لكن مهما اختلفت حدة التشتت بين الجماعات بدكالة، فإن ظاهرة التشتت تظل سمة مميزة للسكن الريفي بها، وتظل التجمعات السكنية يطبعها التفكك المبالغ. ومن انعكاسات ظاهرة التشتت على السكن الريفي، ضعف الاستفادة من التجهيزات الأساسية والاجتماعية العمومية، حيث نجد أن معظم التجمعات السكنية بدكالة – على اختلافها- تبعد بحوالي 2-4 كلم عن أقرب مدرسة، كما أن جل التجمعات تبعد عن أقرب مركز صحي بمسافة تزيد عن 2 كلم.

تؤدي عملية التشتت إلى ارتفاع التكاليف المرتبطة بعملية التجهيز خاصة على مستوى الكهربة والماء الشروب والمسالك الطرقية، كما تحول هذه الظاهرة دون تطور التجمعات السكنية، الأمر الذي لا يشجع على ظهور الأنشطة غير الفلاحية، بالإضافة إلى أن ظاهرة التشتت تحد من الاستفادة من التجهيزات الاجتماعية- حتى وإن وجدت.

الدعامة رقم 4: المسافة بين المسكن والتجهيزات الاساسية ببعض الاجزاء من دكالة

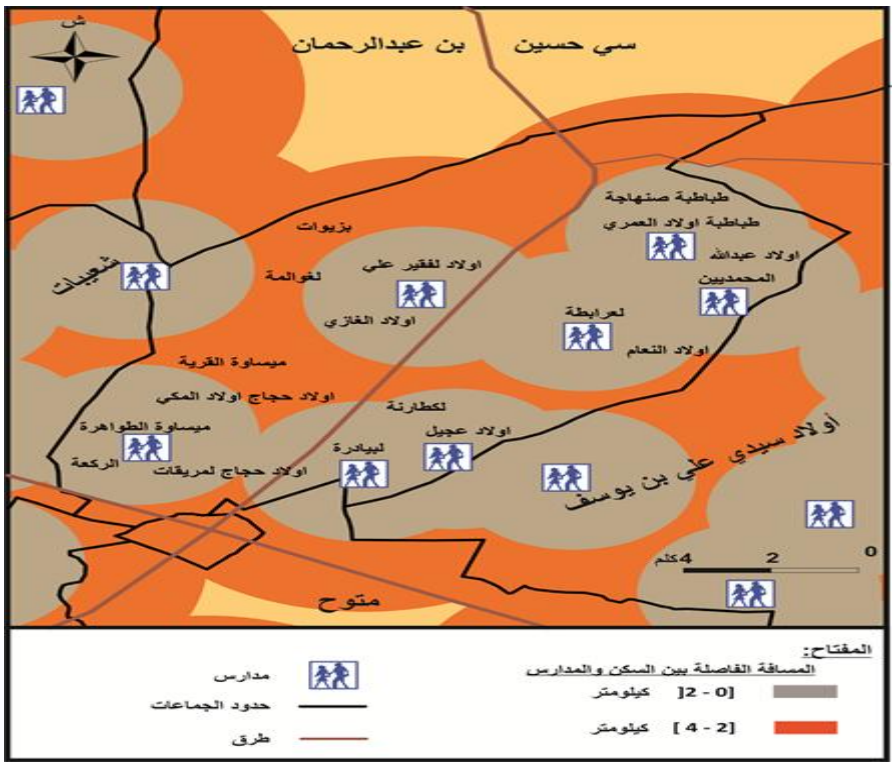

على العموم، فإن ظاهرة التشتت تشكل إحدى العقبات التي تحول دون تطور السكن الريفي. وقد حاولت الدولة حل هذا المشكل بخلق الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، غير أن هذه العملية همت القطاعات المسقية بعد 1970، وحتى داخل تلك القطاعات ساهمت عدة عوامل في فشل التجربة شكلا ومضمونا، مما أدى إلى توقف هذه التجربة، مع العلم أن الجهات المعنية ظلت تعتبر الوحدات القروية هي الأساس الوحيد لتطور السكن القروي ، شريطة أن توضع طريقة موافقة لتمويل السكن لكي يشيد على الأقل 60% من المساكن، مع الحرص على إقامة وتوفير التجهيزات الاجتماعية. والظاهر أن إعادة إحياء تجربة الوحدات القروية مع الأخذ بعين الإعتبار العوائق التي حالت دون نجاح التجربة السابقة، قد يشكل إحدى الحلول الأكثر فعالية للحد من ظاهر التشتت السكنيوالمساهمة في تطوير السكن الريفي وإبداع حلول البقاء.

2-تصاميم الوكالة الحضرية: تصاميم غير معروفة ويطبعها عدم الانسجام

في إطار توسيع مهمات تدخلها لتشمل المجال الريفي،طرحت الوكالة الحضرية مجموعة من التصاميم المجانية كأداة للمساعدة على البناء الذاتي للعالم القروي. وهي تصاميم تهدف من حيث محتواها العام إلى تطوير السكن الريفي عبر تقليص المساحة التي يشغلها، وذلك للحد من انتشار هذا الأخير على حساب الأراضي الزراعية، فضلا عن تضمينها لمبدأ الفصل بين مرافق السكن، بحيث تضمن تصميم المبنى السفلي كمأوى للماشية ووسائل الإنتاج، فيما تضمن الطابق الأول مأوى للأسر.

إن هذا التصميم، وكغيره من التصاميم الموجهة للعالم القروي (تصاميم الوحدات القروية مثلا) يتغافل كلية الواقع الاقتصادي للأرياف، على اعتبار أن البناء ذو طابق أو أكثر يحتاج إلى إمكانيات مالية مهمة، تتضمن تكاليف الخرسانة وإسمنت مسلح وأجور ويد عاملة متخصصة، ويحتاج إلى تمويل بنكي مضمون. كما أن هذا التصميم لا يراعي حقيقة الوضع الاجتماعي للساكنة الريفية، كونها تفضل البناء الأفقي بهدف التواصل بين الجيران واقتسام معها مجالات السكن وبعض المرافق المشتركة (عتبات المنازل، المطابخ. . .)، فضلا عن ذلك فإن عملية البناء في العالم القروي تتميز بالطابع المتدرج، على اعتبار أن أغلب الأسر تشيد في البداية غرفة واحدة تتخذ تسمية " حطة"، وعندما تتحسن ظروف الأسرة ماديا أو في إطار الرغبة في تلبية حاجيات الأسر من الغرف يتم تشييد مباني جديدة، فبناء المسكن الريفي يتطلب فترة زمنية تفوق عقد من الزمن في بعض الأحيان.

وقد لوحظ ميدانيا أن هذا التصميم غير معروف لدى القرويين، وهذا راجع إلى غياب وسائل الدعاية والإشهار له، فالقرويين عادة ما يضعون تصميم يوافق ذوقهم وخصوصيتهم، ولم نعثر على أي حالة سكنية شيدت وفق التصميم المذكور.

3-قوانين لا ترعي الواقع الاجتماعي والإقتصادي للساكنة القروية

لقد فرض قانون 9012/المتعلق بتنظيم البناء بالعالم القروي ضرورة الحصول على رخصة البناء، وتقتضي عملية الحصول على هذه الرخصة كشرط أساسي لمباشرة عملية البناء ضرورة تقديم طلب من المالك إلى رئيس المجلس الجماعي المعني بالأمر. وهذا الطلب يجب أن يكون مرفوقا بمعلومات متعلقة بهوية طالب الرخصة، ورخصة من معاينة التصنيف، ووصفا شاملا يتضمن مساحة البقع أو مرجع التجزئة، والغرض المخصص لهذا المبنى، بالإضافة إلى رسم الموقع بمقياس 2000/1، وتصاميم التنفيذ الكاملة إذا كان الأمر بناء صناعي أو مؤسسة عمومية يستغلها العموم.

والظاهر من خلال معطيات هذا القانون هو عدم ملائمته للواقع المجال الريفي بدكالة، إذ لا يعقل أن يفرض القانون ضرورة وجود هكتار كشرط أساسي للقيام بعملية البناء داخل مجال يتوفر فيه أكثر من 62% من الفلاحين على أقل من هكتار، زيادة على وجود فئة مهمة من عديمي المليكة، ذلك أن الضغط الديمغرافي والتعمير المبكر وقانون الإرث ساهما بشكل كبير في الوضع العقاري بدكالة. .

إن تطبيق هذا القانون على مجال بخصوصيات كهاته، يدل على أن هناك منطقا متضاربا لدى الجهات المعنية فيما يخص نظرته للعالم القروي، ففي الوقت الذي تقوم به الدولة بوسائل مختلفة لتشجيع استقرار الساكنة في أماكنهم، نجدها أيضا أنها تحفز الساكنة على الهجرة وذلك بمنع البناء وباشتراط الرخصة المتضمنة لرزمة من الوثائق كشرط أساسي لمباشرة عملية التشييد.

وإذا كان النص القانوني المتعلق بتنظيم البناء داخل العالم القروي يسعى إلى الحد من انتشار السكن العشوائي داخل الأرياف والمجالات المجاورة للمدن وبالقرب من الطرقات وفي الأراضي الزراعية ذات مؤهلات خاصة، فإن تطبيق هذا القانون على جل المجالات، بالرغم من تنوع خصوصيتها الجغرافية وأوضاعها العقارية وديناميتها الديمغرافية، بل وطابعها الطارد، يجعل مضمون هذا القانون شاردا في بعض الحالات، وغير منسجم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للكثير من المجالات. ومن هنا تبدو الحاجة إلى قوانين ذات طبيعة جهوية أو محلية.

وقد لوحظ ميدانيا، أن عدد المباني المشيدة تفوق بشكل كبير مجموع حالات رخص البناء والإصلاح مجتمعة، مما يدل على استمرار الساكنة القروية في مباشرة عملية البناء بطرق عفوية كما كانت في السابق دون اللجوء إلى طلب رخصة البناء، وفي إطار التوافق مع السلطة المحلية التي تضطر أحيانا إلى غض الطرف عن ذلك، غير أن هذه العملية تهم أساسا الدواوير التقليدية المتواجدة في عمق المجال الريفي. أما الدواوير القريبة بالمجالات الحضرية والطرق الرئيسية، فإن أي مبادرة لعملية البناء من طرف أرباب الأسر تواجهها السلطات المحلية بغرامة مالية وبعملية الهدم، وهذه الظاهرة اتخذت أبعاد أكثر خطورة في الدواوير الهامشية والقريبة من المجالات الحضرية، والتي ترتب عنها نشوب مواجهات بين السلطة وأسر دواوير المعنية بعملية الهدم أو الزجر الناجم عن مخالفات للقواعد البناء، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى إصابات في صفوف الساكنة ورجال السلطة على حد السواء، وبالإضافة إلى جنح حبسية للكثير من أرباب الأسر، كما هوالحال لدوار المنادلة وأولاد ابراهيم، وكذا على طول الخط الرابط بين الجديدة ونقطة الكيلومترية 15 في اتجاه مراكش.

ومن جهة أخرى، فقد أدى التطبيق الحرفي لقانون التعمير من طرف رجال السلطة إلى إحداث الصدمة لدى الكثير من الأسر الريفية، خاصة النقطة المتعلقة بالغرامات المتعلقة بإحداث التجزئات غير القانونية، ذلك أن إقدام بعض الأسر على تقسيم بقع على أبنائها من أجل بناء وحدات سكنية مستقلة، دفع السلطات المحلية إلى تطبيق قانون التعمير، ومن تم فرض على هذه الأسر مخالفات على شكل غرامات مالية تتراوح ما بين 80 ألف درهم 100 ألف درهم، وقد سجل البحث الميداني حالات من التذمر والسخط لدى بعض الأسر ممن صادفهم البحث الميداني.

وعموما، فإن القانون المتعلق بتنظيم البناء داخل العالم القروي يظل بعيدا عن فهم مجموعة من الحقائق الاقتصادية والديمغرافية المؤطرة لعملية البناء داخل الأرياف، الأمر الذي جعل هذا القانون مجالا للاحتجاج، ولاسيما عند محاولة التطبيق الحرفي لبنوده، وهو ما جعل الوزارة المعنية بالتعمير تصدر مجموعة من الدوريات تحث فيها على التعامل بالمرونة اللازمة مع طلبات رخص البناء، وخاصة بالوسط القروي أخذا بخصوصيات المناطق والجهات، لكن رغم ذلك فمازالت طلبات رخص البناء في الوسط القروي محل انتقادات ومؤاخذات.

4-مشكل منح تراخيص البناء في القطاعات المسقية

نصت المادة رقم 2 من الظهير الشريف رقم 1-95-152 الصادرة في غشت 1995 بتنفيذ القانون رقم 34. 94 المتعلق بالحد من تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري ودوائر الاستثمار بالأراضي الفلاحية على ما يلي: تحدث بالدوائر المشار اليها في المادة 1 أعلاه، مساحة دنيا لا يجوز فيما دونها قانونا أو فعلا، تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة بها، وتحدد مساحة الاستغلال الدنيا في دوائر الري في خمس هكتارات[11].

وإذا كانت الأهداف العامة لهذا القانون تتجلى في الحد من تفتيت الأراضي والتخفيف من إشكالية الضغط السكني على الأراضي المسقية، فإنه يطرح بإلحاح مدى مواكبة القوانين للتطورات الجارية. وقد نبهت بعض الأعمال الاكاديمية التي همت منطقة دكالة إلى إشكالية التطبيق الحرفي لهذا القانون على المناطق المسقية بدكالة، بحيث أشار خياطي إلى أن سقي عدة دوائر وإن كان قد ساهم في توسيع الخدمات وبروز هيكلة جديدة للمجال، فإن مسلسل هذه التحولات يطرح إشكالية توسع السكن على حساب الأراضي المسقية، مما يفرض ضرورة إيجاد حلول لهذه الوضعية، حلول تنطلق من ضرورة إيجاد حلول لمشكلة السكن دون أن يكون ذلك على حساب الاراضي الزراعية المسقية[12].

وكنتيجة للمشاكل المطروحة بالقطاع المسقي على مستوى السكن وتصدي مصالح وزارة الفلاحة وأساسا المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة لكل توسع للبناء ومنع تراخيص بالبناء لمالكي قطع أرضية تقل عن 5 هكتارات، فقد عملت مديرية التعمير التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة بتقديم مراسلة إلى وزارة الفلاحة والتنمية القروية حول موضوع البناء بالوسط القروي، وخصوصا داخل دوائر الري أو المناطق المشمولة بعملية الضم، هذه المذكرة تذكر بالمشاكل الناجمة عن تعرض مصالح الفلاحة على طلبات البناء، حيث تشترط توفر صاحب المشروع على 5 هكتارات على الأقل لتلبية طلبه بالترخيص له بالبناء، علما بأن المادة 4 من القانون المذكور تسمح للإدارة الترخيص بإبرام عقود تصرف أو قسمة أو حق الانتفاع إذا كان الغرض من القطعة المراد استخراجها من مجموع الملك الواقع بدوائر الري بإحداث منشآت غير فلاحية.

واجمالا، كان لهذه القوانين والتوصيات عواقب وخيمة على حياة وعيش الأسر والعائلات، وهي نتائج مباشرة للتطبيق الحرفي لهذه الظهائر ومواد القوانين المرتبطة بالقطاع المسقي في سنة 1969 ، وتم تعديلها أو تتميمها سنة 1995. مما يعني أن الدولة تنهج منطقا متضاربا في سياستها السكنية بالمناطق المسقية، فهي إن كانت تحاول تثبيت السكان في

---

[11] الجريدة الرسمية، عدد 4323– 6 سبتمبر 1995

[12]Khayati. S (2006), Aménagement .hydro-agricole, évolution et restructuration de l'habitat rural dans les Doukkala .In habitat rural : mutation et perspectives de développement. Actes du colloque organisé par le Département de Géographie en collaboration avec l'ANAGEM. El Jadida le 25-26mai 2006, Edition de la Facultés des lettres et sciences Humaines. El Jadida Série colloques et séminaires N°10, pp : 21-32

مناطقهم الأصلية بالحد من الهجرة القروية فإنها تحفز السكان على المغادرة أحيانا ، وذلك بمنع البناء فوق الأراضي الزراعية المسقية دون أن تقدم حلولا بديلة.

5-ضعف التغطية بوثائق التعمير

لقد أولت الدولة في سياستها حول الإعداد والتهيئة الاهتمام الأكبر للمجال الحضري، وخصوصا المدن الكبرى، وأهملت بشكل كبير العالم القروي تحت مبرر ضعف التحولات بالأرياف، وباسم الاستعجالية التي فرضها مشكل التمدين، فظل المجال الريفي يعاني من الخصاص في التغطية بوثائق التعمير، إلا أن وعي المسؤولين المعنيين تنامى تدريجيا، فأضحى اقتناعهم كبيرا بأن المشاكل التي تعاني منها المدن ما هي الا نتيجة منطقية لأزمة الارياف. لكن ذلك لا يعني أن الدولة تجاهلت المجال الريفي كليا، بل فقط ظل تدخلها في إطار التهيئة ضعيفا بالموازنة مع تدخلها في المجال الحضري. فمن بين مظاهر تدخل الدولة في المجال الريفي نذكر مثلا:ظهير 25 يونيو1960 المتعلق بتنمية المستوطنات وشبكة الهيكلة القروية سنة 1973، والذي في إطاره تم تغطية عدد من المستوطنات القروية بتصاميم التنمية، وهي وثيقة تعمير تنظم وتهكيل المجال الريفي لمدة تدوم 10 سنوات، وبموجبها أيضا تم وضع تصاميم لعدد من المراكز القروية والشبه الحضرية أو مراكز للجماعات القروية. وابتداء من منتصف التسعينات، وبموازاة مع إنشاء الوكالة الحضرية بالجديدة، أضحت هذه الأخيرة تعمل على وضع تصاميم وتهيئة جماعية وتحول دون تزويد المراكز القروية بوثائق التعمير.

التوصيات

بناء على نتائج هه الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

-ضرورة ايجاد مقاربة ملائمة للحد من نزعة التشتت المبالغ فيه للسكن الريفي بمجال الدراسة، حتى يسهل ربطه بالتجهيزات الاجتماعية والأساسية، لأن هذه التجهيزات أينما توطنت فهي تظل بعيدة عن الساكنة، وفي ها الصدد وجب إعادة إحياء تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير التي همت القطاعات المسقية بالمنطقة خلال السبعينات، والتي تم توقيفها لأسباب غير معروفة.

- لكي تتمكن الدولة من الحفاظ على الأراضي الزراعية المسقية بدون حرمان الساكنة من بناء مساكن جديدة مواكبة لنمو أسرها، وجب تشجيع الفلاحين على البناء العمودي في السكن واستغلال القبو للخزن إيداع الادوات الفلاحية.

- تشجيع الساكنة الريفية عبر منح قروض وتسهيلات لخلق أنشطة غير فلاحية مدرة للدخل، وتخدم في نفس الوقت القطاع الفلاحي وتطوره.

-وجب أيضا تبني مبدأ المرونة في التعامل مع البناء في العالم القروي، وخاصة مسألة الرخص، كما وجب كذلك خلق حلقات الاتصال بين القرى والمدن للتخفيف من الضغط الديمغرافي، لاسيما بالقطاعات المسقية.

خلاصة :

يظهر أن السكن الريفي بمجال الدراسة قد شهدت تحولات متعددة الأبعاد، لكن هذه التحولات رافقتها مجموعة من الجوانب السلبية، زاد من حدتها عدم ملائمة وفعالية الاجراءات التنظيمية ، مما حال دون تطور السكن الريفي، وهي سلبيات ساهمت في خلق فئات اجتماعية متواضعة بسبب ضعف المداخيل الفردية، مما يجعلهم غير قادرين على الاستثمار في تحسين وظائف السكن الإنتاجية، ولا الاهتمام بمستوى الرفاهية فيه باعتباره أيضا مجالا للحياة، كما أن هذه السلبيات لم تنعكس على مستوى السكن الريفي لوحده، بل امتدت لتشمل نمط حياة ككل. ولهذا السبب فإن العديد من الجماعات الترابية بالمنطقة تصنف ضمن الجماعات الأكثر فقرا في خريطة الفقر بالبلاد، رغم المؤهلات المجالية التي تتوفر عليها المنطقة، مما يعني أن المجال القروي في حاجة إلى إصلاح ينفذ إلى عمق مشاكل العالم القروي، وذلك بإعادة النظر في إشكالية التشتت السكن،والاكتراث بالبعد الإنساني لمشاريع التنمية خاصة فيما يتعلق الأمر بالتمدرس والصحة، دون إغفال الجوانب التنظيمية سواء تعلق الآمر بالتغطية بوثائق التعمير أو إعادة النظر في القوانين المنظمة للبناء في الوسط القروي.

لائحة المراجع:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي(2015) "النهوض بأوضاع العالم القروي" نسخة اليكترونية.

بوشرب أحمد (1984)، دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء اصفي وازمور، دار الثقافة– الدار البيضاء.

. "مجموعة من الباحثين (2005) "تقرير خمسين سنة من التنمية، المغرب الممكن" نسخة الكترونية

دوتي ادموند(1901) مراكش: قبائل الشاوية ودكالة والرحامنة، ترجمة محمد ناجي بن عمر، مطبعة انفو بريت.

عمار حمداش(2015) "بيان من أجل تحديث البوادي المغربية" منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالقنيطرة، جامعة ابن طفيل المملكة المغربية.

Ayad, M, (1982) « L'organisation de l'espace rurale dans le plateau d'El Jadida et sahel d'Azemmour, Etude de géographie rurale, cartographie »Mémoire DES en Géographie, Rabat (Ronéo) 1982.

Bois, J. (1938), La surpopulation des Doukkala, Documents du centre des hautes et des

Administratives sur l'Afrique et l'Asie moderne n°300 (Ronéo)

Direction de la statistique. (2014), Recensement général de la population et de l'habitat2014. Sur web : www. Hcp. ma.

Domingoun.A, 1975 « les grands types des structure agraire ou monde » éd emaile Larousse parais

Fosset. R et Noin. D,(1966)"Utilisation du sol et population dans les Doukkala" Revue géographie. Du Maroc N°10, P : 34-41.

Goulven. J(1917), Le cercle des Doukkala ou point de vue économique, Paris ,Émile larose

- Pacson, P.(1980) « Etude rurales » S. M. E. R, Nouvelle éditons, Rabat, p : 105.
Khalidi, A. (2009) « Mots et choses Amazighs de Doukkala-Abada», N°3, El-Jadida. Com. P : 1-3
Khayati. S (2006), Aménagement .hydro-agricole, évolution et restructuration de l'habitat rural dans les Doukkala .In habitat rural : mutation et perspectives de développement. Actes du colloque organisé par le Département de Géographie en collaboration avec l'ANAGEM. El Jadida le 25-26mai 2006 , Edition de la Facultés des lettres et sciences Humaines. El Jadida Série colloques et séminaires N°10, pp : 21-32
Maurer, G. (1986), « Le nouveau visage des compagnes Marocaines ».In R.G.M nouvelles séries n°1-2
Iraki, A et Tamim, M. (2012), La dimension territoriale du développement rural ou Maroc : étude géographie I.N.A.U Rabat net.

الضوابط الجغرافية لأداء المؤسسات الخدمية في ليبيا

Geographical controls on the performance of service institutions in Libya

الدكتور عبدالسلام محمد أحمد الحاج

أستاذ مشارك .كلية التربية جامعة بني وليد ,ليبيا

ملخص :

تمثل الخدمة أحد أهم ملامح الحضارة الإنسانية على مر العصور ، و إن برزت كسمة أساسية للحضارة الحديثة ، الأمر الذي تطوّرت معه من الشكل العشوائي البسيط إلى الأنماط المنظّمة و المبرمجة على نحو عالي من الدقة ، مما لفت النظر إليها و أصبحت محط أنظار الهيئات و الأفراد على حد سواء ، و بدأت الحكومات في تخصيص مبالغ طائلة لتحسينها و ضمان جودتها ، و ارتفعت حدة التنافس فيما بين المؤسسات بمختلف اهتماماتها لتقديم الخدمات الأفضل و الأجود ، و اتساقاً مع ذلك بدأ الباحثون و المهتمون في إعداد الدراسات المتعلقة بالخدمة و المؤسسات التي تقوم بتقديمها ، و أصبحت المؤسسة مرتبطة كلياً بنوع الخدمة و جودتها ، و اكتسب البناء المؤسسي حظوة كبيرة في هده الدراسات و ظهرت العديد من الأفكار و الرؤى حول هذا البناء بل تعدى ذلك إلى دراسة البيئة الخارجية المحيطة و المؤثرة على هذا البناء و على مستوى الخدمة المرجو منه ، و بالتالي لم تقتصر الدراسات على المؤسسة و الخدمة التي تقدمها بل شملت حتى تحليل البيئة الخارجية فيما يعرف بالفرص و التحديات ، و التي تعتبر العوامل الجغرافية المتعلقة بالمكان و الكتلة البشرية ضوابطاً مهمة في تحديدها و لذلك برزت فكرة دوائر التخديم لهذه المؤسسات ، و هي المدى الجغرافي الذي تصل به الخدمة إلى مستحقيها ، و هذه الدوائر تأخذ أشكالها المثالية إذا كانت الظروف الجغرافية مشجعة و تكون مشوهة إذا كانت غير ذلك ، و من هنا تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الضوابط الجغرافية لأداء المؤسسات الخدمية و لتجيب على تساؤلين مفادهما (إلى أي مدى تؤثر العوامل الجغرافية المحيطة بالمؤسسة في أدائها الخدمي ، و ما هي الضوابط الأساسية التي تساعد على إيجاد دوائر تخديم غير مشوهة في الدولة) ، و ذلك من خلال تسليط الضوء على الدوائر الخدمية بمستوياتها المتعددة ، و التنبيه إلى ما قد يؤثر فيما تقدمه المؤسسات من خدمات و ما يعرقل وصولها إلى مستحقيها كما يجب .

الكلمات المفتاحية: الضوابط الجغرافية– الخدمات – الاداء الموسساتي – ليبيا.

Abstract

The service represents one of the most important features of human civilization throughout the ages, although it emerged as a basic feature of modern civilization, which evolved with it from a simple random form to organized patterns and highly

programmed, which attracted attention and became the focus of attention of bodies and individuals on the Governments began to allocate large sums of money to improve and ensure their quality, and competition between institutions with different interests to provide better and better services increasedConsistent with this, researchers and interested people began to prepare studies related to the service and the institutions that provide it. The institution became totally linked to the type and quality of service. Institutional building gained great favor in these studies and many ideas and visions emerged about this construction. Therefore, the studies were not limited to the institution and the service they provide, but also included an analysis of the external environment in what is known as opportunities and challenges.. Geographical factors related to space and human mass are important controls in determining them. Otherwise, this study comes to shed light on the geographical controls of the performance of service institutions To answer the questions (to what extent the geographic factors surrounding the institution affect its service performance, and what are the basic controls that help to create undistorted service departments in the country), by highlighting the service departments at multiple levels, and alert to What may affect the services provided by the institutions and impede their access to the beneficiaries properly.

Key words: Geographical Controls – Services – Mossad Performance – Libya.

مقدمة :

برزت الخدمات كأحد أهم السمات المميّزة للحضارة الإنسانية الحديثة ، بل قد تكون السمة الأبرز لما لها من أهمية بالغة في تطوّر اقتصادات الدول و كونها أحد أهم المؤشرات التنموية و الحضارية على تطوّر الشعوب أو تخلفها ، و تُعد جودتها مؤشراً قوياً على تقدم هذه الدولة أو تلك ، و لذلك تسعى الدول جاهدة في إصلاح مؤسساتها الخدمية و تطويرها لتؤدي الأداء الجسن ، و ليبيا كدولة مترامية الأطراف يقطنها عدد قليل من السكان ، تسعى كغيرها من الدول بكل ما أوتيت من إمكاناتلتقديم خدمات لها قدرة تنافسية عالية مقارنة بنظيراتها في بقية دول العالم ، و دلك بإجراء العديد من الإصلاحات المؤسسية و البرامجية ، و التي تحكمها العديد من الضوابط الفنية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و هذه العوامل تتفاوت حدة تأثيرها من مكان لآخر و من فترة إلى أخرى ، و يجتمع عدد من الضوابط تحت مسمى الضوابط الجغرافية و التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوزيع المكاني و الانعكاسات المترتبة عن هذا التوزيع سواءً

تلك الناجمة عن توزيع الظاهرات الطبيعية أو البشرية المستحدثة ، كخطوط المواصلات و التجمعات العمرانية بمختلف أحجامها و أنواعها ، و اتساقاً مع ذلك تؤكد العديد من الدراسات على أن الإصلاح المؤسسي يبدأ بالعمل على إيجاد دوائر تخديم غير مشوهة و متداخلة بحيث تغطي كل صفحة الإقليم الذي يمثل المجال الجغرافي للخدمات المقدمة أياً كان نوعها و مستواها و الذي يؤثر بشكل واضح و جليّ في نوع الخدمة و جودتها و زمن وصولها لمستحقيها ، و بالتالي يكون العمل على تهيئة الظروف الخارجية المحيطة بالمؤسسة متزامناً مع إصلاح المؤسسة و تحسين الخدمة التي تقدمها و ذلك لسهولة الحصول عليها من قبل المستفيدين منها .

مشكلة البحث :

يحظى البناء المؤسسي باهتمام كبير في الدراسات المتعلقة بالخدمات بل تعدى هذا الاهتمام المؤسسة المقدمة للخدمة إلى البيئة الخارجية المحيطة و التي قد تخلق حالة من الإيجابية بحيث تكون عاملاً مشجعاً على تحسين الخدمة و تقديمها و قد تكون من السلبية بما يقلل من جودة الخدمة و يضعفها و قد يؤدي إلى اندثارها و توقفها ، و لذلك برز تحليل البيئة الخارجية فيما يعرف بتحليل الفرص و التحديات كنافذة تطل على البيئة التي تقدم فيها المؤسسة خدماتها لمستحقيها و لذلك يبرز تساؤلان مفادهما :

- ما هي الضوابط الأساسية التي تساعد على إيجاد دوائر تخديم غير مشوهة في الدولة.
- إلى أي مدى تؤثر العوامل الجغرافية المحيطة بالمؤسسة في أدائها الخدمي .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى ما يلي :

- تحليل البيئة الخارجية للمؤسسات الخدمية في ليبيا و تحديد أهم ملامحها الرئيسة .
- رصد تأثيرات الإطار الجغرافي على المؤسسة الخدمية و مستوى الخدمة التي تقدمها .
- التعرف على أشكال دوائر التخديم لبعض المؤسسات الخدمية في ليبيا .

منهجية البحث :

تؤطر الدراسات التطبيقية إجمالاً بمناهج بحث تضبط إيقاع التحليل فيها ، و ذلك لضمان سلاسة الفكرة و سلاسة الوصول إلى النتائج المرجوّة ، و لذلك اعتمد هذا البحث المنهج الاستقرائي و ذلك للوصول إلى بعض الحقائق التي يمكن استخلاصها من تسليط الضوء على الواقع المعاش ، كما سيكون للجانب التحليلي من المنهج الوصفي حضوراً لافتاً و ذلك لأهمية تحليل العلاقات المكانية بين التوزيع و الأداء و رصد انعكاسات هذا التوزيع على جودة الأداء المؤسسي ، و محاولة تحديد أسس الاستدامة في هذا الأداء من خلال هذا التحليل الوصفي .

الإدارة المحلية في ليبيا :

تغيّرت الخريطة الإدارية و السياسية لليبيا عبر التاريخ أكثر من مرة مما جعل مساحتها غير مستقرة طوال الفترات السابقة بل كانت تتسع أحياناً و تتقلص في أحيان أخرى و لم تستقر إلى بعد استقلالها في سنة 1951 ، إلا أنها ظلت في تغيّرات إدارية من حين إلى آخر ، فمع بداية الدولة الحديثة ظهرت الدولة الليبية على هيئة دولة فيدرالية تضم ثلاث ولايات هي طرابلس و برقة و فزان ، و كل ولاية تضم وحدات إدارية أقل كالمقاطعة و القائمقامية و المتصرفية و المديرية و البلدية ، و كانت لكل ولاية ظروفها الخاصة بها من حيث المساحة و عدد السكان و الحياة الاجتماعية فقد كانت تتكون ولاية طرابلس من 5 مقاطعات و 20 قائمقامية في حين لم تكن هده المسميات موجودة في برقة و فزان ، و وُزعت المديريات على أساس اجتماعي محض فكل مكون اجتماعي كان ينضوي تحت مديرية ، أما المتصرفيات و البلديات فقد كانت إدارية خدمية . جدول رقم (1) .

جدول رقم (1) التوزيع العددي للأقسام و الوحدات الإدارية بالولايات الليبية (1951 – 1963)

الولاية	المقاطعة	القائمقامية	البلدية	المتصرفية	المديرية
طرابلس	5	20	21	16	79
برقة	–	–	6	7	7
فزان	–	–	1	6	28
المجموع	5	20	28	29	114

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002 م ، ص 80

بالنظر إلى التوزيع العددي بالجدول رقم (1) يلاحظ أن الدولة قُسمت إلى وحدات إدارية خدمية على أساس اجتماعي إلى مديريات و على أساس إداري خدمي إلى متصرفيات تتبع بلديات ، و بالتالي كانت المتصرفيات و المديريات هي الوحدات الخدمية الأصغر و التي يتعامل معها المواطن بشكل مباشر في حين كانت سلطات البلدية و الولاية تقدم خدماتها بشكل غير مباشر ، و في العام 1963 م توحّدت الدولة الليبية لتضم 13 محافظة هي (طرابلس ، بنغازي ، سبها ، مصراتة ، الخمس ، البيضاء ، غريان ، الزاوية ، درنة ، أوباري) و أبقت على توزيع المديريات و المتصرفيات ، و استمرّ هذا التقسيم إلى بعد قيام الجمهورية في العام 1969 ليقلص العدد إلى عشر محافظات هي (طرابلس ، بنغازي ، غريان ، الزاوية ، الخمس ، مصراتة ، الجبل الأخضر ، درنة ، الخليج ، سبها)، و في العام 1975 م ألغي نظام المحافظات ليحل محله نظام البلديات التي تتبعها فروع بلدية و محلات تدار بلجان محلية و ذلك بغية التقليل من المركزية و تقريب دائرة الخدمة للمواطن و القليل من حلقاتها و مستوياتها و بعد هذا التقسيم لم تستقر الدولة على تقسيم إداري واحد مما خلق بعض التخبط و الفوضى في انسيابية الكثير من الخدمات التي تقدمها أو تشرف عليها الدولة و تعقدت الكثير من الإجراءات الخدمية و التي انعكست على المراكز و المؤسسات الخدمية التي تعرضت للإهمال

مما أدى إلى تدني أداءها الخدمي ، و هذا يمكن ملاحظته من خلال النظر في توزيع الأقسام الإدارية الذي تحوّل من 10 محافظات إلى 13 منطقة جغرافية تضم 340 مؤتمراً شعبياً في العام 1993 م ليتغيّر مرة أخرى في العام 1998 م ليتحول إلى 31 شعبية تضم 415 مؤتمراً شعبياً([xxx])، و استمرت التغيّرات إلى حين صدور قرار المؤتمر الوطني في 2013 م القاضي بتسمية البلديات و كان عدد البلديات 90 بلدية إرتفع عددها إلى 99 ثم 103 بلدية ، و هذه التغيّر في أعداد الوحدات الإدارية كان نتاجاً لعدد من العوامل الاجتماعية و السياسية و الأمنية ، و انعكس سلباً على الخدمات و خطط التطوير طيلة الفترات السابقة ، الأمر الذي يدعو إلى إعتماد معايير واضحة لتحديد الوحدات الإدارية بمختلف مستوياتها مع مراعاة الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية في هذا التحديد ، مع ضرورة إجراء دراسات مستفيضة على الهيكل العام للدولة و رسم خارطة للتقسيم الإداري تراعي كل العوامل و الظروف .

الإطار الجغرافي لقانون الإدارة المحلية :

ترتبط قوانين الإدارة المحلية ارتباطاً وثيقاً بالمكان ، لأنها لا تعدو كونها تنظيماً لاستغلال المكان و التعامل الإيجابي معه، و تحديداً دقيقاً للعلاقة بين هذا المكان لشاغليه ، و بالتالي يتحدد شكل تأثير كل منهما في الأخر ، مما جعل لهذه الحالة التشريعية إطاراً جغرافياً تحكمه عدد من الضوابط التي ترسم ملامح هذه العلاقة التبادلية ، و قانون الإدارة المحلية في ليبيا الذي أخذ صيغ مختلفة توجت بالقانون رقم (59) لسنة 2012م و الذي حدد ملامح الإدارة المحلية في ليبيا ، و بقراءة متأنية لهذا القانون يلاحظ أنه رصد العلاقة بين المكان و شاغله ، و رسم تدفقات الخدمة بما يكفل انسيابية وصولها لمستحقيها ، و يبدأ تحديد الأطار الجغرافي لهذا القانون بتحديد الوحدات الإدارية بمختلف مستوياتها و التي تتمثل في (الإقليم الاقتصادي – المحافظة – البلدية –المحلة) و التي تُحدد أطرها الجغرافية من حيث التوزيع المكاني المساحة و الحدود و الظاهرات الجغرافية الطبيعية و البشرية وفق قوانين و قرارات خاصة تصدر إستناداً إلى هذا القانون بمستويات إدارية مختلفة ، و شدد القانون على مراعاة الظروف الطبيعية و البشرية و الاقتصلدية و الاحتماعية و الأمنية بما يحقق تدفقات الخدمة و الانتاج ، و مما تجدر الإشارة إليه هو أن القانون حدد مستويات الخدمات و اتجاهات حركتها تبعاً للإطار الجغرافي الذي يحتويها و تأثير الظاهرات الجغرافية الطبيعية و البشرية في هذه الحركة ، فالإقليم الاقتصادي يمكن أن يضم أكثر من محافظة ([xxxi])، مما يوسع من دائرة تخديمه ليستفيد منها سكان يتوزعون على إطار جغرافي أوسع ، و بالتالي تبرز الظروف المؤثرة في تحديد مستويات الخدمة و اتجاهاتها و تتنوّع الضوابط الجغرافية في هذا الإطار ، و أورد القانون من خلال لوائحه التنفيذية المجال الخدمي المصائف و المناطق الترفيهية و الفضاء العام و مجالات حركة النقل داخل الوحدات الإدارية و خارجها ، و المرافق العامة ، و كل ذلك بغية تيسير تدفق الخدمات داخل الوحدات الإدارية و فيما بينها .

ماهية الخدمات :

ظهرت الخدمة كسمة ميّزت الحضارة الأنسانية الحديثة ، و ظهرت لها صوراً عديدة منها ما هو ملموس ارتبط بالسلع المادية و منها ما هو غير محسوس كالخدمات التعليمية و الإدارية ، و أكتسبت أهميتها من ارتباطها بالتخطيط الإقليمي ، حيث تعتبر دراسة الخدمات بمثابة مسح واقعي و تحليلي للأنشطة الاقتصادية بالإقليم ، و الخدمات تتخلل اقتصاد الدول المتقدمة و النامية و لذلك يوجد اختلاف في توزيع و تركيب و إنتاجية و نمو الأنشطة الخدمية ، و يتمثل هذا الإختلاف في الفارق الواضح بين المنشأة الصناعية و المنشأة الخدمية ، حيث تصنع الأولى المواد الخام و تحوّلها لمنتجات تباع للمستهلكين في حين ترتبط الثانية ببيع مهارات أو معلومات خلال فترة محددة ([xxxii])، و نظراً لتعقد مفهوم الخدمة و تشعبه تناوله الباحثون كل حسب تخصصه فهذا ستانتون يعرفها على أنها تلك النشاطات غير المحسوسة و التي تحقق منفعة المستفيد و التي ليست مرتبطة بالضرورة بإنتاج سلعة مادية ، في حين يرى كوتلر أن الخدمة هي كل نشاط أو إنجاز أو منفعة يقدمها طرف لآخر و تكون غير ملموسة ، و هذا ما يختلف عما يراه لابيريي الذي يعرفها على أنها ذلك النشاط الذي يشكل قيمة اقتصادية بالاستجابة لحاجات المستفيد ، و بالتالي يتضح أن الخدمة غالباً ما تكون غير محسوسة حتى لو ارتبطت بمنتج مادي ملموس ([xxxiii]) ، و مع هذه التعريفات التي تفسر ماهية الخدمة و كنهها هناك تعريفات ترتبط بنوع الخدمة فالخدمات الصحية تعني تقديم الخدمات العلاجية و الوقائية و التأهيلية التي تقدم للسكان لرفع المستوى الصحي لهم ([xxxiv])، و خلاصة القول يمكن إعتماد تعريف الدليمي التي عرفها على أنها نشاطات تمارسها الدولة أو القطاع الخاص لتوفير منافع معيّنة لإشباع حاجات و رغبات الناس دون تحقيق مكاسب مادية ملموسة لهم ، أي تحقيق منافع علمية و صحية و عقلية و نفسية و ذهنية و بدنية و تقنية للإنسان و التي تسهم في ديمومة عطائه و رفع كفاءة أدائه من خلال توفير مستلزمات الحياة الأساسية التي تحقق الصحة و الأمان ([xxxv]).

المؤسسة الخدمية و دائرة الخدمة

قد يتبادرإلى الذهن أن المؤسسة الخدمية هي ذلك المبني الذي يتوافد عليه المستفيدون بغية الحصول على ما يقدمه من خدمات ، و لكنه أشمل من ذلك فهي نظام يتكون من مجموعة من الأشخاص و الوسائل المنظمة و المتفاعلة فيما بينها إنتاج قيمة غير مادية لإشباع حاجات و رغبات المستفيد ، كما أنها كل مؤسسة يتحدد غرضها في تقديم خدمات لمرتاديها ، و ما تقدمه هذه المؤسسة ما هو إلا تشكيلة من المدخلات المادية و غير المادية التي تحولها المؤسسة إلى مخرجات غير ملموسة مع أنها محسوسة في صورة خبرات أو تجارب تتبلوّر في أذهان المستفيدين من إشباع حاجاتهم ، و تتميّز المؤسسة الخدمية بثقافة تقوم على إتباع مدخل شمولي لكل الأنشطة الوظيفية يقوم على قيّم و أهداف واضحة و محددة ، كذلك على أن المستفيد هو المحور الأول و الرئيس في حركتها و بالتالي يسعى القائمون عليها بكل ما أوتوا من إمكانات و مهارات لتقديم أفضل الخدمة له و إشباع رغباته و حاجاته، و هذا يتطلب الإستمرار في المراقبة الدقيقة و الحصول على المعلومات الصحيحة التي تمكنها من إيصال منتجها الخدمي إلى مستحقيه خاصة و أن هذا المنتج ذا طبيعة

غير ملموسة مما يجعله يعتمد على اقتناع المستفيد بجودة الخدمة المقدمة من هذه المؤسسة ([xxxvi])، و اتساقاً مع ذلك يمكن القول بأن المؤسسة هي هيكل تنظيمي مستقل له إطار قانوني و اجتماعي محدد المعالم, هدفه صياغة مخرجات تتوافق مع رغبات و احتياجات السكان المحيطين به و هذا ضمن مجموعة من الضوابط تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي يوجد فيه و تبعاً لحجم و نوع نشاطه ، و هذه الضوابط ترسم الشكل العام لنطاق الخدمة و هو الحدود المكانية التي تقوم عليها خدمة ما بتغطية السكان الواقعين فيها من حيث الحصول على الخدمة ، و الشكل النظري لها يكون على هيئة دائرة مركزها الخدمة و محيطها الحد الأقصى للمسافة بين الخدمة و السكان المخدومين ([xxxvii]) لما يعرف بدائرة التخديم و التي هي عبارة عن دائرة قوامها المسافة التي يقطعها المستفيد من محل إقامته إلى المؤسسة المقدمة للخدمة ، حيث يقاس نصف قطرها أحياناً بالمسافة المقطوعة و أحياناً بزمن الوصول ، و هذا النصف قطر شغل العديد من الباحثين في جغرافية المدن و الخدمات ، و عمل مخططوا المدن على جعله مستقيماً و غير مشوه من خلال تحديد المعايير المكانية للمؤسسة الخدمية سواء كانت تجارية أو تعليمية أو صحية أو إدارية أو غيرها ، و ذلك لضمان تقريب الخدمات للمستفيدين في كافة أجواء المدينة أو القرية أو الإقليم ، مما جعل المخططين يحرصون على توزيع نقاط الخدمات بشكل متداخل ، فلا يبقى جزء في المحلة العمرانية أو في الإقليم لا تصل إليه الخدمة و هذا ما نبه إليه الألماني كريستالر في العام 1937 من خلال نظريته (الأماكن المركزية) التي يرى فيها أن المدينة تشكل مركزاً لتقديم السلع و الخدمات إلى المدن المجاورة و ظهيرها ، و لذلك أعتمدت هذه النظرية في تفسير مواقع المدن و توزيعها و تباعدها و أحجامها وفق وظائفها و ما تقدمه من خدمات و ما تشكله من علاقات تبادلية في كثير من الأحيان ، و لذلك يرى أنه يجب أن تكون المدينة في موقع مركزي يحقق لها أقصى جد ممكن من الفائدة المتبادلة ([xxxviii])، و نظراً لما تكتسبه هذه النظرية من أهمية في تفسير و تحليل مواقع المدن على صفحة الإقليم استفاد منها المخططون في توزيع المواقع الخدمة داخل المدينة ، شكل رقم (1) .

أنماط توزيع المؤسسات الخدمية على صفحة الإقليم الحضري

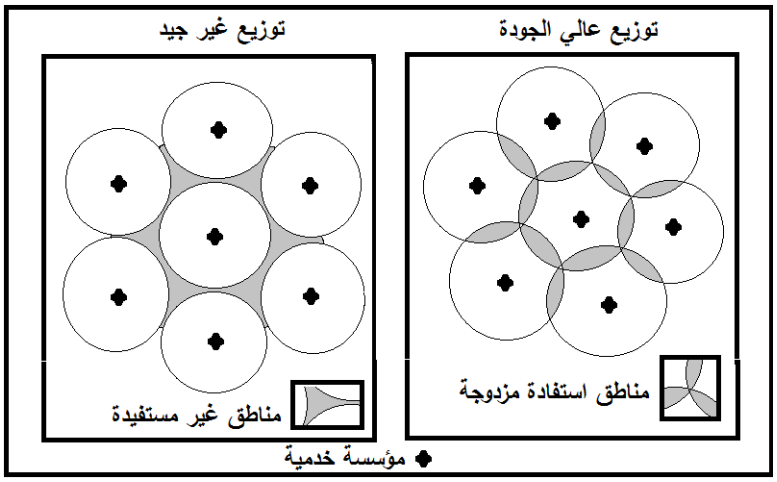

المصدر : من عمل الباحث قياساً على نظرية كريستالر

بالتمعن في الشكل رقم (1) يلاحظ أن هنالك نوعين من التوزيع الأول ذو الدوائر المتداخلة و فيه تبدو بعض المناطق (المظللة) تستفيد من الخدمات بشكل مزدوج أي أن قاطنيها يمكنهم الحصول على الخدمات من مؤسستين خدميتين و هذا الوضع المثالي الذي يحرص المخططون على تطبيقه في المدن لأنه يساعد على تغطية كامل أجزاء المدينة بالخدمات ، أما النوع الثاني فهو الأسوأ في توزيع الخدمات و يسمى بالتوزيع ذو الدوائر المتباعدة و التي توجد فيما بينها مناطق لا تستفيد بالخدمات التي تقدمها المؤسسات المتوزعة داخل المدينة و هي المظللة بالشكل و هذه الدوائر الخدمية المتباعدة تبرز المناطق التي تبتعد فيها الخدمة عن مستحقيها، و لو اعتمدنا الخدمة التعليمية كمثال هنا نلاحظ أن ساكني أي مدينة ينطبق عليها النوع الأول سيجد أبناؤهم راحة في الوصول إلى المدرسة في حين ستكون المدارس على مسافات متفاوتة في النموذج الثاني مما يجعل أبناء بعض السكان يقاسون في الوصول إلى المدرسة ، و هذا ما ينسحب على كل المؤسسات الخدمية بل يتعداها إلى المركز الحضري بأكمله و هو الأساس الذي بنى كريستالر عليه نظريته .

معايير المؤسسات الخدمية في ليبيا :

بدأ الحديث عن المعايير الخاصة بتخطيط المدن مبكراً مع بداية تأسيس المراكز الحضرية التي رافقت حركة الإستقرار البشري ، و هذه المعايير ما هي إلا اشتراطات و ضوابط تراعى عند تخطيط المركز البشري و تأخذ صوراً متعددة منها ما هو فني بحت و منها ما هو بيئي أو ثقافي أو غيره ، و عندما بدأت المراكز الحضرية تأخذ صفة البؤر الخدمية أكتسب المعايير الخاصة بتخطيط الخدمات أهمية قصوى إذ على أساسها تتوزع الخدمات بحيث يتسنى الوصول إلى أفضل الخدمات المناسبة لواقع المنطقة و التي تلبي احتياجات السكان الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ، خاصة و أن المدينة أو الإقليم تشكل منظومة فعاليات متداخلة و مترابطة مثل السكن و الصناعة و التجارة و التعليم و الصحة و الثقافة و السياحة و غيرها ، و بما أن هذه الفعاليات هي في مجملها خدمات عامة واجب توافرها في أي مجتمع سكاني ، و لكل خدمة معايير خاصة متعارف عليها يؤدي العمل على تنفيذها إلى تخطيط سليم و استعمال أمثل للأراضي ([xxxix]) .

و ليبيا كغيرها من الدول اعتمدت معايير تخطيطية خاصة بها و إن كانت لا تختلف كثيراً عن المعايير الدولية المتعارف عليها ، إلا أن خصوصية المجتمع الليبي و أعرافه كانت لها بصمة واضحة في إرساء بعض المعايير و الإشتراطات و الضوابط ، و نظراً لكثرة هذه المعايير و تشعبها ، سيكون التركيز على المعايير المرتبطة بالإطار المكاني و الحيز الجغرافي المحيط بالمؤسسة الخدمية دون الخوض في المعايير الفنية أو الثقافية و الاجتماعية و الدينية ، و قبل الحديث عن المعايير المكانية ينبغي الإشارة إلى التوزيع المكاني للوحدات الإدارية داخل الدولة الليبية و مستويات أحجامها كما بينتها مصلحة التخطيط العمراني ، حيث بدأ التخطيط الحضري يكتسب الأهمية مع بداية الخطط الإنمائية عقب بدء تصدير النفط في العام 1963 م ، فقسمت الدولة إلى مناطق تخطيطية ، و ظهرت مخططات المدن على هيئة نوعين من المخططات الأول تمثل في مخططات تفصيلية متكاملة للمدن الكبيرة التي يتوقع لها تطوّر كبير ، و تمثل مراكز حضرية أساسية و سميت

هذه المخططات بالمخططات الشاملة ، و الثاني تمثل في تجمعات صغيرة تمثل مراكز خدمات محلية و كانت مخططاتها عبارة عن خطوط تنظيم للطرق و تحديد لاستعمالات الأراضي و فصل المناطق السكنية عن أنشطة أخرى و سميت هذه المخططات بالمخططات العامة ([xl]) ، و كانت هذه المراكز عبارة عن بؤر خدمية تتسع دوائر تخديمها لتشمل العديد من المجاورات السكنية التي قد تبعد عنها عشرات الكيلومترات ، فعلى سبيل المثال كانت بني وليد مركزاً خدمياً يتجاوز نصف قطر دائرة تخديميه مسافة 50 كيلومتر ، حيث يتردد سكان تيناي و اشميخ و قرارة القطف على مركز بني وليد الحضري للاستفادة من الخدمات الإدارية و التجارية و التعليمية و الصحية التي يقدمها ، و تقلصت هذه المسافة مع مرور الزمن و انتقال الخدمات لهذه المجاورات ؛ و على صعيد المركز الحضري ذاته ارتبطت معايير تخطيط المؤسسات الخدمية بالتوزيع المكاني لها ، لكي تقدم الخدمة المناطة بها لكل سكان المركز الحضري مهما كان حجمه ، فلا يضطر بعض السكان لقطع مسافات أو أن يستغرقوا زمنا أكثر من غيرهم من سكان المركز و العلاقة بين حجم المركز الحضري و توزيع المؤسسات الخدمية و أحجامها واضحة و جلية كما يبينها الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) المعايير المكانية للخدمات التعليمية و الصحية في ليبيا

المؤسسة		عدد السكان	نصف قطر دائرة التخديم
تعليمية	روضة	4000	500 متر
	مدرسة ابتدائية	4000 – 1000	500 متر
	مدرسة إعدادية	15000 - 5000	500 متر
	مدرسة ثانوية	18000 - 7000	1500 متر
صحية	وحدة صحية أساسية	5000 - 2000	القرى و المجاورات السكنية
	مركز صحي أساسي	30000 - 15000	القرى الكبيرة
	عيادة مجمعة	60000 - 40000	الأحياء بالمدن الكبرى
	مسنشفى عام	30000 أكثر من	المدن المتوسطة
	مستشفى متخصص	150000 أكثر من	المدن الكبرى
	صيدلية	15000 - 8000	ملحقة بكل الوحدات الصحية

المصدر : من عمل الباحث استناداً إلى لجنة تقييم الدراسات الخاصة بالمخططات المحلية و الإقليمية ، التقرير رقم2 دليل معايير التخطيط العمراني ، غير منشور ، ص ص10 – 12

.

من خلال الجدول السابق يلاحظ الارتباط المكاني لبعض المعايير ، حيث حددت المسافة المقطوعة من قبل المستفيد للوصول إلى المؤسسة الخدمية ، و في كثير من دول العالم غالباً ما تقرن المسافة المقطوعة بزمن الوصول و الوسيلة المستخدمة في الوصول ، و مع أن دليل معايير تخطيط هذه الخدمات أغفلها إلا أنه من المتعارف عليه بأن المسافات التي تقل عن الكيلومنتر و النصف يتراوح زمن الوصول فيها ما بين 5 – 7 دقائق و في الغالب يكون السير على الأقدام هو الوسيلة المستخدمة ، و هذا ما ينطبق على المرافق التعليمية و الصحية الأولية و الأساسية ، أما العيادات و المستشفيات العامة و المتخصصة فزمن الوصول إليها يكون أطول و يحتاج المستفيد إلى استخدام وسيلة للنقل ، و يبيّن الجدول أعداد السكان المستفيدون مما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات ، مع ملاحظة العلاقة الطردية بين عدد المؤسسات المقدمة للخدمة مع عدد السكان ، كذلك العلاقة الطردية بين نصف قطر دائرة التخديم و عدد السكان المستفيدون من خدمة المؤسسة الواحدة ، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن المستفيدون من خدمة المستشفى العام أكثر من 30 ألف نسمة أي ما يقارب عدد سكان مدينة متوسطة و بالتالي تتسع دائرة التخديم لتشمل كل رقعة المدينة ، في حين تخدم الوحدة الصحية الأوليةعدد لا يتجاوز الخمسة آلاف نسمة ، و هو ما يساوي عدد سكان قرية أو مجاورة سكنية صغيرة ، و هذا الأمر ينطبق على كل أنواع الخدمات تقريباً .

إنعكاسات الإطار الجغرافي على دائرة التخديم :

تُعد الخدمات من الاتجاهات الحديثة في الجغرافيا ، و ذلك لأنها تهتم بأحد أهم جوانب الحياة العصرية للإنسان و أهم مرتكزات تحقيق الرفاه في المدنية الحديثة ، حيث تهتم بدراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في الخدمة و جودتها و الضوابط الجغرافية التي تحكم توزيعها و حركة وصول المستفيدين إلى مؤسساتها ، و المؤثرات التي تحكم توطينها و ذلك لكي تنمو و تتمركز في مناطق دون غيرها ، الأمر الذي يدعو إلى وجود مساحات مناسبة لقيامها ، و لذلك لوحظ توطن بعض الخدمات في أطراف المدن و هوامشها ، و في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ارتباط توطن الخدمات ببعض النظريات التي تفسر التنظيم المكاني لاستعمالات الأراضي مثل نظريات النطاقات المركزية لبيرجس و القطاعات لهومر هويت و النويات المتعددة للباحثان هاريس و أولمان و نموذج المدينة البريطانية متوسطة الحجم للباحث مان ، و التي تفسر العلاقة المكانية بين المؤسسة الخدمية و محيطها الجغرافي الذي يؤثر في دورها الخدمي ، و يمكن رصد هذه العلاقة من خلال ما يأتي :

أثر الموقع الجغرافي :

للموقع الجغرافي أثر بالغ في صياغة الشكل العام للخارطة الخدماتية داخل المراكز الحضرية و حتى داخل الأقاليم ، عندما تتسع دائرة الخدمة لتخرج من حدود المركز الحضري إلى ما يجاوره ، و لذلك يحرص المخططون على إختيار المواقع الجيدة للمؤسسات الخدمية و ذلك لضمان انسيابية الخدمة فيما بين المؤسسة و المستفيد ، خاصة إذا ما أخذ بعين الإعتبار الزمن الذي يقطعه المستفيد لكي يحصل على الخدمة ، فعلى سبيل المثال تشكل الطرق السريعة و الشريانية

خطوط انقطاع خدمية ، لأنها تمنع حركة الوصول إلى المؤسسة للسكان الذين يقطنون مناطق تفصل بينهم و بين المؤسسات الخدمية هذه الطرق ، خاصة إذا كانت هذه المؤسسات تقدم خدمات تعليمية أو صحية لمن لا يستطيع عبور هذه الطرق بشكل آمن ، و هذه الخطوط السريعة و الشريانية غالباً ما تزود بمسارات علوية و سفلية للإنتقال بين جانبي الطريق و مع ذلك تسبب في تشوّه شكل دائرة التخديم للمؤسسة . شكل رقم (2)

شكل رقم (2) أثر خطوط المواصلات على دوائر التخديم

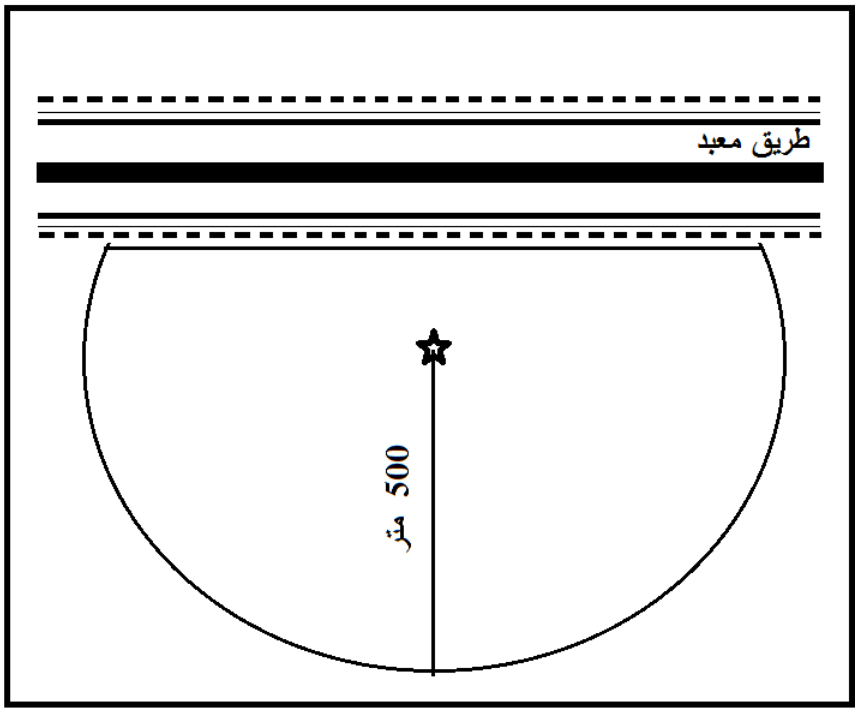

المصدر : من عمل الباحث

أثر الشكل الطبوغرافي :

يبرز أثر الشكل الطبوقرافي جلياً من المراكز الحضرية بالمناطق المتضرسة كالجبلية و الهضبية و المجاورة للأودية ، حيث يظهر التشوه واضحاً في دوائر التخديم ، و ذلك إضافة مسافات إضافية على المستفيد قطعها إذا ما حالت التضاريس بينه و بين المؤسسة الخدمية ، مما يضطره لبذل مجهود أكبر و أن يستغرق وقتاً أطول ، و لذلك يحرص المخططون على محاولة تلافي هذه التضاريس عند تخطيط المؤسسات الخدمية فيحاولون توزيعها داخل المركز الحضري بما يتلائم و التوزيع الطبيعي للمفردات التضاريسية و التجمعات السكنية ، و لذلك يلاحظ التباعد فيما بين المؤسسات الخدمية ذات الطبيعة الواحدة داخل المركز الحضري مما يعطي دوائر التخديم شكلاً غير منتظم ، و هذا التشوه في دائرة التخديم له انعكاس سلبي على المؤسسة الخدمية ، فقد يؤدي في بعض الأحيان إلى إجهاد المؤسسة و ذلك لتقديمها خدمات لأكثر من طاقتها الاستيعابية ، و قد يكون العكس ، حيث يفقد العديد من السكان لخدامات هذه المؤسسة نظراً لحؤول الظاهرة

التضاريسية دون وصولهم السلس إلى هذه المؤسسة ، فالمدارس الابتدائية و المراكز الصحية الأولية يستفيد من خدماتها صغار السن للأولى و خليط من الأعمار للثانية ، و هذا يجعل حركة الوصول إليها ليست بالمتاحة أحيانا بوجود هذه المفردات التضاريسية ذات الأثر السلبي. شكل (3) .

شكل (3) أثر الوضع الطبوغرافي على دوائر التخديم

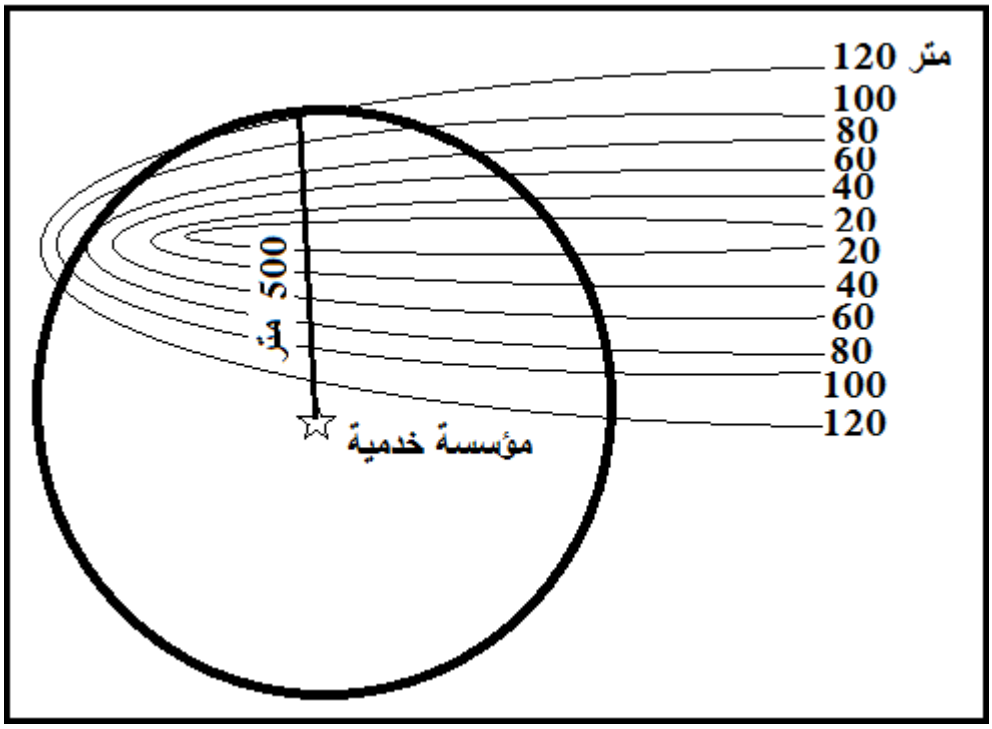

المصدر : من عمل الباحث

أثر الكثافة السكانية :

ترتبط الخدمات إرتباطاً وثيقاً بالتجمعات السكانية ، و ذلك لأن فلسفة الخدمة مرتبطة بالإنسان في محل سكناه ، و لذلك ركزت الدراسات المتعلقة بالخدمات و جودتها و إصلاحها على الكيان البشري المحيط بالمؤسسة الخدمية و الذي يفترض أنه المستفيد الأول من الخدمة التي تقدمها هذه المؤسسة ، و تشير الدراسات إلى العلاقة المتبادلة بين الكيان البئري و المؤسسة الخدمية ، و ظهرت عدد من الأفكار حول الحجم الأمثل للمؤسسة الخدمية ، و الذي يعني العدد المناسب للسكان المستفيدين من خدمة هذه المؤسسة ، خاصة في مناطق التطرف العددي و هي المناطق شديدة الإزدحام أو مناطق الندرة السكانية ففي الأولى قد تتقلص دوائر التخديم إلى أقل ما يمكن فيكون نصف قطر دائرة التخديم قصيراً و ذلك لوجود مؤسسة قريبة تؤدي نفس الخدمة مما يجعل المؤسسة مكتظة بالمستفيدين منها و القاطنين بجوارها ، أما في مناطق الندرة فيكون العكس تماماً فالتباعد بين السكان في المناطق الريفية و الرعوية يجعلهم يقطعون

مسافت أطول للحصول على الخدمة و قد تفوق المسافة المقطوعة طول نصف دائرة التخديم المفترض في المعايير الخاصة بتخطيط الخدمات.

من خلال ما تقدم لوحظ أثر الإطار الجغرافي على المؤسسة الخدمية و دوائر تخديمها ، و هذا الأمر يتكرر في كثير من المراكز الحضرية ، و في ليبيا ذات الطبيعة الجغرافية المتنوّعة بين المناطق المنبسطة إلى المناطقة الهضبية المتضرسة انتهاء بالمناطق الجبلية الوعرة ، و من المناطق ضات المناخ المعتدل إلى تلك المتطرفة مناخياً مما أثر على أحجام المراكز الحضرية و أشكالها و امتداداتها ، ففي المدن الكبرى كالعاصمة طرابلس أو بنغازي تظهر الأحياء شديدة الإكتظاظ مما يجعل المؤسسات الخدمية تقترب من بعضها البعض في حين يكون التباعد سمة رئيسة للمؤسسات الخدمية في المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية ، و في المناطق الجبلية و بالقرب من الطرق تظهر دوائر التخديم المشوهة ، و هذه التشوهات تكلف كثيراً من حيث المصاريف المادية و تقلل من جودة الأداء .

الضوابط الجغرافية للإصلاح المؤسسي :

ترتكز برامج الإصلاح المؤسسي على تحليل البيئة الداخلية في المقام الأول ، و هي التي تتمثل في نقاط القوة و نقاط الضعف الخاصة بالمؤسسة الخدمية ، و فلسفة الإصلاح تتلخص في التقليل من نقاط الضعف و دعم و تقوية نقاط القوة ، و هنا قد لا تحتاج برامج الإصلاح أي تحليل لعلاقتها بالمحيط الجغرافي ، و هذا في حد ذاته قصور كبير لأن الإصلاح يكون عملية شاملة تشمل البيئتين الداخلية و الخارجية ، و لذلك ينبغي اتباع الشمولية في هذا الإصلاح ، و لإصلاح البيئة الخارجية للمؤسسة الخدمية التي تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر في أنشطة و قرارات المؤسسة و تخرج عن نطاق سيطرتها ([xli]) و التي يُشار إليها على أنها ميدان التهديدات و الفرص Threats & Opportunities و إن كان يعتقد البعض أن التهديدات و الفرص تتعلق بالمؤسسة ذاتها دون تأثرها بمحيطها الجغرافي و ما يفرضه من ظروف قد تكون مساعدة لها فترفع من فرص النجاح و قد تكون مثبطة و تمثل تهديدات تواجهها ، و تأسيساً على ذلك يجب الأخد في عين الإعتبار الأثر الذي تسببه الظروف الجغرافية في إعداد برامج الإصلاح المؤسسي و تنفيذها و التي تحدد قدرة المؤسسة على المنافسة من جهة و على قدرتها على مواجهة المخاطر و النهديدات من جهة أخرى ، فالظروف الجغرافية عوامل قوة أحياناً و عوامل ضعف أحياناً أخرى فالتوزيع المكاني للمؤسسات يمكن أن يكون عامل قوة إذا ما أختير بعناية و يمكن أن يضعف من أداء المؤسسة و أن يقلل من قدرتها التنافسية و بالتالي فالإصلاح هنا يجب أن يكون متعلق بالموقع لا بهيكلية المؤسسة ، و في ليبيا ذات المساحة الشاسعة و الندرة السكانية تبدو الحاجة ملّحة لإصلاح المؤسسات و بقدر هذا الإلحاح تفرض الظروف الجغرافية نفسها كعناصر مهمة في هذا الإصلاح ، خاصة و أن الظروف الجغرافية لها أثر بالغ في أداء المؤسسات الخدمية بمختلف أنواعها التعليمية و الصحية و الثقافية و الترفيهية و الإدارية ، فتؤثر في أداءها و حركة المستفيدين منها و المسافات المقطوعة و زمن الوصول إليها و في جودة ما تقدمه من خدمات .

خاتمة :

من خلال ما تقدم لوحظ أن العلاقة بين المؤسسة الخدمية و الإطار الجغرافي المحيط بها ليست خافية ، و يمكن رصدها بسهولة سواءً كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة ، و بالتالي لم يغفلها الباحثون ، بل حاولوا إيجاد الكثير من التفسيرات للقصور في الأداء المؤسسي استناداً لما تفرضه الجغرافيا من ظروف طبيعية و بشرية ، و اتساقاً مع ذلك يمكن استخلاص الحقائق التالية :

- تغيّرت الخارطة الإدارية في ليبيا أكثر من مرة عبر تاريخها الحديث ، و ذلك بغية إيجاد صيغة توزيع تقترب من المثالية للمراكز الإدارية بمختلف أحجامها بحيث تغطي كامل الدولة بما تقدمه من خدمات .
- المحاولات الجادة لخلق ظروفاً مناسبة للمؤسسات الخدمية لكي تؤدي خدماتها على أكمل وجه توّجت بقانون الإدارة المحلية الذي لم يغفل أنعكاسات المكان على مستويات الخدمة لكل المؤسسات بمختلف وظائفها .
- المنظومة الخدمية ليست محددة في المؤسسة و الخدمة المقدمة و المستفيد من الخدمة بل تشمل حتى الإطار الجغرافي للمؤسسة و الذي يتحرك فيه المستفيد ليستفيد من الخدمة ، و الزمن المستغرق في الحصول على هذه الخدمة .
- دوائر التخديم التي يسعى كل المخططون إلى سلامتها من التشوه ، تعرضت إلى ما يفرضه الإطار الجغرافي من ظروف ، مما جعلها تأخذ أنماطاً متباينة من التوزيع ، حيث ظهرت أنماط التباعد و التكامل و التداخل .
- برزت المعايير التخطيطية للمؤسسات الخدمية كسمة حديثة للكيانات العمرانية ، و كانت الضوابط الجغرافية عاملاً مؤثراً في صياغة هذه المعايير و إرسائها .
- إنعكست مفردات الإطار الجغرافي على أداء المؤسسة الخدمية مهما كان نوع الخدمة التي تقدمها ، فتعرضت دوائر التخديم للتشوه نتيجة لفرض هذا الإطار لظروف جغرافية شديدة الأثر سواءً كانت هذه الظروف طبيعية أم بشرية .
- بقدر ما كان للظروف الجغرافية من أثر بالغ في أداء المؤسسات الخدمية و مدى الاستفادة من هذه الخدمات كان لها ذات الأثر في برامج الإصلاح و التطوير لهذه المؤسسات .
- الإصلاح المؤسسي يبدأ من هيكلية المؤسسة و ينتهي بتهيئة الظروف المناسبة لكي تؤدي هذه المؤسسة ما يراد منها من خدمات على أعلى مستوى ، و بالتالي تحليل البيئة الخارجية التي تتمثل في التهديدات و الفرص يكتسب أهمية كبيرة في إعداد هذه البرامج و تنفيذها .

الهوامش :

[i]–محمد عبد الرحمان برادة (2017): دفاتر الجهوية، جهة فاس مكناس مطبعة إديال الدار البيضاء الطبعة الأولى ص 36.

[ii]– عبد الله صدقي (2007): اعداد التراب والتنمية المحلية بجماعتي المناصرة وبمنصور إقليم القنيطرة، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة بن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة ص 62.

[iii]– عبد الله صدقي (2007): نفس المرجع.62

[iv]– محمد بو معيز (1992): مدخل لدراسة الديمغرافية وجغرافية السكان، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى ص 22.

[v]– عبد الله صدقي (2007): نفس المرجع.

[vi]– المغرب الممكن ص 29

[vii]– عبد الله صدقي (2007) مرجع سابق ص 65.

[viii]– الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

[ix]– عبد الله صدقي (2007) مرجع سابق ص 66.

[x]– الطاهر بنكي (2015): سياسات المدينة السياق والاكراهات، ضمن اعمال ومنشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو «التأهيل الحضري بالمغرب "الدورة السادسة والعشرون 45.

[xi]– عبد اللطيف زر غيلي (2012): تأهيل المدينة والتنمية الحضرية بوزان، أطروحة لنيل الدكتوراه في اعداد المجال والتنمية الترابية جامعة بن طفيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة ص 56.

[xii]– Troin J F (1982) : vers un Maghreb des villes en l'an 2000, In Revue Maghreb Machrik n 96 p 09.

[xiii]– عزيزة بوعجول (2010) تازة بين التوسع الحضري وتدبير الماء، بحث لنيل شهادة الماستر في الجيوماتية وتهيئة السواحل، جامعة محمد الأول الكلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة 07.

[xiv]– توفيق لكومي(2002): البحث في الجغرافيا البشرية في مفترق الطرق بين المنهجين الكمي والكيفي، مجلة جغرافية المغرب، مجلد20 السلسلة الجديدة العدد 1-2 ص 17.

[xv]– عبد اللطيف زر غيلي (2012): مرجع سابق ص 60.

[xvi]- Escalier ،R(1982): Le système urbaine marocaine: métropoles et petites villes,in revue Maghreb- Machrik n96 p 21.

[xvii] - المخطيط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة تازة، نونبر 1987ص31.

[xviii] - التصميم التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة تازة ا لتقرير النهائي -ابريل سنة 1992.

[xix]- Direction de l'urbanisme de l' ménagement de territoire et de l'environnement, direction de l'urbanisme et de l'architecture division de la planification urbaine (1987) : rapport de concertation étude du schéma directeur d'aménagement urbain de taza.p25.

[xx]- Direction de l'urbanisme de l' ménagement de territoire et de l'environnement, direction de l'urbanisme et de l'architecture division de la planification urbaine, (1987op citép62

[xxi] -Laboudi , T (.1993): production et gestion des équipements urbains dans la ville de Taza , mémoire de troisième cycle pour l'obtention du diplôme d'étude supérieur en aménagement et urbanisme ,ministre de l'intérieur institut national d'aménagement et d'urbanisme rabat p. 52

[xxii]-عبد الفتاح الصادقي(2008) : دراسة جغرافية الأحياء العشوائية بإقليم بني ملال، بحث لنيل دبلوم الماستر، جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، ص 10.

[xxiii]- الطاهر بنكي (2015): سياسات المدينة السياق والاكراهات، مرجع سابق ص 40.

[xxiv]- Direction générale de l'urbanisme de l'aménagement du territoire et de l'environnement direction de l'urbanisme. Et de l'architecture division de la planification urbaine, avril 1992 : schéma directeur d'aménagement de Taza p .38

[xxv]-Direction de l'urbanisme de l' ménagement de territoire et de l'environnement، direction de l'urbanisme et de l'architecture division de la planification urbaine (1987): op cite p64

[xxvi]-LA BOUDI TAOUFIK (1993:)op cité p.372

[xxvii]– امينة هجوج، بنعيسى مسكين (2015): الامتداد الحضري لمدينة فاس وانعكاساته على الأراضي الزراعية بالمجالات الضاحوية نموذج جماعة أولاد الطيب، ضمن اشغال ندوة "الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس ص 105.

[xxviii]–قاسم جمادي (1988): بعض المظاهر من تحول بادية الدار البيضاء، ضمن اعمال ندوة " تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي " منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10ص 155.

[xxix]– عصام بوعيش واخرون (2018): مدينة تازة بين ظاهرة الزحف العمراني واشكالية المخاطر البيئية، ضمن اشغال " البحث الجغرافي وقضايا التنمية الترابية بالمغرب، اشراف وتنسيق عادل الصالحي ونورالدين الشيخي، منشورات فريق البحث حول الجغرافيا والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة عبد المالك السعدي مارتيل الطبعة الأولى ص 342.

مؤشرات جودة الحياة الحضرية و سياسة الإسكان في الجزائر"

"Indicators of urban quality of life and housing policy in Algeria »

د/ بن عمارة محمد

كلية الحقوق جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر

Benamara22000@yahoo.fr

ملخص :

إن جودة العمران تؤثر بشكل مباشر على الحياة الحضرية و إنشاء المدن الذكية ، لأن السكن غير اللائق والبناء والتوسع الحضري غير المخطط له و غير المصمم جيدا ، يؤثر على الحالة النفسية للفرد رغم تمتعه بحق التصرف في ملكيته طبقا للمادة 647 من القانون المدني الجزائري التي عرفت الملكية على أنها حق التمتع و التصرف في الاشياء بشرط أن لا يستعمل استعمالاً تحرمه القوانين و الانظمة ، لأن ذلك ينعكس على التنمية البشرية و الحضرية داخل المدن، وبالتالي تراجع مستوى جودة الحياة بين الأفراد ، لهذا وجب التفكير في وضع مؤشرات حضرية نقيس بها الوضع الراهن لمستوى جودة الحياة من جهة ، ووضع خطط وسياسات عمرانية ناجحة من جهة أخرى ، كل ذلك على ضوء الخبرات الدولية في مجال جودة الحياة والعمران .

الكلمات المفتاحية : جودة الحياة ، التنمية الحضرية، المؤشرات الحضرية، جودة العمران.

Abstract:

Abstract

The quality of urbanization directly affects urban life and the establishment of smart cities, because inadequate housing and construction and unplanned and poorly designed urbanization affect the psychological state of the individual, although he has the right to dispose of his property in accordance with Article 647 of the Algerian Civil Code, which defined the property As a right to enjoy and dispose of things, provided that it is not used forbidden by laws and regulations, because this reflects on human and urban development within cities, and therefore the decline in the quality of life among

individuals, so we must consider the development of urban indicators to measure the current status of the quality level Living On the one hand, plans and policies of successful urban setting and on the other hand, all this in the light of international experience in the field of quality of life and urbanization.

Keywords: quality of life, urban development, urban indicators, urban quality.

مقدمة:

عرفت الجزائر خلال الثلاثة عقود الأخيرة تحولا كبيرا في مجال العمران إتجهت نحو حياة التحضر [xxix] وإنتقلت من جزائر ريفية إلى جزائر حضرية، علما أن ظاهرة التحضر شملت دول العالم كله خاصة في القرن الواحد و العشرين ، إذ جاء ضمن مؤشر الأمم المتحدة المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية إلى أنه سيصل سكان الحضر في العالم إلى 70% بحلول عام 2050[xxix]، وهذا تحت تأثير جملة من العوامل والحقوق المستحدثة على غرار "الحق في المدينة".

وصلت نسبت التحضر في الجزائر إلى 68% حسب إحصائيات 2018 ، بحيث أن 70% من سكانها أصبحوا يعيشون في المدن مقابل 30% يعيشون في الريف، مع وجود إختلال كبير في توزيع الكثافة لسكانية حيث أن 63%من السكان يتجمعون في الشمال على مساحة تمثل 04% من الإقليم الوطني، [xxix] و 28% في الهضاب العليا على مساحة 09%[xxix] ، و09% من سكان الجنوب يتمركزون في مساحة تمثل 87%[xxix].

وعليه ، فإن التحول الحضري الذي شهدته الجزائر والتدهور في المستوى المعيشي ونوعية الحياة الحضرية المقابل لهذا التحول ، يحتم علينا البحث وتشخيص مواضع الخلل

والبحث عن معاير أو مؤشرات حضرية تمكننا من الرفع من مستوى التنمية وجودة الحياة الحضرية داخل المدن الجزائرية وهذا بالاستفادة من التجارب والخبرات الدولية.

وعلى هذا الأساس حاول المشرع الجزائري الارتقاء بالتنمية الحضرية من خلال قوانين العمران، عن طريق وضع سياسة عمرانية تتماشى مع سرعة التحضر من جهة وتحقق جودة الحياة الحضرية من جهة ثانية.

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول التطرق إلى مدى إعتماد قوانين العمران في الجزائر–خاصة القانون رقم 06-06 الصادر في 2006/02/20 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة– [xxix] على مؤشرات جودة الحياة الحضرية المعتمدة

دوليا لوضع سياسة عمرانية ناجحة تحقق التنمية الحضرية بجميع جوانبها من جهة، وتضمن جودة الحياة الحضرية للفرد من جهة أخرى.

و عليه يتم تقسيم الموضوع الى محورين نتطرق في المحور الاول الى جودة الحياة الحضرية من خلال قوانين العمران في الجزائر و جودة الحياة الحضرية من خلال قانون التوجيهي المدينة 06-06[xxix] في محور ثاني .

في مبحث ثاني ثم خاتمة لإبراز النتائج المتوصل اليها .

المحور الاول:

جودة الحياة الحضرية من خلال قوانين العمران في الجزائر

الفرع الأول:

جودة الحياة الحضرية للارتقاء بجودة العمران.

من خلال دراسة قانون العمران الجزائري [xxix] ، نلاحظ أن المشرع اهتم كثيرا بنوعية الحياة في الوسط الحضري وذلك لتفادي الاختلالات السابقة في السياسة العامة للتعمير، والتي أدت إلى عدت مشاكل حضرية، مثل النمو العشوائي للمدن والتخطيط الغير منظم ، والاختلال الجهوي في تنمية المناطق، وظهور مدن كبرى دون تخطيط أو تنظيم، والسكن العشوائي والفقر الحضري[xxix].كل

هذه المشاكل الحضرية أثرت بشكل كبير علي جودة الحياة في الوسط الحضري، لذا صدرت جملة من النصوص القانونية التي قصد تنظيم الوسط الحضري والارتقاء بجودة الحياة ومنها:

- **1- القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير[xxix]:**

منذ صدور القانون رقم 90-29 حاول المشرع الجزائري الارتقاء بقطاع العمران ، وذلك بتوفير إطار معيشي ملائم للمواطن الجزائري يضمن له الحياة الكريمة والآمنة من جهة ويوفر سكن لائق ومناسب ومستدام من جهة أخرى، وعليه تبني المشرع فكرة جودة الحياة الحضرية- وان لم ينص عليها مباشرة- إلا أنه نص علي توفير جميع متطلبات الحياة الكريمة والآمنة قصد تحقيق نوعية الحياة الملائمة والكريمة وتوفير إطار معيشي مناسب.

تنص المادة الأولى من القانون 90-29 علي ضرورة وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي في إطار احترام مبادئ السياسة الوطنية للتهيئة والتعمير، ومن بين أهم مبادئ هذه السياسة تنمية المدن والوسط الحضري وتوفير إطار مبني ملائم و القضاء علي البناء الغير قانوني والفوضوي للان هذا النوع من البناء تنعدم فيه كل مقومات الحياة الكريمة والآمنة والصحية، فلا يمكن الحديث علي نوعية الحياة في وسط تنتشر فيه البناءات الغير قانونية.

فالنشاط العمراني وحسب متطلبات قانون التهيئة والتعمير يقتضي أن يكون الإنسان مستقرا في مسكن، يوفر كل متطلبات الحياة الضرورية والكمالية ، باعتبار أن السكن لم يعد ذلك المأوى الذي يهرب إليه الإنسان من قسوة الحياة بقدر ما هو فضاء يجمع جملة من التقاليد والعادات وضمانا للسعادة الفرد حتى يكون إنسانا منتجا[xxix].

- **2-القانون رقم 01-20[xxix] المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:**

من بين أهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين حسب المادة 04 وذلك بدعم الأوساط الريفية وترقيتها وإعادة التوازن في البيئة الحضرية وترقيته الوظائف الجهوية والوطنية وحماية الإقليم والسكان من الأخطار.

وحسب المادة 06 وفي إطار السياسة الوطنية للتهيئة الإقليم تضمن الدولة تصحيح التفاوت في الظروف المعيشية للمواطنين – الناتجة عن السياسة التعمير السابقة –من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعيين في الأرياف والمدن وهذا ما يعزز ويرفع من نوعية حياة المواطن.

ومن خلال المادة 09 فان هدف التوجهات الأساسية المحدد في المخطط الوطني لهيئة الإقليم هو ضمان التوازن الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية [xxix]، من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة. وهذا ما تضمنه القانون رقم 10-02 المتضمن المصادقة علي المخطط الوطني للتهيئة الإقليم والذي تبني سياسة و سيناريو التوازن الإداري والتنافسية قصد ضمان تنمية متوازنة وعادلة وفعالة والقضاء علي الأزمة الحضرية [xxix].كما تضمن هذا المخطط وحسب المادة 14 من القانون 01-20 تنمية اقتصادية متكاملة تضمن فك العزلة وتحسين شبكات الموصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية و ترقية مراكز للحياة وإقامة التجهيزات والخدمات الضرورية للعيش.كما تضمن المخطط ترقية ملائمة وتفاضلية للمناطق الواجب ترقيتها.

وقد أثار هذا القانون وعلي خلاف القوانين الأخرى إلي إمكانية الاستعانة بنظام المؤشرات وأنظمة الملاحظة والرصد والمتابعة خاصة بالتنمية المستدامة، تبين حالة المحافظة علي التراث الطبيعي وأثار مختلف الأنشطة وفعالية تدابير الحماية والتسيير(المادة 24فقرة05). وفي هذا ارتقاء وتحسين لظروف الحياة في المحيط الحضري،كما لا يمكن تحقيق أهداف تهيئة الإقليم دون إعادة حياة الفضاءات الريفية وتنظيم سياسة المدينة(المادة 43).

- **3-القانون رقم 02-08[xxix] المتعلق بإنشاء مدن جديدة.**

إن إنشاء المدن الجديدة فكرة جديدة نسبيا، إذ ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ضمن سياسة التخطيط الحضري ، وكبديل قادر علي حل المشاكل الحضرية نتيجة ما أصابها من تدهور [xxix]، وتعبير علي أن السلطات البلدية غير قادرة

علي معالجة المشاكل الحضرية لوحدها [xxix]، وفي هذا الإطار جاءت سياسة أنشاء المدن الجديدة ومستدامة [xxix]، كمحاولة للإنشاء مجتمع جديد ونمط عيش واستهلاك مغاير عن المعتاد، قصد تحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية من جهة ومحاولة القضاء علي الاختلالات التي عرفتها سياسة التهيئة والتعمير القديمة من جهة أخري. وفي نفس الوقت تحسين نوعية الحياة للسكان وتوفير ظروف حياة مناسبة [xxix].فهي مرحلة أولية أو انتقالية لتجسيد المدن الذكية[xxix] ومستدامة.

وقد حاول المشرع من خلال سياسة إنشاء المدن الجديدة توفير مراكز توازن اجتماعي وعمراني واقتصادي وبشري، بما يوفره من إمكانيات التشغيل و والإسكان والتجهيز(المادة 2 فقرة 02 والمادة 03)، والقضاء أو علي الأقل التخفيف من مشاكل المدن كالتضخم [xxix] وكالتلوث وقلة السكن والخدمات الاجتماعية والبطالة والفقر الحضري[xxix].

- **4- القانون رقم 03-10[xxix] المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.**

سعى المشرع الجزائري من خلال قانون حماية البيئة إلي ترقية وتنمية وطنية مستدامة وذلك بتحسين شروط المعيشة والعمل علي ضمان إطار معيشي سليم وملائم يقوم علي مبادئ المشاركة والإعلام والتحسيس(المادة 01

وقصد تحقيق ذلك نص المشرع ومن خلال المادة 15 علي ضرورة وضع نظام تقييم الآثار البيئية للمشاريع وذلك بخضوع هذه المشاريع إلي دراسة التأثير وموجز التأثير علي البيئة بهدف ضمان التوازن الايكولوجي وكذا المحافظة علي إطار ونوعية الحياة،وتحتوي دراسة التأثير علي وصف التأثير المحتمل للنشاط علي البيئة وعلي صحة الإنسان والتراث الثقافي وكذا تأثيره علي الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطن (المادة 16)،

وتطبيقا لمبدأ المشاركة والتحسيس في مجال حماية البيئة سواء الطبيعية أو المبنية منها، نصت المادة 37 علي حق الجمعيات في ممارسة حقوق الطرف المدني بخصوص المخالفات العمرانية المتعلقة بحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء...والعمران...، أي يمكن الجمعيات أن تتأسس كطرف مدني في حالة المخالفات التي تأثر علي جودة العمران، ضف إلي ذلك أن مقتضيات حماية البيئة تقوم علي حماية الإطار المعيشيالمادة 39من القانون رقم 06-07 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمينها[xxix].

ينص القانون رقم 06-07 في المادة الاولى منه على تحسين الإطار المعيشي للمواطن وذلك عن طريق تشجيع الديمقراطية التشاركية في مجال حماية وصيانة والاهتمام بالمساحات الخضراء فأسس جائزة وطنية خاصة بالمدينة الخضراء.

الفرع الثاني:

تأسيس المجلس الوطني للإطار المبني قصد الارتقاء بجودة الحياة الحضرية.

وفي إطار استكمال السياسة الوطنية للإسكان والقائمة علي توفير سكن ملائم ومريح في إطار معيشي مناسب وصحي ونوعي، والذي يضمن الارتقاء بجودة العمران والحياة الحضرية، تم تأسيس المجلس الوطني للإطار المبني [xxix] وهو هيئة ذات طابع استشاري تعمل علي المستوى المركزي علي حماية الإطار المبني والحفاظ علي البيئة والمحيط من أجل تفعيل عملية الرقابة علي مختلف الأشغال المتعلقة بالتعمير [xxix] ، فهو بمثابة جهاز تنبيه للسلطات المكلفة بالتعمير وذلك للان اقتراحاته غير ملزمة بل تقوم بدعم السياسة المنتهجة للحفاظ علي المحيط العمراني [xxix]. وذلك برغم من أن له اختصاصات تنصب حول الارتقاء بالإطار والمستوى المعيشي للمواطن ومنها:

- التفكير في الملفات المتعلقة بتهيئة الإطار المبني والمحافظة عليه وتثمينه.
- اقتراح الآراء في شأن الحفاظ علي الإطار المبني وتثمينه.
- اقتراح الآراء في مجال تهيئة المساحات الخضراء في الوسط الحضري.
- اقتراح جميع التدابير أو الأعمال التي تهدف إلي تحسين النظافة وتدعيم تجسيد الوسائل التقنية المتعلقة بالأمن في المجمعات السكنية .
- اقتراح مجموعة من الأعمال والوسائل التي من شأنها تسهيل إنشاء الجمعيات التي تهدف إلي تحسين الإطار المبني [xxix].

فالملاحظ أن هذا المجلس يقترب من فكرة المراصد الحضرية المعتمدة دولية والتي لها دور كبير في رصد وتقيم ووضع المؤشرات الحضرية التي تهدف إلي قياس ودعم جودة الحياة الحضرية، إلا أنه لم يرقى إلي مصاف هذه المراصد وذلك بسبب أرائه الغير ملزمة وعدم اعتماده علي نظام المؤشرات الحضرية المعتد دوليا وإقليميا.

المحور الثاني:

جودة الحياة الحضرية من خلال قانون التوجيهي المدينة 06-06[xxix].

الفرع الاول:

قانون المدينة وجودة الحياة الحضرية.

قصد الارتقاء بالحياة الحضرية داخل المدن الجزائرية وتحت تأثير التقارير الدولية لاسيما تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالمستوطنات البشرية، ودعما لسياسة الإسكان صدر القانون رقم 06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، والذي يهدف من خلال المادة 06 إلي تقليص الفوارق بين الحياء وترقية التماسك الاجتماعي بالإضافة إلي القضاء علي السكنات الهشة والغير لائقة وصحية وتوفير الخدمات العمومية وحماية البيئة ومكافحة الآفات الاجتماعية و الإقصاء والانحراف والفقر والبطالة.

وضع القانون المذكور اعلاه إطار عام لسياسة المدينة تقوم علي مبادئ التنسيق والتشاور والتسيير الجواري والحكم الراشد والإعلام والإنصاف الاجتماعي وذلك بإشراك جميع الفاعلين من سلطات عمومية ومحلية وخواص ومجتمع مدني في عملية وضع سياسة خاص بالمدينة.

وللأول مرة تم الاعتماد علي نظام المؤشرات الحضرية في وضع سياسة عامة مثل سياسة المدينة، وهذا ما جاء في نص المادة 14 التي نصت علي أن السلطات العمومية تحدد سياسة المدينة عن طريق تحديد الموصفات والمؤشرات الحضرية وكذا عناصر التأطير والتقييم والتصحيح للبرامج والنشاطات.

وعليه فان الاعتماد علي المؤشرات الحضرية في وضع الخطط والسياسات العامة يعتبر قفزة نوعية في مجال التخطيط والرصد والتقييم، وقصد تفعيل هذا الإجراء نص القانون 06-06 ومن خلال المادة 26 علي إنشاء مرصد وطني للمدينة يضطلع بجملة من المهام حددها المرسوم التنفيذي 07-05 المتعلق بتشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره[xxix] ومنها:

-تطوير أنماط جديدة للتسيير من شأنها مساعدة الدولة والجماعات الإقليمية علي تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتثمين دور المدينة في التنمية المستدامة

- إعداد أو تكليف من يعد كل الدراسات والتقديرات والمؤشرات الإحصائية والمعلومات المتعلقة بالمدينة لاقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة.

- رصد التطور والهيكلة الحضرية للمدينة ووظيفة واستعمال الفضاءات العمومية واستعمال العقار الحضري وتحليل توجهات ذلك واقتراح كل التدابير أو البرامج الموجهة إلي تحسين ظروف معيشة المواطن داخل المدينة.

وتعتبر هذه المهام أهم المهام المعتمدة من طرف المرصد الحضري العالمي التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فهي تزويد صناع القرار بالمؤشرات الحضرية[xxix] تساعد في اتخاذ قرار حضرية.

إلا أن المرصد الوطني للمدينة لم يرقي إلي مصاف المراصد الحضرية العالمية والإقليمية التي تعتبر أداة جيدة في متناول صناع القرار حيث يمكنهم عن طريق المؤشرات التي ينتجها معرفة مدى التحسن أو التدهور في أحوال المدينة بشكل دوري، والمقارنة بين المدن[xxix].

الفرع الثاني:

مدى استجابة قانون العمران لعناصر جودة الحياة الحضرية المعتمدة.

سوف نحاول من خلال القانون العمران والنصوص التنظيمية المرتبطة به، أن نحدد مدى استجابة قانون العمران لمتطلبات وعناصر جودة الحياة الحضرية المعتمدة دولي وهي مساحة السكن، وارتفاع المباني ومواد المستعملة في البناء وتداخل

استخدام الأراضي ومساحة قطع الأراضي وحالة الملكية والكثافة السكانية وكثافة المباني ويكون مقياس درجة الاستجابة هو(جيد، متوسط، ضعيف) وهو مقياس نسبي [xxix].

عناصر جودة الحياة الحضرية	مؤشرات القياس	الأوزان النسبية	مدى استجابة قانون العمران
مساحة السكن	*مساحة السكن كبيرة >75م^2. *مساحة السكن متوسطة 50-75م^2 *مساحة السكن صغيرة 50م^2	%05 %2.5 %0	متوسط
ارتفاع المباني	*ارتفاع منخفض أقل من طابقين *ارتفاع متوسط(03-05) طوابق * ارتفاع عالي أكثر من 05 طوابق	%05 %2.5 %0	متوسط
حالة المباني	*حالة جيدة *حالة متوسطة *حالة سيئة	%2.5 %01 %0	متوسط
مواد البناء	*مباني هيكلية جيدة * جدران حاملة * طوب لبني وأخري	%2.5 %1 %0	متوسط
استخدامات الأراضي	1) استخدام سكني: -قيم منخفضة جيدة أقل من 45% -قيم متوسطة(45-55%) قيم مرتفعة أكثر من 55%	%1.25 %0.5 0%	جيدة متوسط
	2) استخدام مختلط -قيم منخفضة أقل من10% -قيم متوسطة (10-15%) -قيم مرتفعة أكثر من15%	%1.25 %0.5 %0	جيدة

	3) استخدامات عامة وخدمات -قيم كبيرة أكبر من 15% - قيممتوسطة(10-15% -قيم منخفضة أقل من 10%	%1.25 %0.5 %0	متوسط
	04-الطرق والفراغات -قيم كبيرة 30% -قيم متوسطة(20-30%) - قيم منخفضة أقل من 10%	%1.25 %0.5 %0	
مساحة قطع الأراضي	*قطع كبيرة أكبر من 75م^2 *قطع متوسطة (50-75م^2) *قطع صغيرة أقل من 50م^2	%2.5 %01 %0	جيدة
حالة الملكية	*أحوال جيدة(مالك) *أحوال متوسطة(مستأجر) *أحوال سيئة (وضع اليد استلاء)	%2.5 %01 %0	متوسط
الكثافة السكانية	*كثافة منخفضة أقل من 300فرد/كلم^2 *كثافة متوسطة300-500فرد/كلم^2 *كثافة مرتفعة أكثر من 500فرد/كلم^2	%2.5 %01 %00	ضعيفة
كثافة المباني	*كثافة منخفضة 04 مباني/كلم^2 *كثافة متوسطة 4-6مباني/كلم^2 *كثافة مرتفعة أكثر من 06/كلم^2	%2.5 %01 %00	ضعيفة

من خلال ما سبق نستنتج أن المشرع الجزائري من خلال قانون العمران نص على ضرورة الارتقاء بجودة الحياة الحضرية في جميع السياسات العمرانية المعتمدة، فاعتمد على جميع مقومات وعناصر جودة الحياة الحضرية، وهي مساحة السكن وارتفاع المباني وحالة المباني ومواد البناء وقطع الأراضي وحالة الملكية و استخدام الأراضي و الكثافة السكانية والسكنية. يمكن القول انه على العموم تعتبر هذه مؤشرات متوسطة لكن يجب تعزيزها و رفعها إلى المستوى المطلوب خاصة مساحة السكن، التي لها دور فعال في الارتقاء بجودة الحياة، فالسكن الضيق يخلق جملة من المشاكل الحضرية يمكن

تفاديها عن طريق زيادة مساحة السكن إلى ما يفوق (85م^2). كما اعتمد المشرع معيار تقيم جودة الحياة الحضرية وهو المؤشرات الحضرية ووضع جهاز خاص بالترصد والتقييم وهو المرصد الوطني للمدينة.

إلا أن هذا المرصد لم يقم بالمهام المسندة إليه على غرار باقي المراصد الحضرية والإقليمية [xxix] وهذا بسبب حداثة هذا الجهاز من جهة وعدم تزويده بالآليات القانونية التي تجعله فعال في الحياة الحضرية، رغم أن تشكيلته تتكون من مجلس توجيه من(11)إحدى عشر ممثل عن الوزارات و مدير عام، ومجلس علمي يتكون من (20) عشرون ممثلا عن جامعات ومعاهد وهيئات ترتبط تخصصاتها بالمرصد الوطني وثمانية(08) علمين أو جامعين[xxix]، فمن بينها أنه يقدم أراء وتوصيات صادرة عن مجله التوجيه إلي السلطات المعنية– وهي وزارة السكن والعمران للأنه تحت وصايتها– وذلك كمرفقات بالتقرير السنوي عن النشاطات للسنة المالية المنصرمة.[xxix]

كما أن أهم العقبات التي المراصد الحضرية عدم توفر البيانات الملائمة وضعف البني التحتية لصناعة المعلومات في الدول والمدن خاصة في الدول المتخلفة.التي تعتمد في بعض الحالات معلومات مغلوطة وغير دقيقة[xxix].

خاتمة:

توصلنا من خلال بحثنا الى انه لا يكمن الارتقاء بجودة الحياة الحضرية، دون وجود مؤشرات حضرية محلية تراعي خصوصية المجتمع الجزائري ، وتكون بمثابة مؤشرات قياس للوضع الراهن والية للتقييم ومساعدة في وضع سياسات عمرانية، تراعا فيها كل جوانب الحياة الحضرية وبمساهمة كل الشركاء والفاعلين في ميدان التهيئة والتعمير، وبرعاية جهاز عمومي في شكل "مرصد حضري وطني" يساعد صناع القرار في وضع الخطط والبرامج العمرانية التي ترقى بجودة العمران والحياة الحضرية.

و عليه تم استخلاص مؤشرات حضرية توافق البيئة الحضرية الجزائرية من خلال قانون العمران خاصة قانون المدينة 06-06 و القرار المؤرخ في 30-01-2018 المحدد للخصائص التقنية المطبقة علي انجاز السكن الترقوي المدعم LPA.

بحيث تم التوصل إلى نتيجة مفادها ضرورة اعتماد المشرع الجزائري على مؤشرات جودة الحياة الحضرية الدولية لوضع سياسة عمرانية ناجحة، عن طريق الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في هذا المجال خاصة خبرة هيئة الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة للمدن والمستوطنات البشرية (UN- HABITAT1-2-3).

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1) فؤاد بن غضبان، جودة الحياة في التجمعات الحضرية، دار المنهجية، الطبعة الأولي عمان 2015
2) // ، المدن المستدامة، والمشروع الحضري ،دار صفا، الطبعة الأولي عمان الاردن 2014

3) // ، المدن الجديدة، دار الرضوان الطبعة الأولي عمان الأردن 2015.
4) // ، مدن المعرفة والمدن الذكية ،دار صفا، الطبعة الأولي عمان الاردن 2018.
5) محمد جاسم محمد شعبان العاني، التخطيط البيئي، دار الرضوان، الطبعة الأولي،عمان 2014.
6) أمال حاج جاب الله، الإطار القانوني للمدن الكبرى، دار بلقيس الجزائر طبعة 2014
7) حمدي باشا عمر ، نقل الملكية العقارية ، دار هومة د ع ط، طبع 2004.
8) تراخيص أعمال البناء والهدم بين التشريعات البناء والأوامر العسكرية والقرارات الوزارية وأحدث أحكام القضاء، دار النهضة العربية 2002 .
9) عايدة ديرم، الرقابة الإدارية علي أشغال التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، دار قانة، ط1 2011.

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية

أ -رسائل الدكتوراه.

01 - زعطوط رمضان، نوعية الحياة لدي المرضي المزمنين وعلاقتها ببعض المتغيرات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي،قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

02 - بوعيشة أمال، "جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدي ضحايا الإرهاب بالجزائر "دراسة ميدانية ببلدية براقي –دائرة الحراش–الجزائر العاصمة.أطروحة دكتوراه في علم النفس تخصص علم النفس المرضي الاجتماعي، جامعة محمد خيضر –بسكرة 2014/2013 .

ب -مذكرات الماجستير

1) محمد مدحت فتحي سرور، المراصد الحضرية كآلية للإدارة التنمية العمرانية للمدن، مذكرة ماجستير في الهندسة العمرانية ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة مصر 2016.

2) محمد السيد طلبه امام، الرصد الحضري وصناعة القرار للتنمية المستدامة أساس التصميم التكاملي لمؤشرات العمران الحضري، رسالة ماجستير كلية التخطيط العمراني والإقليمي ، قسم التخطيط العمراني ، جامعة القاهرة ، أفريل 2016.

3) إيمان محمد محمود أبو يونس، الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالتفكير الناقد وجودة الحياة، مذكرة ماجستير في علم النفس ، الجامعة الإسلامية في غزة –فلسطين 2013.

4) شيخي مريم، طبيعة العمل وعلاقته بجودة الحياة، مذكرة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية شعبة علم النفس، تلمسان 2014/2013.

5) حعجوب محفوظ، تقييم جودة الحياة الحضرية في ظل التحولات المجالية بالمدن الجزائرية الكبرى- حالة مدينة سطيف- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير التقنيات الحضرية، تخصص، تهيئة، عمران وتنمية محلية معهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة أم البواقي 2014-2015.

6) بوزيتوني عبد الغاني، المسح العقاري في تثبيت الملكية العقارية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون عقاري جامعة منتوري قسنطينة ،كلية الحقوق 2009.

7) ياسمين شريدي، الرقابة الإدارية في مجال التعمير والبناء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق جامعة الجزائر 01 ،2008/2007.

ثالثا: المقالات والمداخلات.

01 أيمن محمد مصطفي يوسف، قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة بحث منشور علي الموقع الالكتروني تاريخ الاطلاع 2018/04/21 علي الساعة 20:30.
http://www.urbanharmony.org/download/research/files/dr-ayman%20mostafa.pdf

02 محمد علي الانبار، هيام حميد عبد المجيد، اختيار مجموعة مؤشرات الاستدامة الحضرية لمدينة الحلة، مجلة الهندسة والتنمية الحضرية جامعة دمشق المجلد 20 العدد03 سنة 2016.

03 محمد الهادي لعروق، التحسين الحضري آلية للارتقاء بجودة الحياة في المدن الجزائرية، مجبر التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة العدد09- 2008.

04 عبد الوهاب جودة الحايس، نوعية الحياة لدي السكان المحليين كآلية للاستدامة والتنمية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع جامعة السلطان قابوس سلطنة عمان العدد16 مارس 2016.

05 بودن أمنة، التحضر في المدن الجدية بالجزائر: رؤية سوسيولوجية،مقال منشور في مجلة أفاق الفكر ، العدد الثاني ، مارس 2015.

06 نور حميدة، سليمان المهنا، آلية عمل المراصد الحضرية في المدن، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد التاسع والعشرون، العدد02 السنة 2013.

07 طواهريةأحلام، وصول تخطيط المدن في المنظمات الدولية، مجلة المفكر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 12. دون سنة النشر .

08 فؤاد غضبان ، محفوظ جعجو، التوجه المكاني في تقييم جودة الحياة الحضرية بمدينة سطيف، مجلة العمارة والتخطيط ، مجلد 01/29 الرياض .2016.

09 مسعودي امحمد، بحوث جودة الحياة في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة وهران العدد 20 سبتمبر 2015.

10 مسعودي هجيرة، أهمية التشريعات في دعم التنمية المستدامة والإدارة الحضرية للمدن الجزائرية، مداخلة مقدمة لمؤتمر تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الاستثمار في المدن العربية الكبرى، منظمة المدن العربية ، المعهد الوطني للإنماء المدن ، القاهرة ، مصر 19-21 ماي 2013.

11 بوعيشة أمال، جودة الحياة لدي ضحايا الإرهاب في الجزائر"دراسة ميدانية "دراسة ميدانية بدائرة ألبراقي"، مقال منشور في مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 05 العدد13 ديسمبر 2013.

12 نصير عبد الرزاق البصري، فاطمة جمال حسين، مؤشرات جودة الحياة في مدينة النجف الأشرف (دراسة تحليلية مقارنة لقطاعات خدمية منتجة)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ،العراق المجلد العشرون العدد 03 2017.

13 محمود عبد الحليم منسي، علي مهدي كاظم، مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة بحث مقدم خلال وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس مسقط 17-19 ديسمبر 2009.

14 عبد الرزاق سلام، نذير بوسهوة، أفاق التنمية الإسكانية المستدامة في الدول العربية فعاليات الملتقي الدولي حول أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع أفاق،يومي 24/12 ماي 2012 بجامعة يحي فارس سنة 2012 .

15 عوض سعد حسن ، علياء طه علي ، سبل تحديث إدارة الحضر العربي لمجابهة تحديات الوقت الراهن، مقال مقدم للمنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، مصر 2015.

16 دريسي ميلود ، التلوث البصري في الوسط الحضري"مظهر تشوه واجهات المباني " مقال منشور في مجلة تشريعات التعمير والبناء ، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد 04 ديسمبر2017.

17-Ayman Mohamed Mostafa Quality of life Indicators in Value Urban Areas .ace –bs 2012 Bangkak.ASEAN.confierenceon Environment –Behaviour Studies. Bangkak. Thailand .16-18 July 2012.

رابعا: النصوص القانونية

أ – القوانين:

01 القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01ديسمبر 1990 ج ر رقم 52،المتعلق بالتهيئة والتعمير.

02 القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
03 القانون رقم 02-08 المؤرخ في 08ماي 2002 المتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتنميتها.
04 القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29يونيو 2010 المتضمن التصديق علي المخطط الوطني لتهيئة الإقلي.
05 القانون رقم 03-10المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
06 القانون رقم 07-06 المؤرخ في 13ماي 2007المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمينها.
07 القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20فبراير 2006. المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.
08 القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 يوليو 2008،يحدد قواعد مطابقة البنايات و إتمام إنجازها.

ب - المراسيم:

01 - المرسوم التنفيذي رقد 15-19 المؤرخ في 2015/01/25 المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها ج ر رقم 07 المؤرخة في 2015/02/12

02 - مرسوم تنفيذي رقم 91-175 المؤرخ في 28مايو 1991المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير.

03 - المرسوم التنفيذي رقم 05-07 المؤرخ في 08 يناير 2017 المتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره.

ج- القرارات:

01 - القرار الوزاري المؤرخ في 30-01-2018 المحدد للخصائص التقنية المطبقة علي انجاز السكن الترقوي المدعم LPA.

خامسا:التقارير

01 - تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بتحديد الأهداف الإنمائية للألفية مؤرخ في 19-10-2010 قرار رقم A/RES/65/1.

02 - تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 26-06-2014 رقم A/CONF/226/PC.1/5 المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية

03 - تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحد للمستوطنات البشرية بتاريخ 02-05-2015 وثيقة رقم HSP/GS /25/4-1.

04 - خطة التنمية المستدامة لعام 2030. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤرخ في 21-10-2015 قرار رقم A/RES/70/01.

05 – الخطة الحضرية الجديدة ، قرار الجمعية العامة الأمم المتحدة بتاريخ 25-2017/01.قرار رقم A/RES/71/256.

06 – تقرير الأمم المتحدة الجمعية العامة المتعلق باستعراض نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بتاريخ07-04-2017 وثيقة رقم HSP/GC/ 26/04.

07 – أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بالخطة التنمية المستدامة لعام 2030، المرفق بإطار المؤشرات العالمية للأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، القرار رقم A/RES/71/313.

08 – مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) UN-HABITAT01-02-03 مبادئ توجيهية ونموذج للإعداد التقارير الوطنية عن ستة مواضيع رئيسة وثلاثين مسألة واثني عشر مؤشر موقع الأمم المتحدة .WWW.UN.ORG.FR

09 – إعلان القاهرة حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ، القاهرة ، مصر ، 2015/12/22، المعتمد بموجب قرار مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في دورته (32)رقم (ق 8-د.ع2015/12/32.22). منشور علي الموقع الالكتروني http://www.moch.gov.iq/uploads/research21_Study49.pdf

سادسا: المواقع الالكترونية.

01- www.un.org./fr..

02- http://www.un.org/en/ga/search

03- http://www.urbanharmony.org/download/research/files/dr-ayman%20mostafa.pdf

04- http://www.urbanharmony.org/ar_studies_details.asp?study_id=19

05- www.echoroukonline.com

06- www.moch.gov.iq/uploads/research21_Study49.pdf

[xxx] الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002 م ، ص 80

[xxxi] . خالد عمر مادي ، قانون الإدارة المحلية بعد ثورة فبراير في ليبيا ، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية ، العدد الخامس ، ديسمبر 2013 م ، ص 4

[xxxii] . عبدالحميد ربيع ، محاضرة في جغرافية الخدمات ، قسم الجغرافيا ،كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، شبكة المعلومات الدولية ، بدون تاريخ

[xxxiii]. عتيق عائشة ، جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية . دراسة حالة للمؤسسة الاستشفائية العمومية بولاية سعيدة ، رسالةماجستير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2012 م ، ص 15 ، 16،

[xxxiv]. عزالدين زكي عكيلة ، أثر مستوى المعيشة على الخدمات الصحية و التعليمية في محافظات غزة ، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2013 ، ص 46

[xxxv]. أسماء نبيل الكرد ، دور المخططات التفصيلية في حل مشاكل الخدمات المجتمعية . حالة دراسية مدينة خان يونس . حي قيزان النجار ، رسالة ماجستير منشورة ،كلية الهندسة ، الجامعة الإسلامية غزة ،2012 ، ص 47

[xxxvi]. نورالهدى دغيش ، تأثير الاتصال التسويقي على جمهور المؤسسة الخدمية . دراسة مسحية لعينة من متعاملي شركة موبيليس . بسكرة ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015 ، ص ص 53،54

[xxxvii]. وزارة الشئون البلدية و القروية ، دليل المعايير التخطيطية للخدمات ، دليل منشور ، الرياض ، 2010 ، ص 3

[xxxviii]. عوني عبدالهادي عثمان مشاقي ، تحليل و تقييم توزيع الخدمات الصحية و التعليمية و الثقافية و الترفيهية في محافظة نابلس ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ص 20

[xxxix]. نفس المرجع السابق ، ص 29

[xl]. علي الميلودي عمورة ، ليبيا تطور المدن و التخطيط الحضري ، دار الملتقى للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، 1998 ، بيروت ، ص 324

[xli]. السيد محمد المرسي ، التجليل البيئي (التحليل الرباعي) ،كلية العلوم ، جامعة المصورة ،بحث منشور بشبكة المعلومات الدولية ،ص 21 .

السياحة والتراث :دراسة حالة مدينة سوسة ,تونس
Tourisme et patrimoine : cas de la ville de Sousse

Asma Belhassine:

Designer graphique, enseignante chercheure à l'InstitutSupérieur des Beaux-Arts de Sousse .Tunisie.

Resume:

Aujourd'hui, à la différence de ce qui a été construit au passé, nous accordons un grand intérêt à la manière dont les architects contemporains conçoivent un espace touristique à l'identité de la ville de Sousse. Nous posons de fait, le questionnement suivant : comment les hotels peuvent-ils être intégrés et décrits par leur réalité architecturale? Nous tenterons à ceniveau de voir de quelles façons les architects perçoivent les hôtels et si un de leurs objectifs est de valoriser l'architecture ancienne.

Mots-clés: Architecture, image, hôtel, patrimoine, trace, tourisme.

Abstract :

Today, unlike what has been built in the past, we place a great deal of interest in the way contemporary architects design a tourist space corresponding to the identity of the city of Sousse. In fact, we pose the following question : how can hotels be integrated and described by their architectural reality ? We will try, at this level, to see in what ways architects perceive and if one of their objectives is to value old architecture.

Keywords : Architecture, image, hotel, heritage, track, tourism.

1. Introduction

La ville de Sousse nous invites à la rencontre de nouvelles cultures, à la visite des espaces symboliques et à la découverte de nouveaux paysages. Elle sera l'objet de cette communication. L'idée de choisir une cité nous mène à nous interroger sur la façon dont l'architecture a été valorisée par l'architecte Olivier-Clément Cacoub. Il s'agit de s'interroger en amont sur ce qui peut caractériser une ville et la décrire ainsi que les multiples réalités qui lui sont associées.

La ville historique de Sousse permet à Cacoub d'accorder un grand intérêt à la dimension architecturale. Un des indicateurs permettant d'identifier une cité est la mise en sauvegarde de ses œuvres architecturales, et en ce qui nous concerne, plus particulièrement à travers le prisme de ses hôtels. Il semble que l'objectif de Cacoub est de créer du dynamisme dans toutes ses œuvres.Dans ce sens, comment pouvons-nous les décrire et face aux représentations touristiques, comment peuvent-elles évoluer ?

Dans le contexte d'images touristiques, nous essayons de voir ce que l'architecte français a fait dans les années soixante-dix et ce que les architectes contemporains ont voulu exposer. Notre réflexion amène à nous intéresser aux œuvres remarquables de Cacoub afin de voir quel type de bâtiment il a construit. Nous nous intéressons à ses projets qui dialoguent avec une certaine richesse artistique, laissant en relief les traces du passé. Ilsemble aussi intéressant de déterminer en quoi les projets del'architecte diffèrent de ceux de la nouvelle génération pour ensuite savoir dans quelle mesure les architectes tunisiens contemporains peuvent revoir ou réutiliser le style architectural moderne dans la construction d'hôtels.

L'architecture présente un miroir de la ville. Elle est faite dans le but d'impressionner les touristes par les signes, les textures et les symboles.

1.1De l'histoire à l'architecture des hôtels

Nous voulons apporter un éclairage sur l'évolution historique des œuvres de l'architecte méditerranéenCacoub notamment en termes d'histoire de la ville. Pour faire revivre une cité historique, il faut avoir créé une continuité avec le présent, mais en même temps, conservé et préservé son architecture. Construire une cité, consiste à s'intéresser à l'architecture de ses bâtiments. Nous nous référons aux travaux de l'architecte qui a contribué à l'histoire de l'architecture en Tunisie.

Pour bien comprendre l'histoire des hôtels, nous nous référons aux œuvres historiques à caractère identitaire, touristique et culturel. Nous nous intéressons donc aux constructions hôtelières et plus particulièrement à l'architecture des hôtels, voire ses façades. La création d'un corpus photographique va nous permettre de constituer une image identitaire de Sousse.

Figure 1 : Vue rapprochée de l'hôtel

lieu : Hôtel Chems El Hana

Date de construction: 01/01/1986

Date de clôture : 06/01/2013

Année : Janvier 2013

Prise de vue personnelle :Asma BELHASSINE

L‘intérêt du travail de Cacoub réside pour partie dans sa capacité à intégrer des éléments architectoniques comme en témoigne cette œuvre, faisant référence au bord de mer de Sousse. Cette sculpture géante est classée dans la catégorie de bâtiment courbe.Remarquons qu'il y a eu l'utilisation des colonnes et l'intégration d'éléments architectoniques spécifiques d'une culture donnée. Sa démarche est simple : utiliser le décor du mur claustra, des portes vitrées et des fenêtres balcons.

Il faut miser sur une construction qui véhicule un savoir-créer, un savoir-faire et un savoir-sauvegarder l'architecture moderne. Il sembleque Cacoubavait une triple recherche. En tant que constructeur, l'action de l'architecte renvoie à une technique de répétitions d'éléments décoratifs : les fenêtres balcons en bois ciselés et en marbre, les claustras en béton ocre et blanc. En tant qu'observateur, Cacoub a respecté l'échelle des proportions. En tant que conservateur, l'action de l’architecte méditerranéen témoigne d'un double regard. D’un côté, le travail de l'architecte en chef est essentiellement basé sur la création d'une écriture méditerranéenne, la réalisation de grandes traces et la production d'une architecture typique. Et d'un autre côté, Cacoub surnommé « le génie du tourisme » a choisi de réinterpréter et de réutiliser les éléments architectoniques traditionnels. Il y a eu donc une valorisation des traditions architecturales.

Le rôle de l'architecte en chef consiste à appliquer une technique propre à lui tout en prenant soin de sauvegarder l'architecture moderne.

L'architecture, trace du passé, est codée par une expression symbolique. Elle présente une des racines de la ville historique.Ajoutons à l'idée proposée que l'architecture représente la culture de la ville. Elle est déterminée par l'identité de la cité. C'est une trace symbolique qui fait partie de notre vécu. Cette écriture est marquée par des signes, des symboles et des éléments du passé. Il s'agit donc d'appréhender comment l'objet central « architecture » prend place en tant que support de communication.Celle-ci par la dimension signifiante de ces objets représente un langage. Elle est synonyme d'écriture, de message et d'expression architecturale.

Une autre idée peut être introduite dans cette partie. Il faut savoir adapter à la ville de Sousse une architecture qui reflète à l'expression d'authenticité, d'ancien et de symbole. De surcroît, l'art de bâtir met en jeu le sens que l'on donne à la signification des formes et aux modèles symboliques. Il est utile de savoir que cet art s'articule autour de ce vocabulaire : l'histoire, la tradition et la mémoire. Il devrait être compris en termes de formes signifiantes (symboliques) et de traditions historiques. Tout bien réfléchi, l'architecture doit être déterminée par les formes symboliques. C'est une écriture qui tient compte de l'aspect architectural authentique.

Pour conclure, les œuvres architecturales de Cacoub sont avant tout des espaces historiques qui, d'une part, témoignent une histoire de la cité et, d'autre part, laissent une trace du passé.L'histoire des hôtels de Cacoub peut être décrite autrement. L'architecte méditerranéen se donne les moyens d'insérer la culture et les traces mémorielles à l'intérieur de ses productions. Ses idées sont conçues pour concevoir

des stations balnéaires modernes. Dans sa production, l'idée architecturale proposée est d'élaborer une mise en jeu entre pensée et perception. Au gré de ses analyses, son rôle serait alors d'une part, de concevoir une écriture architecturale, et d'autre part, de mettre en sauvegarde ses œuvres. Nous pensons que l'architecture se trouve circonscrite entre le talent de l'architecte et la dimension esthétique et historique de l'œuvre.C'est l'art de construire un bâtiment qui met en lumière l'œuvre créée par l'architecte.

Devons-nous dire alors que l'écriture est évolutive et, en son expression, faut-il créer pour recréer une nouvelle œuvre architecturale ?

2.2 Identité, œuvre architecturaleet concept

L'image joue un rôle central en termes de codage. Elle a pour champ d'étude l'interprétation. Notons de plus que, l'image nous communique des histoires. Dans la conception d'une œuvre architecturale, l'image de l'hôtel peut être un moteur d'attractivité touristique du territoire. Nous nous intéressons donc à cette image spécifique qu'offre l'hôtel et dans ce contexte comment la nouvelle génération a créé un espace authentique avec ce bâtiment ?En ce qui nous concerne, les constructions historiquesconfrontées à des problèmes de conservation et de protection doivent former des zones protégées.

L'objectif est d'aborder la relation dialogique entre mémoire et trace comme processus symbolique. Reste à savoir si nous pouvons toujours parler de symbole, d'indice et de signe du passé.

Titre :Présentation de la façade principale de l'hôtel The Pearl, Radisson Blu (Ancien hôtel Chems El Hana)

Figure 5 : Vue d'ensemble de l'hôtel en chantier	Figure 6 : Vue plus rapprochée de l'hôtel en cours de construction	Figure 7 : Vue d'ensemble du nouvel hôtel
Année : Octobre 2015	Année : Mai 2017	Année : Août 2017

Prise de vue personnelle :Asma BELHASSINE

L'idée proposée est d'observer l'évolution de la façade d'hôtel au cours du XXI^{ème} siècle. Reprenons l'exemple de Chems El Hana, et mettons en perspective une nouvelle réinterprétation de l'œuvre de Cacoub. La chronologie du bâti montre l'évolution de l'image de l'hôtel. Cette dernière ne démontre pas une architecture qui tient compte des spécificités architecturales. Dans la conception d'une façade tunisienne, la nouvelle génération n'a pas mis en perspective certaines règles, notons à ce propos :

- L'absence du savoir-faire et de modèles typiques.

- L'absence de couleurs méditerranéennes (blanc et bleu).

- L'absence d'éléments architectoniques traditionnels (moucharabiehs en bois sculptés, coupoles, arcs, portes traditionnelles, etc.).

Intéressons-nous à l'image de la ville. L'œuvre architecturale peut donner un autre regard sur Sousse. Elle donnera davantage une autre signification, de même, un autre aspect architectural sur la ville. Nous pensons que la nouvelle génération a voulu accorder un nouveau portrait à Sousse. Dans cette perspective, elle a choisi de bâtir un hôtel qui rompt avec la typologie traditionnelle, le passé et l'architecture ancienne. Précisons que cette génération a plutôt essayé de montrer leur savoir-faire tout en élaborant un travail aussi contemporain que celui de Cacoub. Ce qui nous intéresse aussi dans l'image d'hôtel, c'est qu'elle peut donner une autre identité de la cité. De l'idée à la conception, l'évolution architecturale s'intègre dans la production de nouvelles œuvres architecturales. Cette dernière s'adapte dès lors à une nouvelle lecture. Celle de l'abandon et de l'oubli du passé.

Nous observons aujourd'hui queles hôtels historiques de Cacoub n'ont pas gardé la même forme architecturale, la même structure ainsi que les mêmes éléments architectoniques (ganaria, arcade, voûte, arc, coupole, etc.). Ils ne répondaient plus à la mise en œuvre d'une architecture ancienne. De même, ces œuvres architecturales ne correspondaient plus aux œuvres du passé. Il faut préserver l'architecture ancienne sans pour autant la déstructurer, la déconstruire et la dévaloriser.Nous évoquons dès lors les termes d'absence et d'oubli du passé.La génération ascendante n'a pas imposé un cachet arabo-musulman dans la conception de la façade d'hôtel. Nous partageons des valeurs artistiques et non des valeurs d'authenticité.En matière de bâti, elle a

choisi de démolir ce qui a été fait aupassé et réinventer une nouvelle écriture architecturale. Mieux encore, travailler sur le concept d'architecture sans référence identitaire, historique et mémorielle. Leur travail aboutità une reconstruction d'un bâtiment qui rompt avec le passé.

Ces représentations touristiques contribuent à quelques notions comme la dévalorisation du bâti et la dénaturation des traces du passé. Pour le dire autrement, l'architecture ancienne fait preuve d'un bâti sans répertoire historique.Il s'agit donc d'absence et non de présence mémorielle. La valeur accordée à cette œuvre ancienne a perdu tous ces termes liés au passé, à la trace et à la mémoire. Cette dernière est devenue dès lors une absence du passé. Elle est considérée comme étant une trace oubliée.

Donner une valeur à l'évolution architecturale des hôtels vient compléter une idée qui n'est pas celle de la préservation de la culture mais de la perte. Les bâtiments de Cacoub obéissent à une nouvelle loi. Ils ne seront plus marqués par la préservation des œuvres anciennes.L'œuvre du passé s'oriente vers une nouvelle production caractérisée par l'abandon. Nous trouvons à ce propos l'absence de l'arabesque du balcon en bois à caractère répétitif, le non usage des coupoles de profil demi-circulaire et l'absence des portes typiques traditionnelles. L'ancien hôtel, trésor et œuvre du passé, fait référence à une architecture dépourvue d'identité et d'histoire. Elle ne présente plus un objet ancien. Nous ne parlons plus d'une architecture traditionnelle, typique et ancienne. Ainsi compris, l'architecture ancienne fait preuve d'une écriture qui se distingue par la méconnaissance de l'œuvre architecturale.

L’hôtel ne constitue plus un bâtiment historique, mais plutôt peut-il être considéré comme étant une architecture sans passé, sans trace. Il témoigne dès lors une fausse identité de la ville.Tout laisse à penser que l'acte de bâtir sera reconnu par la création de nouvelles figures spatiales. La thématique choisie va être de déterminer les questions relatives à l'innovation architecturale et à la création d'une nouvelle construction.Pouvons-nous parler de ville« créative », à savoir une cité riche de conception et de nouvelles productions, et comment la caractériser ?

3.1Le rôle de l’architecte au XXI^{e} siècle

Entre construction et déconstruction, la nouvelle génération a pour objectif de bâtir une architecture qui répond aux normes des changements et des transformations. Il semblerait que cette génération a voulu recréer une ville touristique avec une autre identité, un autre style architectural. Leur tâche ne consiste pas à protéger les anciennes constructions, ni même à reproduire une œuvre du passé.La nouvelle génération est en train de recréer un bâtiment qui dénature l'image de l’hôtel. L'ancien hôtel, pionnier de l'architecture moderne, prend ici un autre sens de lecture. Nous marquons la construction d'une nouvelle typologie qui illustre l'usage de formes géométriques complexes et l'invention de nouvelles traces architecturales.

À notre avis, l'écriture architecturale s’approprie le monde de la production artistique et de la conception de nouvelles idées.Il semblerait que chaque époque renvoie à un autre langage architectural.La nouvelle génération crée un nouvel environnement architectural. Elle génère dès lors la création d'une nouvelle trace architecturale. Elle ne fait pas revivre les œuvres du passé. Bien au contraire, elle a mis en évidence une identité autre que celle de l’image de l’hôtel. Nous pensons que les architectes

contemporains ont voulu répondre à une autre thématique : bâtir une architecture contemporaine et obéir à un langage architectural particulier. L'objectif, véhiculer une représentation qui rompt avec l'histoire, la mémoire et la trace.À ce travail précis de conception, et l'aboutissement d'une réalisation parfaite. Les architectes contemporains veulent créer une rupture avec tout ce qui a été réalisé et construit par Cacoub, au XX^{e} siècle. Ils n'ont pas valorisé l'histoire de l'ancien hôtel Chems El Hana. Ils veulent travailler sur la transformation et l'alternance des styles.Leur travail contribue à une production culturelle.S'appuyant sur cette idée, le mot architecture offre dès lors une diversité architecturale. L'art de construire joue un rôle central en termes de production. Il convient d'ajouter que cet art est décrit en tant qu'une œuvre de création.De ce point de vue, pouvons-nous considérer un hôtel comme étant un espace authentique ?

Une des réponses à cette question serait que, les anciens hôtels construits par l'architecte en chef Cacoub ne constituent plus un trésor authentique et historique à la fois. Ils ne répondaient plus aux termes d'histoire, d'architecture authentique et de construction symbolique. D'une part, ils ne véhiculent plus des éléments culturels, et d'autre part, ces représentations architecturales anciennes ne s'appuient pas sur les traditions locales. Certaines constructions aussi gigantesques que volumineuses soient-elles deviennent des lieux désertés. Des espaces sans trace, sans identité et sans histoire. En rompant avec les éléments du passé, les anciens hôtels de Cacoub deviennent difficiles à décrire. Ses œuvres ne seront plus marquées par sa présence. Tout ce qui a été bâti dans le passé ne sera pas préservé dans notre présent.Nous parlons dès lors d'une architecture sans frontière, d'une œuvre abandonnée, d'une

mémoire oubliée et d'une ville délaissée. De ce fait toutes ses constructions présentent une réalité cachée. Elles demeurent jusqu'à présent méconnues.

Ainsi, l'architecture de Cacoub ne s'inscrit plus dans le vocabulaire de trace, de symbole et de mémoire. Elle n'a pas été préservée par la nouvelle génération.D'un point de vue communicationnel, il faut partir d'une autre idée simple et dire que le rôle de l'architecte est de créer de la nouveauté. L'architecte crée, réalise, conçoit et construit les nouvelles cités. Nous adhérons à l'idée de Louis Kahn qui ajoute : *la première action de l'architecte est soit de retrouver le sens d'une croyance dominante, soit de trouver une nouvelle croyance qui soit en quelque sorte dans l'air*(Kahn, 1996 : 101). L'architecture de Cacoub se réinvente sans cesse. Elle est non seulement reconnue par les œuvres du passé mais également par les œuvres contemporaines. Nous contribuons à l'émergence d'une identité qui dénature l'image de l'hôtel. Il y a eu donc la réalisation d'un bâtiment qui ne renvoie plus à une construction historique. Nous pouvons remarquer que le nouveau bâtiment peut être bâti à Beyrouth, à Dubaï ou même au Japon. De ce fait, il ne reflète plus l'identité d'une ville historique et touristique à la fois. La sculpture géante, œuvre du passé, est devenue une architecture sans âme, un bâtiment sans modèle historique et une œuvre sans aucune référence symbolique.Il y aura donc la création d'un style architectural sans références symboliques et sans modèles authentiques.Dans ce jeu de « ville créative », l'architecture nouvelle crée une rupture avec le passé et s'inscrit dans l'idée de la production d'une nouvelle écriture architecturale. Nous tenterons, à ce niveau de voir comment la conservation d'une œuvre architecturale peut être interprétée par la nouvelle génération montante ?

3.2 Valorisation et/ou dévalorisation du bâti

L’expression traditionnelle, le patrimoine, occupe depuis l’origine une place centrale dans le passé. Le patrimoine, objet traditionnel, reste avant tout une trace du passé. C'est un élément culturel sauvegardé par nos ancêtres. D’autant plus que, c’est une transmission de culture des ancêtres aux héritiers.Aussi, il présente une connaissance historique. C'est une redécouverte des trésors du passé.Dans ce sens, l’héritage crée un équilibre entre histoire et tradition. Ce qui est essentiel, c’est que le patrimoine fait partie d’une continuité et non d’une rupture patrimoniale. Il englobe tout ce qui est lié aux notions de trace, passé et ancien.Réfléchir à la notion de patrimoine, nous mène de se positionner sur certaines thématiques. Une première remarque rappelle que le patrimoine est porteur d’une source de développement touristique. Une deuxième remarque montre que le partage de signe, de culture et de symbole se réfère à l’action des maîtres d’œuvre. Le principe du patrimoine est de le savoir le préserver. Ce qui nous permet d’attribuer un grand intérêt à la préservation de l'identité de la ville. Dans cette perspective, actualiser le passé, c’est le revaloriser, le conserver dans le temps. Protéger le patrimoine, englobe deux caractéristiques. La première, l’héritage peut revivre le passé. La seconde, ce fait anthropologique, joue un rôle central dans la conservation des lieux historiques. L’héritage est classé dans la catégorie de transmission du savoir-faire, de préservation des hôtels. Pour mieux éclairer cette perspective, le patrimoine peut se présenter sous cette formule : le processus de transmission opère une reconfiguration de valeurs attachées au territoire. Ce dernier met en avant une valeur patrimoniale. Le patrimoine, culture du passé, s’inscrit dans un travail de sélection d’éléments anciens.C’est une production d'éléments historiques, symboliques et culturels. Il couvre tout élément porteur de mémoire.

Tout en créant un rapport entre patrimoine et mémoire, la visite des hôtels englobe tout ce qui est liée aux notions de : trace, histoire, authenticité, passé et ancien. Mieux encore, elle est productrice d'une mémoire. Il convient de dire que le patrimoine sert à conserver la mémoire. La conservation du patrimoine met en exergue un héritage reconnu par la mémoire. Cette dernière présente un facteur important pour la préservation de l'héritage. La mémoire peut se présenter dans la manière où la nouvelle génération construit un hôtel. À cet effet, l'hôtel peut être conservé à la fois par le patrimoine et par la mémoire.

Il faudra ainsi aborder la notion de conservation. Comment pouvons-nous saisir les mots de « préservation », de « conservation » et de « sauvegarde » ? La conservation est synonyme de préservation et de restauration. C'est une action qui s'articule autour de ces trois mots-clés : authenticité, histoire et sauvegarde. En se référant à ces notions, nous ajoutons que l'appel à la conservation se présente dans une perspective de valorisation. Il est souhaitable de mettre l'accent sur cette question : *Comment à la fois conserver le patrimoine et assurer le devenir de la non-ville qui lui succède ?*(Lynch, 1969 : 42).L'objet culturel, à ce titre, doit garder une relation entre ce qui a été fait dans le passé et ce qui sera réalisé au présent.Il est inscrit dans la catégorie d'objets rares et de bâti ancien. D'autant plus que, l'objet traditionnel est construit dans le passé à partir du présent. Il semblerait qu'il doit maintenir une valeur garantie du présent dans le passé. Entre autres, le patrimoine peut être considéré d'une part, comme étant une reconstitution du passé et d'autre part comme une continuité du présent. L'évolution du patrimoine se distingue par *une mise en valeur historique*du passé. C'est une transmission de culture des ancêtres aux héritiers. Pour que le patrimoine soit transmis d'une génération à une autre, il faut qu'il y ait une continuité

entre ce que nos ancêtres ont construit dans le passé et ce que nous bâtissons à présent. Nous sommes d'avis que, le patrimoine est un concept qui nourrit aussi bien le passé que le présent.Mais pour l'essentiel, afin de garantir un bon développement historique de l'héritage, le patrimoine doit continuer *à fonder une représentation de la civilisation et de son nécessaire entretien dans le futur* (Poulot, 2001 :189). La question se pose, *le patrimoine a un passé, aura-t-il un futur ? (Gravari-Barbas, Jacquot, 2014 : 81).*

En matière de définition, l'objet culturel est déterminé par cette mise en relation entre passé et futur. La préservation de ce fait social ne se limite pas uniquement qu'au passé.*Il y a ce qui a été et ce qui est ; ce qui est par différence avec ce qui a été (Davallon, 2006 : 91).*Nous pensons que le patrimoine peut avoir un autre futur qui sera réinventé au présent. Cette jonction entre passé et futur est mise en avant dans le présent.À cet effet, l'objet traditionnel peut être à la fois conservé dans le passé et protégé dans le futur.La transmission donne naissance à la création d'un nouveau patrimoine ; aujourd'hui, nous sommes confrontés à une autre logique. La nouvelle génération n'a pas établi une continuité avec ce qui a été construit par le passé. Voulant moderniser la ville, elle dresse d'elle un autre portrait qui rompt avec l'ancienneté héritée des références historiques et symboliques à la fois. Ce qui nous mène à parler de la délocalisation, de la déconstruction des anciennes constructions de Cacoub. Ce qui diffère dans toutes ces réalisations, c'est qu'aujourd'hui la nouvelle génération a élaboré un travail autre que celui de Cacoub basé sur la dévalorisation de l'héritage architectural. Leur objectif est double, créer une rupture avec le récit historique, la mémoire et le passé.Dans ce sens, le recours au passé est une preuve de rupture et non de continuité avec le présent. Pour reprendre la théorie

de Dominique Poulot, pour qui le passé est devenu contemporain,*voire fusionnel avec le présent, qui n'a plus grand lien avec le passé historique* (Poulot, 2001 : 205).Le bâtiment de Cacoub ne sera plus marqué par la préservation des œuvres anciennes, par l'identification de l'héritage et par la présence de l'objet patrimonial.La conservation patrimoniale n'est pas présente dans les hôtels. La réalité est tout autre. Tout ce qui est construit de nos jours est inadapté à notre culture.

Le patrimoine est devenu un instrument et non plus un objet prestigieux du passé. C'est la face cachée du patrimoine : un dialogue s'établit entre l'absence et la présence de la trace, et entre la destruction et la reconstruction de nouveaux symboles. Le patrimoine contribue à l'association de nouveaux mots-clés : l'oubli du passé et la méconnaissance du lieu. Tel est l'enjeu de l'héritage que nous observons aujourd'hui. Ainsi s'affirme la notion de patrimoine se trouve inscrite dans le vocabulaire de dénaturation de la ville et de méconnaissance de l'image de l'hôtel. Il ne s'agit plus d'une recherche mais d'une absence d'identité. Le patrimoine ne présente plus un facteur indiciel. Il devient un symbole négatif et une trace inconnue.

4. Conclusion

Dans notre communication, nous avons voulu apporter un éclairage sur l'évolution historique des œuvres de Cacoub ainsi que sur le fait qu'aujourd'hui seshôtelsn'ont pas gardé la même forme architecturale, la même structure ainsi que les mêmes éléments architectoniques (ganaria, arcades, voûtes, arc, coupole, etc.).Le style attribué aux hôtels de Cacoub n'a pas été sauvegardé par la nouvelle génération. Conformément à nos idées, les architectes contemporains, partisans de la nouvelle politique, vont passer sous silence les travaux de Cacoub. Leur travail s'inscrit dans

l’interprétation et la production d’une nouvelle écriture architecturale. Cette dernière réinvente, reconstruit et recompose une nouvelle construction.

En effet, la différence peut s’énoncer ainsi : les architectes participent à l’évolution de l’architecture moderne et non à la mise en sauvegarde du bâtiment ancien. Soulignons qu’aujourd’hui l’œuvre du passé prend en partie son caractère historique, identitaire et symbolique dans les hôtels. Nous parlons dès lors d'un hôtel qui répond à un nouveau langage architectural. Cette génération a voulu intégrer l'idée de l'évolution et l'innovation d'œuvres architecturales. Elle est engagée dans la mise en œuvre d'une écriture contemporaine. Nous parlons dès lors d’une architecture sans pierre et d’une écriture sans âme. À ceci s'ajoute une autre idée, la nouvelle génération n'a pas obéit à des règles d'organisation spatiale et temporelle. Elle semble fascinée par la mise en œuvre de nouvelles règles de constructions.

Réinventer le patrimoine, c’est donner une architecture qualifiée de rejet d’identité, de culture et de symbole. L’expression patrimoine peut être considérée comme étant une loi sacrée. Une loi qui s’inscrit dans une nouvelle approche liée au processus de production.La réactualisation du patrimoine suppose un intérêt majeur au processus de création. Nous employons les termes de conception, d’innovation et de production. Le patrimoine évolue avec le temps au rythme des changements. Aujourd'hui, entre la préservation du bâti et le savoir-faire de la nouvelle génération, nous ne reconnaissons plus l'architecture de Cacoub. Cette dernière se transforme très rapidement en une construction non typique. L'architecture de Cacoub est devenue une œuvre étrangère, un bâti sans trace et une construction sans identité. Mieux encore, une sculpture qui a perdu ses valeurs historiques et patrimoniales à la fois. La

contribution du passé ne fait ainsi plus référence au vocabulaire méditerranéen. Un passé architectural en voie de disparition et d'abandon dans la Tunisie actuelle.

Sousse a été déconstruite et reconstruite par de nouveaux bâtiments. La ville ne garde plus l'image d'un prestigieux bâtiment historique et touristique à la fois. Nous rejoignons l'idée de Françoise Choay qui explique que *la ville historique est non seulement un document à préserver, mais une écriture vivante à développer* (Choay, 1996 : 217).Remarquons bien que certaines villes protègent l'architecture des hôtels, alors que d'autres vont les laisser dépérir pour les remplacer par des structures qui ne sont pas forcément liées à l'identité de la cité concernée. Conserver un lieu, c'est concevoir une architecture soumise au changement.La ville est et sera toujours objet de changement, de transformation, de destruction et de construction. Les styles changent et s'imposent.

Bibliographie

- Françoise Choay, *L'allégorie du patrimoine*, Paris, Seuil, 1996.
- Jean Davallon, Yves Jeanneret (sous la direction de), *Le don du patrimoine : une approche communicationnelle de la patrimonialisation*, Paris, Hermès Science/Lavoisier, coll. « Communication, médiation et construits sociaux », 2006.
- Maria Gravari-Barbas, S. Jacquot, *Patrimoine mondial et développement : au défi du tourisme durable*,Québec, Presses de l'Université du Québec, coll. « Nouveaux Patrimoines », vol. n°1, 2014.
- Louis Kahn, Mathilde Bellaigue, Christian Devillers (traduit par), *Silence et lumière*, Paris, Linteau, 1996.

- Kevin Lynch, Jean-Louis Venard, Marie Françoise Vénard, *L'image de la cité*, Paris, Dunod, coll. « Aspects de l'urbanisme », 1969.
- Dominique Poulot, *Patrimoine et musées : L'intuition culturelle,* Paris, Hachette, 2001.

Des solutions innovantes pour une gestion intercommunale de la décharge controlee d'OumAzza au Maroc
Title: Innovative solutions for inter-municipal management of the OumAzza landfill in Morocco

Mr Youness JBARA

Doctorant en structure de recherche : Laboratoire de recherche en management des organisations, droit des affaires et développement durable, Université Mohamed V, Rabat-Maroc. (jbaramaa@Gmail.com)

Résumé:

La production du présent article vise l'identification des contraintes qui entravent la réussite de l'expérience intercommunale de la décharge d'OumAzzaafin de trouver des solutions aux problèmes des déchets. C'est aussi considérer la problématique enamont, dans la chaîne de production, la promotion d'uneé co-citoyenneté, garante d'un comportement, d'une consummation responsible et d'une viabilité financière du système.

C'est dans ce cadre d'amélioration de la gestion des déchets des communes de Rabat-Salé et les communes de la préfecture de Skhirat-Temara, ontdécidé de réaliser une décharge contrôlée et trois centres de tri sur le site d'OumAzza qui s'étale sur une superficie de 110 hectare pour lutter contre les nuisances des anciennes décharges sauvages Oulja ,Ain Attiq et akreuch.

Mots clés :La gestion intercommunale- décharge controlee -d'OumAzza

Abstract:

The production of this paper aims at identifying the constraints that hinder the success of the intermunicipal experience of the OumAzza landfill in order to find solutions to waste problems. It is also to consider the issue upstream, in the production chain, the promotion of eco-citizenship, guarantor of behavior, responsible consumption and financial viability of the system.

It iswithinthisframework of improvement of the waste management of the municipalities of Rabat-Salé and the municipalities of the prefecture of Skhirat-

Temara, decided to realize a controlledlandfill and threesortingcenters on the site of Oum AzzaWhichspans an area of 110 hectares to fightagainst the nuisances of the former wild dumps Oulja, Ain Attiq and akreuch.

Keywords: Intercommunal management- Landfill of OumAzza

Introduction

Le rapport établi sur le coût de la dégradation de l'environnement au Maroc par le département de l'environnement et la Banque mondiale en 2017, souligne que la production nationale de déchets ménagers assimilés (DMA) est passée de 6,3 à 7,4 millions de tonnes par an entre 2007 et 2015,[xli] soit un taux d'augmentation de 17,5 % avec un taux de collecte professionnalisée des déchets managers en milieu urbain qui a passé de 46 % à 86 % [xli] entre ces deux dates. Par ailleurs, la part des DMA mis en décharge contrôlée a connu une hausse importante au cours de la dernière décennie, atteignant à peine 10 % en 2007 , elle s'élève à 44 % en 2015[xli], et ce grâce à l'augmentation du nombre des décharges contrôlées 113 qui disposent de systèmes d'étanchéité ou de collecteurs de biogaz, assurant ainsi une protection des sols et des eaux contre les lixiviats.

Cela veut dire que la quasi-totalité des déchets est acheminée vers des décharges sauvages sans aucun traitement au préalable et sans aménagement des sites réceptacles, ni systèmes d'étanchéité ou de collecteurs de biogaz et de lixiviats [xli]destinés à la protection des eaux et des sols. L'élimination des DMA dans des décharges non contrôlées est devenue problématique.

L'accroissement de la population urbaine conjuguée à la prolifération des quartiers périphériques a rendu très compliquées la collecte, l'évacuation et l'élimination des

déchets ménagers et assimilés. La production en milieu urbain est estimée à 6,31 millions t/an (ratio de 0,78 kg/ hab/j.)[xli] En 2007, 40 % de la population urbaine totale du Royaume était concernée par un contrat de professionnel de la collecte et du nettoiement. En milieu rural, seuls 2,8 % des ménages bénéficiaient d'un service de collecte[xli].

La mise en œuvre d'une meilleure gestion des déchets est passé par la promulgation en 2006 de la loi 28.00 stipulant que certains déchets sont à la charge des collectivités locales (déchets ménagers et assimilés), d'autres sont à la charge de leurs producteurs (déchets dangereux, inertes, spéciaux, médicaux, pharmaceutiques et hospitaliers).[xli] En plus du principe pollueur payeur, la loi a instauré la création de décharges contrôlées, des modalités de planification de la gestion des déchets au niveau de chaque région ainsi qu'au niveau national, la création d'une structure nationale de gestion des déchets dangereux, la mise en place d'un système de contrôle et de constatation des infractions et la mise en place d'un système graduel de sanctions financières en fonction de la gravité des infractions. Le programme national des déchets ménagers (PNDM) de 2007 a donné la priorité aux investissements et aux services d'exploitation des services de collecte et de mise en décharges contrôlées et que le coût relatif du développement des filières « tri[xli]-recyclage et valorisation » ne dépasse pas 2% du coût global du programme.[xli]

En fait, douze ans après le lancement du PNDM, ces déchets qui posent un grand problème pour les communes, trouvent dans l'intercommunalité une issue de sauvetage, à les faire sortir de cet engrenage. Bien entendu, la gestion des déchets ménagers est une prérogative exclusive des communes de par la loi, de plus, la mise en décharge contrôlée [xli] demeure manifestement une bonne alternative de la part des

pouvoirs publics. En 2014, le produit intérieur brut (PIB) de la région de Rabat-Salé-Kénitra s'élevait à 150,7 milliards de DH, en augmentation de 7,1 % par rapport à 2013. Avec ce PIB, la région contribue pour 16,3% à la richesse du Royaume.[xli] Au total, treize communes[xli] se sont coopérées pour la construction et la mise en place de cette décharge d'Oum Azza[xli]. La gestion de cette décharge est déléguée à un groupement de société français appelé TEODEM[xli]. Ce qui mène à dire que cette coopération explore un mode de gestion spécifique du service public celui de la coopération intercommunale de la gestion des déchets ménagers et assimilés.

L'objectif de cet article est d'éclairer l'expérience de la coopération de ces communes en matière de la gestion des déchets ménagers et assimilés : cas de l'intercommunalité de la décharge contrôlée d'Oum Azza et ce en posant la problématique suivante : Jusqu'à quel niveau la coopération intercommunale d'Oum Azza a pu réussir sa mission de gestion de déchets ménagers et assimilés ?

Alors, on présentera dans un premier lieu les contraintes entravant la réussite de l'intercommunalité, puis, on se focalisera en deuxième lieu sur les solutions perspectives de l'optimisation de la coopération intercommunale de la décharge contrôlée.

I. Contraintes entravant la réussite de l'intercommunalité :

Outre les problèmes résultant de l'impact sur le territoire d'Oum Azza s'ajoute les difficultés liées aux contraintes juridiques, financières, organisationnelles et ressources humaines qui à leurs tours défavorisent et empêchent les communes de

réaliser en commun leur objectif souhaité par le projet de l'intercommunalité de la décharge contrôlée d'Oum Azza.

A. Contraintes Juridiques et organisationnelles :

1. Contraintes Juridiques et politiques :

Sur le terrain, la décharge intercommunale d'Oum Azza est opérationnelle, mais la gestion effective de la décharge est confrontée à plusieurs problèmes. Le plus important d'entre eux est celui de la non création du groupement de collectivités territoriales jusqu'à maintenant. Et c'est pour permettre la réalisation du contrat (entre les communes réunies et la société TEODEM qui se charge de la gestion du projet de la décharge), que la solution de créer une autorité délégante - en la personne du président de la commune de Temara - a été adoptée pour se charger de l'affaire du projet. En effet, même la loi n'est pas explicite quant à la façon (prise de l'initiative) lors de la création de tels groupements (qui va prendre l'initiative dans la création et comment ? - surtout qu'on est souvent confronté à des divergences politiques et des intérêts partisans, des conseils communaux membres de groupement-). Aussi, le texte de loi stipule dans l'article 141 de la loi 113.14 relative aux communes: « un ou plusieurs communes peuvent constituer avec une ou plusieurs régions ,une ou plusieurs préfectures ou provinces, un groupement dénommé ''groupement de collectivités territoriales'' doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière et ayant pour objet la réalisation d'une œuvre commune ou la gestion d'un service d'intérêt général pour le regroupement [xli], mais il est resté muet devant la façon de réaliser un tel groupement et la partie qui va prendre l'initiative de création, ce qui

laisse un vide qui peut être interprété de plusieurs façon par les conseils des collectivités locales.

De même la loi exige que les délibérations des conseils soient concordantes, « ces groupements sont créés en vertu d'une convention approuvée par les conseils des collectivités territoriales concernées. Sont fixés dans cette convention, l'objet du groupement, dénomination, son siège, la nature ou le montant des apports et la durée du groupement. La création d'un groupement de collectivités territoriales ou l'adhésion d'une commune ou de collectivités territoriales audit groupement est déclarée par arrêté de l'autorité gouvernementale chargée de l'intérieur au vu des délibérations concordantes des conseils des collectivités territoriales concernées. »[xli]. Néanmoins, il est difficile sur le plan pratique de réunir et de mettre en concordance les délibérations des conseils tenus dans des lieux et à des moments différents (risques forts de non concordances des décisions prises par les différents conseils).

Enfin, autre remarque soulevée est la suivante : la loi 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics[xli], avait été publiée avant le moment de la mise en place de cette convention ; il aurait été plus judicieux de la part des communes associées de recourir à cette dernière pour voir les différents points afférents à une gestion déléguée adéquate, chose que l'autorité délégante n'a pas respecté.

2. Contraintes organisationnelles :

Le problème qui se pose est que le centre de transfert arrive très souvent à saturation, et les responsables se trouvent contraints de refuser tout déchargement supplémentaire jusqu'à ce qu'ils arrivent à faire transférer les déchets accumulés vers

le centre d'Enfouissement Technique (CET) d'Oum Azza. Cette interruption du service de déchargement dans le centre de transfert est très fréquente. Ensuite, la mauvaise odeur constitue un autre problème causé par cette forte pression, non moins important que le premier. Les déchets doivent être gardés le moins longtemps possible (maximum 24 heures) afin de diminuer la production d'odeurs, et le site doit être fermé pour le nettoiement. Ces horaires ne sont souvent pas respectés. Les odeurs restent stockées au-delà de 24 heures et le nettoiement du centre n'est pas quotidiennement effectué. Cela a pour incidence que les ordures se propagent et de viennent avec persistances avec une production importante de concentrât.

Toutefois, il faut dire que le « contrat de traitement des déchets CTD » ne porte pas toutes les garanties nécessaires pour le contrôle des déchets industriels. Car l'autorisé délégante n'a pas mis sur site (soit aux centres des transferts soit à la décharge d'Oum Azza) le personnel nécessaire pour contrôler la nature des déchets enfouis.

Comme pour tout service public, la gestion des déchets demande un effort tout particulier en matière de suivi, tout au long de la chaîne de collecte, d'évacuation et de traitement: conformément aux termes de la convention (Article 27 de la convention de la gestion déléguée constitution du comité de suivi), le comité de suivi peut ordonner toute expertise, audit externe, mission d'étude ou d'analyse. Les frais de ces missions seront supportés par le délégataire (Article 27 alinéa 2 de la convention) Mais si l'expertise est demandée de manière consensuelle elle est supportée à hauteur de 50% par le délégataire et 50% sur le budget de contrôle.

Ces outils mis à la disposition de ce comité de suivi ne sont pas utilisés. Le comité de suivi n'a commandité aucune expertise ni audit pour faire une évaluation de la

convention de gestion déléguée. En plus, le comité ne tient pas des réunions ou de sessions de travail. Il reste une coquille vide.

Enfin, la société ne communique pas sur l'intégralité des rapports du conseil d'administration, les PV des réunions de l'assemblée générale ainsi que les rapports des commissaires aux comptes. Cette pratique peut s'expliquer par une réelle rétention de l'information de la part de la société délégataire mais aussi par un manque de suivi et de demande d'information de la part de l'autorité délégante.

B. Contraintes financières et humaines

1. **Contraintes financières :**

Le non-respect des délais de paiement du délégataire ainsi que les conséquences de l'accumulation d'arriérés sur la qualité de la délégation du service public posent un vrai problème pour l'exécution des prestations de la convention de gestion déléguée et cela à plusieurs niveaux : d'une part, l'incapacité à remplir les engagements par la société délégataire en matière d'investissement et d'équipements : en justifiant cela par le manque de liquidité résultant des retards des paiements des communes , et d'autre part, le retard dans le paiement des salariés au niveau du site d'Oum Azza : ce qui conduit souvent à des settings et des grèves qui affectent la bonne marche du travail .

A cet égard, il convient de souligner qu'au-delà de l'antériorité de la notification de l'ordre de service au visa du Contrôleur des engagements et dépenses (CED), la réalisation des prestations ne peut commencer qu'après la constitution de la société anonyme prévue à l'article 3.2 de la convention ;

Enfin, Il ne peut être fait référence à la loi 54-05 relative à la gestion déléguée du moment que la procédure du choix du délégataire s'est déroulée antérieurement à l'entrée en vigueur de cette loi.

2. Contraintes liées aux ressources humaines :

Les ouvriers-trieurs qui exploitent le centre de tri sont regroupés en coopérative ouvrière (ATTAWAFOUK) pour laquelle TEODEM a conçu, équipé et mis à disposition l'installation. Dès 2008, des actions de re-socialisation et de professionnalisation de ces trieurs ont été mises en place au travers de formations sur la sécurité et sur les aspects techniques du métier. Elles permettent aujourd'hui aux 200 personnes qui la composent, de se financer et se rémunérer par la vente des matières récupérées lors du tri.[xli] On constate que la société délégataire a procédé à un simple redéploiement du personnel avec un recrutement peu significatif. En effet, le nombre total d'employés a évolué légèrement entre Novembre 2009 et Mars 2019 de 109 personnes à 180. Leur syndicat conteste le retard de paiement des salaires. C'est que l'employeur rejette la responsabilité sur l'autorité délégante qui ne règle plus ses factures depuis janvier 2019. Ce retard de paiement s'explique par des problèmes d'ordre administratif survenus suite au transfert de la gestion de la décharge d'Oum Azza à l' l'Etablissement de coopération intercommunale (ECI) Al Assima. Les responsables de ce dernier sont injoignables pour connaître leur version sur les causes de cette situation.[xli]

Autres problèmes d'ordre éducationnels sont relatifs à l'absence d'un programme spécifique et continu d'éducation en matière de gestion des déchets, au manque de

communication entre les citoyens et les communes concernant la protection environnementale.

II. Solutions perspectives de l'optimisation de la coopération intercommunale de la décharge contrôlée d'Oum Azza :

Consciente des contraintes d'après l'installation du site, l'intercommunalité d'Oum Azza s'est trouvée dans l'urgence et l'obligation de procéder d'une manière régulière aux différentes solutions pour l'atténuation des impacts négatifs sur l'environnement.

A. Constitution du Groupement des collectivités territoriales :

Le législateur marocain, à travers la loi organique n° 113.14 relative aux communes, a essayé d'introduire des nouveautés dans le domaine de l'intercommunalité des décharges et celui des autres domaines en général afin de renforcer la coopération entre les communes.

Le traitement des déchets est une activité d'intérêt commun comme il est connu, et fait partie des attributions de l'établissement de coopération intercommunale[xli]. En plus de la possibilité de constitution des établissements de coopération intercommunale, les Sociétés de Développement Local SDL, autre apport de la nouvelle loi (*article 130*), peuvent fournir des éléments très réussis de gestion intercommunale des décharges (Partenariat Public-Privé).Et c'est là ou peuvent intervenir les SDL, afin de mettre en œuvre la valorisation (valorisation matière par

l’utilisation de déchets comme matière première , valorisation énergétique par l’utilisation de déchets pour produire de l’énergie, et valorisation agronomique par l’utilisation de la fraction organique en tant qu’amendement et/ou structurant) et la commercialisation des fractions recyclables. Surtout lorsqu’on sait que le Maroc importe 97% de ses besoins énergétiques.

B. Pour les producteurs et les ménages

En premier lieu, tout d’abord, le concept de prévention rassemble aujourd’hui toutes les mesures prises pour réduire à la source la production de déchets des ménages, ainsi que le recours à des technologies plus « propres » concernant les déchets de production[xli]. On emploie également le terme de « politique de minimisation des déchets ». Y sont associés la suppression d’emballages non recyclables, la réutilisation, le tri sélectif, mais aussi l’écoconception des matières rejetées, l’écocitoyenneté, les écolabels. De plus, il s'agit de ne pas négliger d'inciter ou d'aider au changement de comportement via des instruments économiques: l'application de redevances proportionnelles à la quantité de déchets produits est une de ces mesures ayant certaines vertus préventives et qui se retrouvent à la portée de la plupart des responsables publics.

Considérant que cette liste était fort large et assez peu concrète, I'ACR+[xli]a suggéré, spécialement à l'intention des autorités régionales et locales européennes, cette liste de mesures préventives:

- ✓ Fixation d'objectifs pour la réduction des quantités de déchets ménagers (par exemple : un plafond de 300 kg/hab./an pour les déchets provenant directement des ménages).
- ✓ Mesures organisationnelles ou réglementaires :

  i) Création d'un département administratif spécifiquement compétent en matière de dématérialisation/éco-consommation/prévention des déchets;

  ii) Création d'un observatoire public des modes de consommation;

  iii) Création de services de conseil et de postes d'éco-conseillers ;

  iv) Inclusion de critères de prévention des déchets dans les appels d'offres publiques.

- ✓ Mesures économiques :

  i) Développement de systèmes de taxation différenciée;

  ii) Financement de programmes de recherche et développement;

  iii) Financement de projets pilotes;

  iv) Financement de réseaux d'acteurs ou de parties prenantes (en particulier d'ONG ou d'entreprises d'économie sociale) actifs dans le développement d'initiatives de prévention des déchets;

  v) Récompense d'acteurs qui atteignent de bons résultats en matière de prévention des déchets.

En second lieu, le régime de financement : En regard des coûts, un certain nombre de recettes viennent alimenter les caisses des collectivités en charge de la gestion des déchets ; on peut citer selon les cas les produits :

i) Des redevances (de plus en plus fréquemment calculées en lien avec la prestation et le type de flux);

ii) Des prestations hors compétence obligatoire (par exemple déchets des professionnels);

iii) Des contributions en provenance des systèmes de Responsabilité Étendue des Producteurs (REP);

iv) Des subsides et aides de tous types (aux investissements, à l'emploi, au fonctionnement, à la communication);

v) Des ventes de produits (matériaux, compost) ;

vi) Des ventes d'énergie (électricité, chaleur).

Toujours en application du principe du pollueur-payeur, diverses communes ont instauré des systèmes de redevances variables liés à la production des déchets.

L'objectif est d'influencer les comportements des individus et des ménages en termes de: i. Prévention: en modifiant leur consommation en faveur de produits moins polluants, fabriqués avec des matériaux recyclés ou qui peuvent eux-mêmes être-réutilisés ou recyclés;

ii. Gestion des déchets : On n'attend pas seulement des ménages qu'ils réduisent leurs déchets mais aussi qu'ils les éliminent en respectant l'environnement et conformément aux systèmes de collecte disponibles;

En troisième lieu, l'apport attendu, fixé comme un objectif à réaliser par la convention de la gestion déléguée de la décharge contrôlée, lié au traitement des déchets n'est pas encore vu le jour ni en terme de compostage ni en terme de valorisation énergétique. Or les filières de traitement ne se limitent pas seulement au tri, compostage et valorisation du biogaz. En termes de valorisation socio-économique, il y a le recyclage matière et la valorisation énergétique ; et en termes de valorisation biologique il y a le Compostage, la bio méthanisation et le Traitement mécano biologique.

Par la suite, l'opérationnalisation de ces filières de traitement des déchets est une nécessité pour mettre en valeur le projet de l'intercommunalité de décharge et pour générer un impact positif local et national dans le domaine socio-économique, et environnemental. Donc la constitution d'un comité de suivi s'avère la pièce maîtresse pour réaliser l'objectif attendu du projet.

Conclusion générale :

Certes l'expérience de la coopération intercommunale de la décharge d'Oum Azza synthétise une réalité assez complexe : Celle de la gestion de déchets. Elle a pu être un mode de substitution aux trois anciennes décharges sauvages de la région et a réussi aussi de faire sortir les anciens récupérateurs de la situation informelle tout en organisant leurs activités dans une coopérative de tri. De plus, La non constitution

d’un groupement de communes a été à l’origine de plusieurs problèmes qui handicapent la réussite parfaite du projet. Ainsi le rôle des communes ne doit pas supposer de leur part une fonction de simple contrôle périodique de la gestion déléguée de la décharge, mais un contrôle permanent, voir quotidien, pour rendre le service performant et rentabiliser la gestion de décharge. Ce but ne pourra être atteint que si le groupement responsabilise chacun des partenaires et implique les membres du groupement dans le financement, la gestion et la prise de décision collégiale. Cette solidarité doit être accompagnée par un transfert de compétences de chaque commune vers l’ensemble du groupement et par l’attribution d’une dotation spéciale de la part de l’autorité de tutelle (Direction Générale des Collectivités Locales).

Avec l'émergence du principe pollueur-payeur, les débats actuels sur les coûts de gestion des déchets sont le plus souvent liés à la responsabilité des producteurs et se situent au niveau des coûts résiduels restant à charge des communes. En plus l’opérationnalisation des filières de traitement des déchets ne peut être réalisée que par la mise en œuvre d’un suivi qui accompagnera le projet de l’intercommunalité dans toutes ces étapes. Et enfin, il s’agit de faire participer les ménages et les producteurs des déchets à la conception du dispositif de suivi, de ses outils et de les rendre acteurs et évaluateurs pour la réussite des actions de la gestion des déchets de la collecte jusqu’au traitement.

Références bibliographiques

Ouvrages :

- ✓ Association des Cités et Régions pour le Recyclage et la gestion durable des Ressources (2009) , Déchets municipaux en Europe vers une société européenne de recyclage, une analyse de l'ACR+ ;
- ✓ Bertolini G. (2005), Économie des déchets, Paris, Editions Technip environnement, 172 p ;
- ✓ Ministère de l'intérieur du Maroc (2006), ''Guide de la coopération et de partenariat des collectivités locales'', Janvier 2006 ;

Rapports & Etudes:

- ✓ La Banque mondiale, ''Le Coût de la Dégradation de l'Environnement au Maroc'', Environment and Natural Resources Global Practice Discussion Paper #5, the World Bank Group, Janvier 2017, p : 75
  URL :
  http://www.environnement.gov.ma/PDFs/publication/SEDD_Rapport_du_Co%C3%BBt_de_la_d%C3%A9gradation_au_Maroc_Janv_2017.pdf (Consulté le 30/7/2019);
- ✓ Conseil Economique, Social et Environnementale (2012), « l'économie Verte : Opportunités de création de richesses et d'emplois ». Rapport présenté dans la 13ème session ordinaire, Mars 2012, n°4 / 2012, 129p ;
- ✓ Département de l'environnement du Maroc, ''Projet de Stratégie Nationale de Développement Durable 2030'', rapport final, juin 2017,
  URL :
  http://www.environnement.gov.ma/PDFs/publication/Rapport_Strat%C3%A9gie_Nationale_DD_juin2017_Mai%202017_Web.pdf (consulté le 01/2018)

- ✓ Direction Générale des Collectivités Locales-MI-, ‘’ Essais de caractérisation des déchets ménagers et assimilés réalisés au Maroc : Résultats, synthèse et recommandations’’, Coopération Municipale – CoMun, GIZ, Juillet 2017 ; URL : https://www.eea.europa.eu/fr/publications/rapport-horizon-2020-sur-la-mediterranee (consulté le 27/11/2019)
- ✓ Direction générale des collectivités locales, Direction de l’eau et de l’assainissement (2006), ‘’Programme national de gestion des déchets ménagers et assimiles’’;
- ✓ Le Haut -Commissariat au Plan du Maroc, Enquête nationale sur les revenus et les niveaux de vie des ménages 2006/2007, (RAPPORT DE SYNTHESE) ;

Mémoire de recherche :

- ✓ Aziza OUTGHATE (2009), L’expérience des décharges contrôlées au Maroc, cas de la décharge contrôlée intercommunale d’Oum Azza, DESAU à l’INAU ;

Documents officiels :

- ✓ La constitution 2011 du Royaume du Maroc ;
- ✓ Convention de la gestion déléguée pour La conception, le Financement, la Construction, l'Exploitation et l'Entretien de la décharge contrôlée intercommunale d’Oum Azza et des trois centres de transferts des villes de Rabat, Salé et Témara et la Réhabilitation de la décharge d’Akreuch , a été signé le 13 février 2007;
- ✓ Dahir n° 1-15-85 du 20 ramadan 1436 (7 juillet 2015) portant promulgation de la loi organique n° 113.14 relative aux communes, publié au bulletin officiel N° 6440 du 09 Joumada 1437(consulté le 18/2/2019);
- ✓ Loi 28-00 relative à la gestion des déchets et à leur élimination ;

- ✓ Loi n°54-05 relative à la Gestion Déléguée des services publics, publié au bulletin officiel N° 5404 du 15 safar 1427(16/3/2006)
- ✓ Préfecture de Skhirat- Temara, Commune rurale d'Oum Azza, service technique, Monographie de la commune rurale d'Oum Azza

Revues :

- ✓ Institut de la francophonie pour le développement durable, ''gestion des déchets ménagers : regards croisés'', La revue Liaison Énergie-Francophonie, Numéros 90 - 4ème trimestre 2014, 80 pages (www.ifdd.francophonie.org).

Webographie :

- ✓ Le site de département de l'environnement du Maroc :

  http://www.environnement.gov.ma/images/Mde_PDFs/Fr/pndm08112018/1._FR_Pr%C3%A9sentation_du_PNDM_V4_Site_web_Strat_gies_Programmes.pdf (Consulté le 02/12/2019)

- ✓ Le site web du Haut -Commissariat au Plan du Maroc :

  URL: https://www.hcp.ma/region-rabat (consulté le 01/12/2019)

- ✓ Le site de PIZZORNO Environnement :

  URL : http://www.pizzorno.com/medias/fil-actus-20/le-centre-de-tri-d-oum-azza-double-sa-capacite-272.html?cHash=f0220dcfe9ec36cc8026989d3898aa7c (consulté le 04-12-2019)

- ✓ Le site de l'ECONOMISTE.COM

  URL : https://www.leconomiste.com/article/1050578-rabat-le-personnel-de-la-decharge-d-oum-azza-en-greve (Consulté le 03-12-2019)